# شَـــــــــوَاذّ التصغـــــير

## دراسة صرفيَّة لغويَّة

يحيى بن عبدالله بن حسن الشريف

عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية وآدابها - كلية العلوم الإنسانية

جامعة الملك خالد

تُلقي هذه الدراسة الضوء على جانب صرفي يتعلق بشواذ التصغير، والشذوذ مظهر من مظاهر الخروج على القواعد القواعد على مختلف مستويات النظام اللغوي تعرفه كل اللغات وتعترف به، وفي هذه الدراسة محاولة لتفسير تلك الشذوذات التي كانت ميدانا رحبا لخلاف الصرفيين وبسط الحجج والعلل والجدل العقلي، واعتمدت الجمع والتصنيف والتوجيه، ودراسة الصيغ ومدلولاتها وما يترتب على القول بالشذوذ، وارتباط صيغ التصغير بجمع التكسير تحديدا ومقارنة الأمثلة التي قيل بالشذوذ فيها من البابين.

وقسَمت في هذه الدراسة الأمثلة الكثيرة التي وردت عند الصرفيين واللغويين منضوية تحت القول بالشذوذ، فجعلتها في سبعة أقسام، وهي:

- ما خالف شرطا من الشروط.
- ما جاء مصغَّرُه على غير حروف مكبَّرِه.
- ما كان شذوذه بالتغيير سواء من حيث الإعلال، أو حرف التصغير، أو الوزن.
- تصغير الجمع.
- الشذوذ بالحذف.
- الشذوذ بالزيادة.
- أخطاء العرب في التصغير.

والدراسة وإن غلب عليها الطابع الصرفي فإنهالم تَخْلُ من إشارات نحوية فيما يتعلق بالأثر الذي يمكن أن يحدثه التصغير في الصيغ من حيث العمل كما في (أفعل) التعجب واسم الفاعل وغيرها، والاسم الموصول المصغّر هل يحتاج إلى صلة أم لا ؟ وكذا اهتمت بجانب الدلالة فقد رأينا الصرفيين واللغويين يوجِّهون بعض أمثلة الشذوذ بإرادة الفروق أحيانا، والحمل على المعنى، واختصاص بعض الأوصاف بالمؤنث دون المذكر.

والذي أرجوه أن يكون هذا البحث إضافة جديدة في ميدان الدراسات اللغوية العربية، ورؤية مختلفة في مسألة أحسبها من عويص مسائل الصرف، والحمد لله أولا وآخرا.

تتكون اللغات ـ ومنها العربية ـ من عدد من الأنظمة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية الدلالية، وتعد الشواذ مظهرا قلَّ أن تخلو منه لغة من اللغات، والاعتراف بوجوده حتى مع الاختلاف في تفسيره وتوجيهه مظهر علمي من مظاهر الاعتراف باللغة التي تسبق القواعد، لكيلا تفسد قوانين التعميم، وهو أيضا اعتراف بعدم وضوح العلة في ذهن المقعِّد أحيانا.

وتصنيف موادٍّ الشاذِّ تبقيه حيًّا ولكنها لا تسمح له بالتوسع فهو مرتهن بمحله لا يقاس عليه. وفي الموضوع الذي يتناوله هذا البحث (شواذ التصغير) وهو خاص بالبنية يلجأ الصرفيون إلى حيل منهجية لإعلان وحدة القواعد المختفية وراء أمثلة الشذوذ؛ لردِّ تلك الأمثلة إلى المعايير التي استخلصوها، وأحيانا يُبدون عدم رضاهم أو توقّفهم أمام كثير من الأمثلة بنسبتها إلى الشذوذ، أو الندرة، أو أنها لغات لقبائل.

وكما نرى فإن العنوان يشتمل على كلمتين (شواذ التصغير) ونبدأ بتعريفهما فالتصغير لغة: التقليل.

واصطلاحا: تغيير صيغة الاسم لأجل المعنى تحقيرا، أو تقليلا، أو تقريبا، أو تكريما(١).

وللتصغير شروط أربعة، وهي:

١- أن يكون اسما، فلا يصغَّر الفعل؛ لأن التصغير وصف في المعنى، ولا العَلَم الذي لا ثاني له نحو: عَرِيْب، ودَيَّار، وغير، وكل، وبعض، وسوى.

(١) ينظر: التعريفات للجرجاني ١/ ٨٣.

٢- مُعْرَبا فلا يكون موغلا في شبه الحرف فلا يصغر اسم الفعل، ولا الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة، والشرط والاستفهام والموصولة، ولا المضمر، ولا المختص بالنفي.

٣- أن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغَّر نحو: كُميت، ومُبيطر(١).

٤- أن يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته(٢).

ولكون التصغير من المعاني التي يقصد إثباتها في نفس السامع فيجب أن يقرن بالصيغة ليثبت، ويأتي في أغلب الأمر على ثلاثة أبنية، هي: فُعيل كفليس، وفُعَيْعل كـ دُرَيْهم، وفُعَيْعِيْل كـ دنينير(٣)، وقد جاء على غير هذه الأمثلة كأجيمال على أفيعال، وصحيراء على فعيلاء، ولكن الغرض من ذكر الأمثلة الثلاثة موازنة الحركات والسكنات لا مقابلة الأصل بالأصل والزائد بالزائد(٤).

وشذَّت عن باب التصغير بعض الأمثلة، وكان شذوذها بخروجها عن أوزانه الغالبة، أو بمخالفة شروطه والقواعد المقررة في المصنفات النحوية والصرفية. وقبل أن أشرع في الحديث عن هذه الشواذ فإنه يحسن بي ذكر تعريف الشاذ، وهو: ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلّةِ وجوده أو كثرته(٥).

وعلى هذا يمكن القول بأن أمثلة الشذوذ في البحث تندرج تحت هذين النوعين: شاذّ قياسا لمخالفته لقياس ما، وشاذ استعمالا قليل الاستعمال في محاوراتهم(٦).

(١) قد يصغر على لفظه ويظهر الفرق في الجمع.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٥ / ٩٠-٩١، تذكرة النحاة ٣١٣، التصريح ٥ / ١٤٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٣ / ٤١٥.

(٤) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ٥٥٠-٥٥٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢ / ١٢٠٣.

(٥) ينظر: التعريفات للجرجاني ١ / ١٦٤.

(٦) ينظر: الخصائص ١ / ٩٧- ١٠٠، الإرشاد إلى علم الإعراب ٧٢، أمالي ابن الحاجب ٤ / ٧٦.

وهي ظاهرة تستوقف النظر في الدرس النحوي والصرفي ويصدق عليها قول القاضي الجرجاني: لا تكاد تجد بابا في العربية يخلو من نوادر وشواذ...[1].

وبالنظر إلى الكثرة الكاثرة من الأمثلة التي حوتها الدراسة فقد رأيت أن تُوَزَّع على النحو التالي:

**أولاً: ما خالف شرطا من الشروط:**

وخالف شرط الاسمية قولهم في تصغير الفعل: ما أُحَيْسِنه، ونحو تصغيرهم (أملح) على: أُمَيْلِح، قال المجنون، وقيل غيره[2]:

يا ما أُمَيْلِح غِزْلانًا شَدَنَّ لنا  من هَؤليائكنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

واستعمل المتنبي فعل التعجب مصغرا فقال مستحسنا عين بازٍ[3]:

ما أُحَيْسِنَهـا مُقْلـةً  ولـولا الملاحة لم أُعجَبِ

وهو شاذٌّ عند البصريين، واستدل به الكوفيون ـ عدا الكسائي ـ على اسمية أفعل التعجب[4]، وهو المفهوم من كلام الخوارزمي، ويقول: «أنا أبدأ في التعجب من النحويين كيف التبس عليهم أن هذا ليس بفعل؛ لأن الفعل البتة لا يقبل التصغير ولا يُتصوَّر تصغير معنى الفعل، وإذا لم يجيزوا قولك: هو ضويربٌ زيداً؛ لأن هذا الاسم له شبه بالفعل من حيث إنك أعملته عمل الفعل، وتصغير الاسم الذي له شبه بالفعل لا يجوز»[5].

وقال الرضي: ولولا انفتاح أفعل التعجب وانتصاب المتعجب منه انتصاب

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ٣٦٦، وينظر: الأشباه والنظائر ٣/ ٤٩.

(٢) ديوانه ١٣٠، وينظر: أمالي ابن الشجري٢/ ٣٨٤، ٣٨٦، الإنصاف ١/ ١٢٧، شرح المفصل ٥/ ١٣٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١١٣، ٥٨٣، شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٠.

(٣) ينظر: التبيان شرح ديوان المتنبي للعكبري ١/ ١٤٧.

(٤) ينظر: المقتضب٤/ ١٨٣، ١٩٥، الأصول١/ ٥٩، الإنصاف ١/ ١٢٦ (المسالة ١٥)، أسرار العربية١١٣، شرح الكافية الشافية٢/ ١٠٧٧، تاج علوم الأدب ٢/ ٨٥٦، الدرر اللوامع ١/ ٤٩.

(٥) التخمير٢/ ٤٢٢، ٤٢٧.

المفعول به لكان مذهبهم ـ أي: الكوفيون ـ جديرا بأن يُنصر، وقد اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقا أن يوضع له حرف فبُنيَ لتضمُّنه معنى الحرف، واعتذروا لنصب المتعجَّب منه، بعد أفعل المشابه لفعلٍ مضمَرٍ فاعله، بكونه مشبهًا للمفعول به لوقوعه موقعه فانتصب انتصابه، فهو نحو قول النابغة الذبياني(١):

ونأخذُ بعده بذِنَابِ عيش أجبَّ الظهرَ ليس له سنامُ

بنصب (الظهر)، واعتذارهم ضعيف؛ لأن النصب في مثله توطئة لصحة الإضافة إلى ذلك المنصوب(٢).

وذكر الشاطبي أن أقوى حجج الكوفيين على اسمية (أفعل) في التعجب هو تصغيره قياسا، وكذلك تصحيحه مثل (ما أقوَمه) وهذان لا يكونان إلا في الأسماء، والتصغير أصعب ما في المسألة وجميع اعتذارات البصريين تستلزم تسليم الإشكال، والحاصل أنهم يقرُّون بالتصغير ولا يقرون بما يلزمه من الاسمية(٣).

وأُجيب عن التصغير في فعل التعجب بأنه جاز لأمور:

١- أنه ليس كتصغير الاسم؛ لأنه إنما يتناوله لفظا ـ إذ لا معنى لتصغير الفعل ـ أما الاسم فإنه يتناوله لفظا ومعنى، والتصغير موجَّهٌ للمصدر، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله؛ لأن الفعل يقوم في الذِّكر مقام مصدره، لأنه يدل عليه بلفظه، كما أن الإضافة إلى الفعل في اللفظ وهي إلى مصدره(٤).

٢- وقال الأزهري عن تصغير (أملح): «فصغروا الفعل وهم يريدون الصفة،

(١) ديوانه ١٦٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٤ / ٢٣٠-٢٣١.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٤ / ٤٤١-٤٤٣.

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٢٩٠، الصفوة الصفية ج٢ القسم الأول ٣٨٢، شرح ألفية ابن معط لابن لقواس ٢ / ١٢٠٢.

حتى كأنهم قالوا: مليح»[1]، وهو مأخوذ من تعليل الخليل بأنهم أرادوا تصغير الموصوف بالملاحة، كأنك قلت: مليِّح، لكنهم عدلوا عن ذلك وهم يعنون الأول، ومن عادتهم أن يلفظوا بالشيء وهو يريدون شيئا آخر[2].

يقول الزمخشري: «وهو شيء عجيب لم يأتِ إلا في باب التعجب وحدَه، وسبيله على شذوذه سبيل المجاز، وذلك أنهم نقلوا التصغير من المتعجب منه إلى الفعل الملابس له، كما ينقلون إسناد الصوم من الرجل إلى النهار في: نهارك صائم، فكما أن الصوم ليس للنهار، كذلك التصغير ليس للفعل»[3].

٣- أنه أشبه الأسماء في جموده بلزومه طريقة واحدة[4]، فدخلته بعض أحكامها، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسما، والفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا، فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيها بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلا.

٤- أن لفظة (أفعل) في التعجب محمولة على (أفعل) في التفضيل للشبه اللفظي بينهما؛ ولاشتراكهما في معنى المبالغة والتفضيل فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ(أفعل) في التعجب وزنا وأصلا، وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغير (أفعل) في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذُكر، فجاز فيها ما جاز في أختها، وامتنع فيها ما امتنع كذلك[5].

(١) ينظر: اللسان (ملح).

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٤٧٧-٤٧٨، الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٨٤، البسيط في شرح الجمل١/١٨٠، شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي ١/٣٦١، الكنّاش في فنَّي النحو والصرف ١/٣٦٣.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/٣١٨-٣١٩، وينظر: اللؤلؤة في علم العربية وشرحها ٢٨٦، الدرر اللوامع١/٤٩.

(٤) ينظر: الفوائد والقواعد ٥٥٩، التبيين عن مذاهب النحويين ٢٩٠، توجيه اللمع ٣٨٢، الكنّاش في فنَّي النحو والصرف ٢/٥٢.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٨٤، ٣٨٦، الإنصاف ١/١٣٨-١٤٢، أسرار العربية ١١٦-١١٨،=

٥- ويرى الحيدرة اليمني أن التصغير على التحقيق إنما هو للضمير الذي فيه، فكأنه انتشر على الفعل فصُغِّر، بدليل أن ( أحْسِنْ بزيد ) لا يُصَغَّر لخلوِّه من الضمير[١]. ولكن يُنْقَض عليه بأن الضمير لا يُصغر ؟!.

ومنه تصغير ( حَبَّذا ) فقد قالوا في تصغيره: ما أُحيبذه، و( حَبَّ ) فِعْلٌ على ( فَعُلَ ) مثل ( ظرُفَ ) بدليل اسم الفاعل منه على ( حبيب ) وصغروه فحذفوا إحدى الباءين ومن الاسم الألف، وتصغيره مما استُدل به على أن ( حبَّ ) رُكّبت مع ( ذا ) وصارا في تقدير اسم مرفوع بالابتداء، أما من يرى فعلية ( حَبَّ ) فهذا التصغير شاذ عنده[٢].

وذكر الجوهري[٣] وابن هشام[٤] أن التصغير لم يسمع إلا في ( أحيسن، وأميلح )، وزاد الزبيدي ( ما أحيلاه )[٥]، وقال ابن هشام وأبو حيان: إن النحاة قاسُوه[٦]، وحكى الرضي عن الكسائي قياسه في ( أفعِل به )[٧]، ولم يَحْكِ ابنُ مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان، وقال: بأنه لم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير ( أفعِلْ ) نحو: أحسن بزيد، تقول: أحيسن بزيد[٨]، وضعّف ابن مالك رأيه[٩].

---

= اللباب للعكبري ١ / ١٩٨، المغني ٦٤٥، الأشباه والنظائر ٢ / ٣١٨، خزانة الأدب ١ / ٩٤- ٩٥، اللغة العربية معناها ومبناها ١١٤.

( ١ ) ينظر: كشف المشكل ١ / ٥١٣ - ٥١٤.

( ٢ ) ينظر: اللباب للعكبري ١ / ١٥١، ١٨٨-١٨٩.

( ٣ ) ينظر: الصحاح ( ملح ) ١ / ٤٠٧.

( ٤ ) ينظر: المغني ٦٤٦.

( ٥ ) ينظر: تاج العروس ( ملح ).

( ٦ ) ينظر: المغني ٦٤٦، ارتشاف الضرب ١ / ٣٥٤، تعليق الفرائد٧ / ٢٢٤، وهو المفهوم من كلام سيبويه الكتاب ٣ / ٤٧٨.

( ٧ ) ينظر: شرح الكافية ٤ / ٢٣١.

( ٨ ) شرح التسهيل ٣ / ٤٠، وينظر: النكت الحسان ٢٠٦، تعليق الفرائد ٢ / ١٥٦، ١٩١.

( ٩ ) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٤٠.

قال أبو حيان: وكلام ابن مالك كلام من لم يطَّلع على كلام النحويين في المسألة؛ إذ لم يَحْكِ اقتياس ذلك إلا عن ابن كيسان، وما حكاه في ذلك عن ابن كيسان هو نصُّ كلام البصريين والكوفيين، أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسميته فهو عندهم مقيس فيه، وأما البصريون فنصُّوا على ذلك في كتبهم وإن كان خارجا عن القياس(١).

ولعل إعمال فعل التعجب في البيت السابق(٢) يرجِّح ما ذهب إليه الكوفيون وأبو جعفر النحاس(٣) من أن اسم الفاعل المصغر يعمل النصب، واستدلوا بما حكاه الكسائي من قول بعض العرب: (أظنني مرتحلا وسويئرا فرسخا) بناء على مذهبهم من أن المعتبر شبهه للفعل في المعنى لا الصورة، قال ابن مالك: هو قوي بدليل إعماله محوَّلا للمبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصورة، وقاسه النحاس على التكسير(٤) حيث يعمل اسم الفاعل مكسّرا كقول أبي كبير الهذلي يصف تأبط شرًّا(٥):

مما حملن به وهُنَّ عواقدٌ  حُبُكَ النطاقِ فعاش غير مُهَبَّل

نصب (حبك) بـ(عواقد) جمع (عاقدة).

وخالفهم البصريون والفراء؛ لأن التصغير يقرِّبه من الاسم، والعمل إنما يكون بملاحظة الفعل، والتصغير فيه بمنزلة الوصف وهو سابق للعمل، وقالوا بأن (فرسخا) ظرف، والظرف يعمل فيه العامل الضعيف والقوي، فعمل فيه رائحة الفعل(٦)،

(١) ارتشاف الضرب٤ /٢٠٦٨، وينظر: البسيط في شرح الجمل ٢ /١٠٠٠، ١٠٢٤، تعليق الفرائد ٧ /٢٢٤، ٣٠٤.

(٢) أي قول الشاعر: يا ما أميلح غزلانا....

(٣) ينظر: النكت للسيوطي ٢ /٨٠.

(٤) ينظر: الهمع ٣ /٥٤-٥٥، حاشية الصبان ٢ /٢٩٨.

(٥) ينظر: الكتاب ١ /١٠٩، ديوان الهذليين٢ /٩٢، شرح المفصل٦ /٧٤، شرح الكافية الشافية ٢ /١٠٤١.

(٦) ينظر: المخصص١٤ /١١١، شرح التسهيل٣ /٧٤، البسيط في شرح الجمل ٢ /١٠٠٠، ١٠٢٥، ارتشاف الضرب ٥ /٢٢٦٧- ٢٢٦٨، مغني اللبيب ٦١، المساعد٢ /٢٩١، تعليق الفرائد ٧ /٣٠٤-٣٠٥، المقاصد الشافية ٤ /٢٧٠، التصريح ٥ /١٨٤، الهمع ٣ /٥٤-٥٥.

ونَصَّ الرضيُّ على أن الاسم المصغَّر لا يعمل في الفاعل ـ وهو أصل معمولات الفعل ـ كما لا يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك(١).

ويقوِّي مذهب الكوفيين والنحاس إعمال اسم الفاعل الموصوف ( فاقد ) كما في قول بشر بن أبي خازم(٢):

إذا فاقدٌ خطباءُ فرخين رجَّعَتْ ذكرتُ سليمى في الخليط المُزَايل

وأُعْمِلت ( الحُدَيَّا ) وهي من الكلمات التي جَرَت على التحقير ولم يُستعمل لها مكبَّر فنصب بها الحال ( جميعا ) في قول عمرو بن كلثوم(٣):

حُدَيَّا الناسِ كلِّهِمُ جميعا مقارعةً بَنِيْهِم عن بَنِينا

وقيّد بعض المتأخرين ـ ونُسب لابن عصفور ـ إعمال المصغَّر بالذي لم يُحفظ مكبَّره فكأنه مراعاة للعلّة التي منع بسببها المصغّر من العمل، واستدلوا بقول مضرّس بن ربعي(٤):

فما طعمُ رَاحٍ في الزُّجاج مُدامةٍ ترقرق في الأيدي كُميتٍ عصيرُها

في رواية من جرَّ ( كميت ) ورفع ( عصيرها ) فاعلا له.

ولم يمنع التصغير من الإعمال، ألا ترى أنهم صغَّروا ( رُوَيْداً ) وأُعْمِل في المفعول الذي لا تعمل فيه المعاني في قول مالك بن خالد الهذلي(٥):

رُوَيْدَ عليًّا، جُدَّ ما ثدي أُمِّهِمْ إلينا، ولكن بُغْضُهم مُتَمَايِنُ

(١) ينظر: شرح الكافية ٢ / ١٦٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٤٢، المساعد ٢ / ١٩١. وبعضهم يجعل النصب في ( فرخين ) بـ( رجعت ) على إسقاط الخافض والتقدير: رجعت على فرخين. ينظر:، شرح التسهيل ٣ / ٧٤، ١٠٧، تعليق الفرائد٧ / ٣٠٤، شرح الأشموني٢ / ٢٩٩.

(٣) شرح القصائد السبع للأنباري ٣٩٩، وشرح القصائد التسع للنحاس ٢ / ١٠٦، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢٧٠، وينظر: المسائل الشيرازيات ٢ / ٥٤٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٨، تذكرة النحاة ٦٨٣، شرح الأشموني٢ / ٢٩٩، الدرر اللوامع٢ / ١٢٩.

(٥) ينظر: الكتاب ١ / ٢٤٣، المقتضب٣ / ٢٠٨، شرح المفصل٤ / ٤٠، اللسان ( مان )، ونسب للمعطل الهذلي في: معجم ما استعجم ٣ / ٧٣٧.

فلا شيء يمنع من إعمال هذا الاسم في الحال وفي الفاعِلين المقدّرين وهو قياس مذهب أبي الحسن(١).

وشذ بمخالفة شرط من الشروط تصغير المبهم كبعض الموصولات، وبعض أسماء الإشارة، وتصغيرها ـ كما يقول أبو حيان ـ لا يقتضيه قياس فينبغي ألا يُتعدى فيه مورد السماع(٢). ولم يسمع أيضا تصغير اللذَين واللتين(٣).

وأجاز الأخفش تصغير (اللائي، واللاتي، واللواتي) قياسا، فيقول في (اللائي): اللُّويئا بقلب الألف واوًا - حيث يُفعل بها ما فُعل بالألف الواقعة ثانية في الاسم المتمكن كقولنا في ضارب: ضويرب - لأنها مثل ألف (فاعل)، ويُوقِع ياء التصغير بعدها ويُقِرُّ الهمزة ويزيد ألفا آخرا ويحذف الياء التي بعد الهمزة لئلا تصير الكلمة على ستة أحرف، وكأنه حذف الياء لالتقاء الساكنين، وكانت أَولى بالحذف لأن الألف لمعنى، ويقول في (اللاتي): اللُّويتا على قياس ما تقدم(٤). وقال المازني: إذا كنا محتاجين إلى حذف حرف من أجل الألف الداخلة للإبهام(٥) فحذف الحرف الزائد أولى، وهو الألف التي بعد اللام من (اللاتي) فيصير على مذهبه (اللُّتيا) كتصغير (التي) سواء(٦). ولعل رأي الأخفش بقياسه في الجمع يرجُح بوجود مثل هذا التصغير في اسم الإشارة كما سيأتي.

وذكر أبوعلي الفارسي أن (اللائي) وزنه (فاعل) مثل (شائي) والقياس إثبات يائه، وقد حذفت الياء من فاعل كما في قولهم: ما باليْتُ به بالة، أي: بالِيَة، فإذا حُذفت من (اللائي) يصير (اللاء)، وإذا خففت الهمزة فالقياس أن تُجعل بين بين،

(١) ينظر: المسائل الشيرازيات ٢/٥٤٣، ٥٤٧-٥٤٨.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٩٤.

(٣) ينظر: عنقود الزواهر ٣٩٥.

(٤) ينظر: المقتضب ٢/٢٩٠، الانتصار لابن ولاد ٢٣١-٢٣٣، اللباب للعكبري ٢/١٧٦، شرح المفصل٥/١٤١، شرح الشافية١/٢٨٨، النكت الحسان٢٠٩، شرح الأشموني للألفية ٤/١٢٨-١٢٩.

(٥) يقصد تصغير الاسم المبهم حيث يخالف غيره.

(٦) ينظر: المخصص ١٤/١٠٦، شرح الشافية١/٢٨٨، المقاصد الشافية ٧/٤١٨.

وحكى فيه سيبويه حذف الياء (لاء) مثل: باب وناب، وتقول في تحقيره على اللغات الثلاث: لُوَيْئِيا، ولُوَيَّا، ولُوَيْئَا[١]، وفسَّره الباقولي بأن أبا علي إنما صغَّر (اللائي) إذا سميت به رجلا[٢]. فأما (اللائي) الذي هو جمع (التي) فهذا على ما ذكر سيبويه لا يجوز تحقيره لاستغنائهم بتحقير (التي) عن (اللائي) وصحَّحه أبو حيان[٣].

وعند تصغيرها توافق الأسماء في زيادة ياء ساكنة مفتوح ما قبلها، فنقول في تصغير (الذي، والتي): اللذَيَّا واللتيَّا، وخُولف بها فالموصول يُترك أوله مفتوحا على ما كان عليه قبل التصغير، ويعوّض عن ضَمِّه ألفًا مزيدة في آخره فارقة بين تصغير المتمكِّن وغيره، وأجاز الأخفش الأصغر ضَمَّ أوله جَرْيًا على أصل التصغير[٤]، وذكر ابن عصفور أنه مسموع[٥]، وقال الرَّضي عن الضم: إنه جمعٌ بين العوض والمعوض منه[٦]. أما الحريري والصفدي فحَكَمَا على الضم في (لام) اللتيَّا بأنه لحن فاحش وخطأ شائن[٧].

وشاهد تصغير (التي) قول سُلْمِي بن ربيعة الضبي[٨]:

ولقد رأيت ثأى العشيرة بينها وكَفَيْتُ جانيَها اللتيَّا والتي

(١) الحجة للقراء السبعة ٥ / ٤٦٦-٤٦٧، وينظر: المسائل الشيرازيات ١ / ٣٥١، ٣٥٦، حاشية الصبان على الأشموني ٤ / ١٢٩.

(٢) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢ / ١١٧١- ١١٧٢، الصفوة الصفية ج٢ القسم الأول ٤٠٧، وينظر: الكتاب ٣ / ٤٨٩.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١ / ٣٩٤.

(٤) ينظر: نوادر أبي زيد ٣٧٦، المخصص١٤ / ١٠٦، شرح المفصل٥ / ١٤١، شرح عمدة الحافظ٩٦٣، ارتشاف الضرب ١ / ٣٩٤، الكنّاش في فنَّي النحو والصرف١ / ٣٦٣.

(٥) المقرب ٤٦٠، وينظر: اللباب للعكبري ٢ / ١٧٦، تقريب المقرب ١١٠، النكت الحسان ٢٠٦، حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ٢٥٦، الأشباه والنظائر ٣ / ٢٧.

(٦) ينظر: شرح الشافية ١ / ٢٨٨.

(٧) ينظر: درة الغواص ٥١، تصحيح التصحيف ٤٥٢.

(٨) ينظر: نوادر أبي زيد ٣٧٦، نظام الغريب ٢٣٢، أمالي القالي٢ / ٨٢، شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٥١، وشرحها للأعلم الشنتمري ١ / ١٦٥، جمهرة الأمثال ١ / ٢٢٣، شرح المفصل ٥ / ١٤٠.

وقول العجاج[١]:

بعد اللتيَّا واللتيَّا والتي إذا عَلَتْها أنفسٌ تردَّتِ

ومعنى التصغير في (التي) التعبير عن الداهية المتناهية، واختلفوا في صلة هذه الموصولات، فمن قائل[٢]: إنها محذوفة؛ ففي البيت الأول حذفت صلة الموصولَين لأن التصغير في (اللتَيَّا) لـمَّا كان دليلا على الشدة والجهد وصار مثلا سائرا عُرف معناه فأغنى عن الصلة التي هي من تمام الاسم، لأن مقصود الصلة إيضاح ما لم يُعرف، ودخلت (التي) في معنى (اللتيَّا) بالعطف؛ لأنه يُوجب التشريك والتسوية، ولعل صاحب هذا القول صدر عن أن الصلة لا يجب أن تكون معلومة للمخاطب قبل ذكر الموصول إلا إذا كان مُخْبَرا عنه[٣].

وساق السكاكي تعليلا آخر لحذف الصلة هو إيثار الإيجاز تنبيها على أن المشار إليها بـ(اللتيَّا والتي) وهي المحن والشدائد بلغت من شدَّتها وفظاعة شأنها مبلغا يبهت الواصف معها حتى لا يحير ببنت شفة[٤].

أما في البيت الثاني فقيل[٥]: إنه مما يجري مجرى المثل ولا يقاس عليه، وقيل[٦]: يُقدَّر مع (اللتيَّا) في الموضعين نظير الجملة الشرطية المذكورة (إذا عَلَتْها أنفسٌ تردَّت)، وقيل: يُقدَّر (اللتيَّا دَقَّتْ واللتيَّا دَقَّت) لأن التصغير يقتضي ذلك فلا يكون من حذف الصلة لدلالة صلةٍ عليها، وصلة الثالثة (التي) الجملة

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ٢٨٩، شرح المفصل٥/ ١٤٠.

(٢) ينظر: نوادر أبي زيد ٣٧٦، الاستغناء في الاستثناء للفارقي ١٤٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٣/ ٩.

(٤) مفتاح العلوم ١٣٤- ١٣٥، وينظر: منال الطالب لابن الأثير ٥٢٣، عروس الأفراح للسبكي ٢/ ١١٠، تاج علوم الأدب٢/ ٣٢٦.

(٥) ينظر: الإغفال ٢/ ٣١.

(٦) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٠، ولابن السيرافي ٢/ ٦٨، أمالي ابن الشجري١/ ٣٤-٣٦، مغني اللبيب ٥٨٨، حاشية الدسوقي على المغني ٢/ ٢٥٦،المصنف من الكلام على المغني للشمني ٣/ ٧٤٣، خزانة الأدب ٥/ ١٥٤.

الشرطية، وقيل: يُقَدَّر مع (اللتيَّا) فيهما عظُمت لا دَقَّتْ وأنه تصغير تعظيم كقول لبيد[1]:

وكُلُّ أُناسٍ سوف تدخلُ بينه مدُوَيْهِيَة تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ

هذا على القول بأن الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع ـ في اعتقاد المتكلم ـ قبل ذكر الموصول[2].

وشاهد تصغير (الذي) ما أنشده سلمة عن الفراء للكميت[3]:

فإن أدَعِ اللواتي من أناسٍ أضاعوهُنَّ لا أَدَعُ اللذيَّا

وحذفت الصلة للدلالة عليها.

وقد أجاز البغداديون[4] في هذه الموصولات وفي (اللَّذَين، وما، ومَنْ) الموصولة أن تُوصف ولا تُوصل مستشهدين بما سبق وبما أنشده أبو عثمان عن الأصمعي:

حتى إذا كانا هُما اللَّذَيـنِ مثلَ الجديلينِ المُحَمْلَجَيْن

وقد ظهر لي أمر آخر وهو أنه إذا كان تفسير النحاة والصرفيين مقبولا حين ذكروا أن (اللتيَّا) تصغير (التي) حيث لم يُحفظ عن العرب التشديد في يائها، فإنني أرى أن قولهم (اللذيَّا) يمكن حمله وتفسيره على غير قصد التصغير حيث يحتمل أن تكون إحدى اللغات الجائزة فيها، فقد ذكروا أنه يجوز تشديد يائها مكسورة ومضمومة، وعلى الأول قول الشاعر[5]:

وليس المالُ فاعلمه بمالٍ وإن أغناك إلا للذيِّ

ينال به العلاء ويصطفيه لأقربِ أقربيه وللقصيِّ

(١) ديوانه ٢٥٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٣/ ٩.

(٣) ديوانه ٤٦٦، وينظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ١/ ٣٧١، خزانة الأدب ٦/ ١٥٧-١٥٨.

(٤) ينظر: المسائل العضديات ١٦٦، والشيرازيات ١/ ٣٥٧، سر الصناعة ١/ ٣٦٥.

(٥) ينظر: دقائق التصريف ٥٤٢، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٥، الإنصاف ٢/ ٦٧٥، رصف المباني ١٦٣.

وعلى الثاني قوله[١]:

أَغْضِ ما اسطَعْتَ فالكريم الذَيُّ
يـألـفُ الحلـم إن جفـاه بَـذِيُّ

ويؤيد ذلك أن البيت المستشهد به يمكن أن يكون ( .... لا أدَعُ الّذِيْنَا ) فيكون جمعا لا تصغيرا، ويكون ( اللتيا والتي ) التي جرت مجرى المثل هي التي جاءت على التصغير من الأسماء الموصولة دون غيرها.

أما أسماء الإشارة فيصغَّر منها ( ذا، وتا ) وسوَّغ تصغيرهما أنهما أشبها المتمكِّن من الأسماء؛ لكونهما يوصفان كقوله تعالى: ( ما لهذا الكتاب )[٢]، ويُوصف بهما كقوله تعالى: ( اذهبوا بقميصي هذا )[٣]، وتتصرف تصرُّف الأسماء إذا وقعت فاعلة ومفعولة ومضافا إليها[٤].

ويُحذف منهما الحرف الثاني ـ الذي هو عين الكلمة ـ شذوذًا لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل فجرَّأهم الشذوذ على الشذوذ، فتصير ياء التصغير ثانية، وأصل ( ذا ) عند البصريين ( ذَيَيٌّ ) على ( فَعَلٌ ) أو ( ذَوَي ) ـ بلا تنوينٍ لبنائه ـ حذفوا الياء الأخيرة للتخفيف فبقي ( ذَيَ ) أو( ذَو ) تحركت الياء او الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ( ذا ) فإذا أُريد تصغيرها أعيد المحذوف ليتمَّ مثالُ التصغير فيصير ( ذَيَيَّا ) على ( فَعَيْلَى ) فالياء الأخيرة لامُ الكلمة التي حُذفت في المكبَّر، والألف التي بعدها عوضٌ عن ضمة التصغير، فاستثقلوا الجمع بين ثلاث ياءات فأرادوا أن يحذفوا منها لتخفَّ الكلمة، فلو حذفوا الثالثة لباشرت الألفُ ياءَ التصغير فحرَّكتها، وياء التصغير لا يجوز تحريكها؛ لشبهها بألف التكسير، ويقتضي ذلك

( ١ ) ينظر: التذييل والتكميل ١ / ٢٢.

( ٢ ) سورة الكهف من الآية ٤٩.

( ٣ ) سورة يوسف من الآية ٩٣.

( ٤ ) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ٥٦٦، الصفوة الصفية ج٢ القسم الأول ٤٠٥، شرح الفية ابن معط لابن القواس ٢ / ١٢١٨.

أيضا وقوع ياء التصغير آخرا؛ إذ كانت الألف في زنة حركة وهي الضمَّة، ووقوع ياء التصغير طرفا ممتنع؛لأنها إن بقيت ساكنة لم يمكن بقاء الألف بل تقلب ياء وفي ذلك وقوع فيما فُرَّ منه وهو الثقل، وإزالة الألف المجعولة عوضا، ووقوع ياء التصغير طرَفا(١).

ولم يَجُزْ أن يحذفوا الياء الوسطى لأنها للتصغير، ولو سقطت لزال التصغير بسقوطها فحذفوا الياء الأولى التي هي عين الكلمة، وأدغمت ياء التصغير في الياء التي تليها، وبقيت الكلمة ( ذَيَّا ) على وزن ( فَيْلَى ) ولم يمتنع هنا مجيءُ ياء التصغير ثانية كما امتنع في الأسماء المتمكنة؛ لأن أوائلها مفتوحة بخلاف الأسماء المتمكنة فإن أوائلها مضمومة فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها، ويُعوَّض من ضمَّة التصغير ألفٌ زائدة في آخرها لتكون علامة للتصغير؛ لأنها أسماء مبنية فجعل في آخرها ألف لتكون على صيغة لا يُتصوَّر دخول الحركة ـ التي هي آلة الإعراب ـ عليها(٢).

وذكر بعضهم أن الذال والتاء من ( ذا، وتا ) بلغاتها هي نفس الكلمة وما لحقها من بعدها فإنه عماد لها لكي ينطلق بها اللسان، فلما صُغِّرت لم تجِدْ ياء التصغير حرفين من أصل البناء تجيء بعدهما، وبقيت فتحة الذال والتاء لأن الحرف السابق

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٢٨، المقتضب ٢ / ٢٨٧، المنصف ١ / ١٢٢، سر الصناعة ٢ / ٤٦٩، ٥٦٦، ٧٢٣، القواعد والفوائد ٧٨٧-٧٨٨، المخصص ١٤ / ١٠٤، شرح اللمع للباقولي ٣٦٩، الإنصاف ٢ / ٦٧٣، شرح الجمل لابن خروف ٢ / ١٠٣١، المتبع في شرح اللمع ٢ / ٦٨٩، توجيه اللمع ٥٦٦، المقرب ٤٥٨-٤٥٩، شرح عمدة الحافظ ٢ / ٩٦٧، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٨٤-٢٨٦، وشرحها لركن الدين الإستراباذي ١ / ٣٦٤، شرح ملحة الإعراب لابن الصائغ ٢ / ٦٧١، المقاصد الشافية ٧ / ٤٢٠، التصريح ٥ / ١٧٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٢ / ٢٨٧، سر الصناعة ٢ / ٧٢٣، أسرار العربية ٣٦٨، البيان ( شرح لمع ابن جني ) ٣٥٠، شرح المفصل ٥ / ١٣٩، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٨٤ - ٢٨٩، الصفوة الصفية ج٢ القسم الأول ٤٠٥- ٤٠٦ ، شرح ألفية ابن معط للقواس ٢ / ١٢١٨، تصحيح التصحيف ٢٧٤، المحرر في النحو ١ / ٤١٥، اللسان ( ذا)، ارتشاف الضرب ١ / ٣٩٢-٣٩٤، شرح الألفية للأندلسي ٤ / ٢٦٨، وشرحها للأشموني ٤ / ١٢٩، وما ذُكر في الهامش السابق.

لياء التصغير لا يكون إلا مفتوحا، وزيدت الألف في آخرهما مجعولة علامة للتصغير كالضمة في غيره ووزن( ذيًّا وتيًّا ) : ( فعًّا ) وليست الألف فيهما التي في المكبَّر بدليل قولهم : اللذيَّا واللتيّا في تصغير ( الذي والتي ) وكذا المبهمات كلها مخالف بها ما ليس بمبهم محافظة على بنائها(١) .

وتحدَّث العكبري عن ( ذا ) وكأنها كلمة على حرفين وزيدت فيها ياءٌ بعد ياء التصغير وعمل بها ما ذكرناه، ثم قال : «وعندي أن ياء التصغير لو جعلت ثانية في الابتداء وجعل بدل الألف ياء متحركة لتقع الألف المعوَّضة من الضمة بعدها لكان أقرب إلى القياس من الزيادة والحذف»(٢)، وقوله بثنائية ( ذا ) متابعة للسيرافي حيث قال إنه وضع على أصلين كـ« ما »(٣)، وتابعهما ابن يعيش(٤) .

وشاهد تصغير ( ذا ) ما أنشده ثعلب(٥) :

بذيَّالك الوادي أهيمُ ولم أقل بذَيَّالك الوادي، وذيَّاك من زهد

وقال رؤبة(٦) :

أو تحلفي بربكِ العليِّ
أني أبو ذَيَّالِكِ الصبيِّ

فَذيَّالِكِ وذَيَّاك تصغير: ( ذلك وذاك ) . واستخدم المتنبي اسم الإشارة مصغّرا فقال(٧) :

قَطَّعْتِ ذيّاكَ الخُمَار بسَكْرةٍ وأَدَرْتِ من خمرِ الفراقِ كؤوسا

---

( ١ ) ينظر: العين ٨ / ١٤٢-١٤٣، ٢٠٩، الفائق ١ / ١٥٩ .

( ٢ ) اللباب ٢ / ١٧٢-١٧٣ .

( ٣ ) ينظر: المخصص١٤ / ١٠٤، حاشية الصبان ٤ / ١٢٩ .

( ٤ ) ينظر: شرح المفصل ٣ / ١٢٦ .

( ٥ ) ينظر: درة الغواص ٥٢، تهذيب الخواص ٢١٤ .

( ٦ ) ديوانه ١٨٨، وينظر: اللمع ٣٤٤ .

( ٧ ) ينظر: شرح مشكل شعر المتنبي لابن سيدة ١٦٢، التبيان بشرح الديوان للعكبري ٢ / ١٩٣، والخُمار : أخفّ من السُّكْر .

وقال أيضا[١]:

أذا الغصنُ أم ذا الدِّعص أم أنت فتنة وذيًّا الذي قبّلتُهُ البرقُ أم ثَغْرُ

وعُدِلَ عن تصغير ( ذي ) الموضوعة للمؤنث إلى ( تا ) لئلا يلتبس بتصغير ( ذا ) المشار بها إلى المذكر[٢]، قال الأعشى[٣]:

أتشفيك تَيًّا أم تُرِكْتَ بدائكا وكانت قتولا للرجال كذلكا

وقال أيضا[٤]:

ألا قل لتيًّا قبل مرِّتها اسلمي تحيّة مشتـــاقٍ إليها مُتَيَّمِ

فـ( تيا ) تصغير ( تا )، وزعم بعض النحويين أن ( تيًّا ) اسمٌ عَلَمٌ، واحتجَّ بقول الأعشى[٥]:

ألا قل لتيأك ما بالُها أللبَيْنِ تُحْدَجُ أحمالُها

قال: ولو كان اسم إشارة لم يَجُزْ أن يضيفَه؛ لأن أسماء الإشارة لا تُضاف، قال ابن السِّيْدِ: هذا الذي قاله خطأ؛ لأنَّ الكاف في قوله ( تَيَّاك ) ليست اسمًا مضافا إليه، إنما هي حرف للخطاب لا موضع لها من الإعراب[٦]. قلت: فقد قيل إن ( تَيًّا ) في البيت الأول اسم امرأة بعينها وهو مجرد من الكاف، ويرجح أنه اسم امرأة قول الأعشى أيضا[٧]:

أجَدَّ بتَيًّا هجرُها وشتاتُها وحُبَّ بها لو تُستطاع طِياتها

ومن تصغير اسم الإشارة جَمْعًا قول الشاعر ـ وسبق الاستشهاد به ـ:

..... من هَؤُلَيَّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

---

( ١ ) ينظر: شرح مشكل شعر المتنبي لابن سيدة ٦١، التبيان بشرح الديوان للعكبري ٢ / ١٢٣، والدِّعص: قطعة من الرمل مستديرة وشبه به ردفها، وشبه قدَّها بالغصن.

( ٢ ) ينظر: اللباب للعكبري ١ / ١٧٣.

( ٣ ) ديوانه ١٣٠، وينظر: درة الغواص ١١٢، تصحيح التصحيف ٢٧٤.

( ٤ ) ديوانه ١٨٠، وينظر: شرح الفصيح للزمخشري ١ / ٥، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١ / ٢٠٣، اللسان ( مرر )، ومرَّتها: استحكام نيتها بالنهوض.

( ٥ ) ديوانه ١٥٩، وتُحدَج: تشد عليها الحدوج، وهي مراكب النساء.

( ٦ ) الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٥٢، وينظر: غريب الحديث للخطابي ٢ / ١٢٢.

( ٧ ) ديوانه ٣٠، وطياتها: جمع طية وهي الناحية، أو أنها مخففة من طيّات.

فصغَّر ( هؤلاء ) شذوذًا، وأصله ( أُوْلاء ) ممدودا وبالقصر ( أُولَى ) لغة لتميم، ويشار به إلى الجمع مذكّرًا ومؤنثا، عاقلا وغير عاقل(١)، وقعت ياء التصغير بعد اللام فانقلبت الألف ياء وأدغمت في ياء التصغير، وجيء بالألف التي هي عوض عن ضمَّة التصغير؛ لأن الضمة في أوله ليست للتصغير، وإنما هي التي كانت موجودة في المكبَّر، فقلتَ: ( أُلَيَّاءِ ) على وزن ( فعيلاء ) ممدودا، و( أوليَّا ) على وزن ( فُعَيلَى ) مقصورا(٢).

ويُصغَّر من ظروف الزمان والمكان ما يسمَّى به كأن يسمى إنسان ( مذ ) فيقال في تصغيره: مُنَيْذ، ويصغَّرُ أيضا ما تُقرَّب به مسافة، أو ما كان لإفادة الدنوِّ من الشيء إن صحَّ ذلك فيها، نحو: فُوَيق وبُعَيْد، وأما ما ليس للتصغير فيه معنى فلا، ولذلك لم يُصغَّر ( عند، والبارحة، وأمس، وغد، ومع، وإذا، وحيث )(٣).

وذكر ابن هشام(٤) أن المبرّدَ، والفارسيَّ، والحريريَّ، وابنَ مالك ذهبوا إلى أن ( أمس ) يصغَّر فيُعرب عند الجميع كما يُعرب إذا كُسِّرَ، ونَص سيبويه على أنه لا يصغَّرَ كما لا يُصغَّر ( غد ) ووقوفا منه على السماع؛ لأنَّ العرب استغنت عن تحقيره بتحقير ما هو أشدُّ تمكُّنًا وهو اليوم والليلة والساعة(٥). والأوَّلون اعتمدوا على القياس، ويشهد لهم وقوعُ التكسير على: أُمُوْس، وآماس، وآمُس والتكسير والتصغير من وادٍ واحد، ويؤخذ من كلام الشاطبي أنَّ ( أمس ) إذا كان نكرة جاز تصغيره(٦).

( ١ ) ينظر: التذييل والتكميل ٣ / ١٩٠، خزانة الأدب ١ / ٩٦.

( ٢ ) ينظر: التكملة للفارسي ٢٨٠، الفوائد والقواعد ٧٨٩، توجيه اللمع ٥٦٧، كتب الألغاز والأحاجي النحوية ٥٧٣.

( ٣ ) ينظر: الأزمنة والأمكنة للمرزوقي١٨٧، شرح الجمل لابن خروف ٢ / ١٠٢٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢ / ١٢٢٠، تذكرة النحاة ٣١٣.

( ٤ ) ينظر: شرح شذور الذهب ١٠١.

( ٥ ) الكتاب ٣ / ٤٧٩-٤٨٠، وينظر: شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢٩، وشرح الشافية له ١ / ٢٩٣.

( ٦ ) المقاصد الشافية ٧ / ٢٧٠-٢٧١، وينظر: حاشية الصبان ٤ / ١١٥.

**ثانياً: ما جاء تصغيره على غير حروف مكبَّره:**

وذلك نحو تصغير (إنسان) على: أُنَيْسِيَان بزيادة الياء فيه، وفي حديث ابن صياد قال النبي ﷺ ذات يوم: «انطلقوا بنا إلى أُنَيْسِيَانٍ قد رأينا شأنه»(١).

وتصغير (ليلة) على (لُيَيْلِيَة) بزيادة الياء أيضا، وتصغير (مَغْرب وعَشِيّ) على: مُغَيْرِبان، وعُشَيَّان، وعُشَيْشَان، بزيادة ألف ونون، و(رجُل) على: رُويجل، وقياسها: أُنَيْسين، ولُيَيْلة، و مُغَيْرب، وعُشَيّ، ورُجيل.

ومنه تصغير (غلْمَة، وبَنُون، وصِبْيَة) على: أُغَيْلِمَة، وأُبَيْنُون، وأُصَيْبِيَة، بزيادة الهمزة في أوَّلها.

ففي حديث ابن عباس (رضي الله عنه): «قَدِمنا رسول الله ﷺ أغيلمةَ بني عبدالمطلب من جمع بليل، ثم جعل يلطح أفخاذنا بيده، ويقول: أُبَيْنِيَّ لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس»(٢). وبعضهم يقول: غليمة على القياس(٣).

ومن شواهد (أبينون) قول علباء بن أرقم، وقيل سُلْمِي بن ربيعة(٤):

زعمتْ تُمَاضرُ أنني إمَّا أمُتْ ... يسدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغرُ خَلَّتي

وقال السفاح بن بكير اليربوعي(٥):

من يكُ لا ساء فقد ساء ... نيتركُ أُبَيْنِيْكِ إلى غيرِ راع

واختلفت أقوال النحاة في أبينون، ودونك تفصيلها:

---

(١) هكذا في اللسان (أنس) والرواية (إنسان) من حديث زيد بن حارثة في المعجم الكبير حديث ٣٨٧٥ ج٥ / ٨٨.

(٢) ينظر: صحيح البخاري٣ / ٩، مسند أحمد ١ / ٢٣٤، ٣١١، ٣٤٣ (مسند ابن عباس)، سنن النسائي (كتاب الحج-باب النهي عن رمي جمرة العقبة) ٥ / ٢٧٠، الفائق٣ / ٧٤.

(٣) ينظر: الكتاب٣ / ٤٨٦، المقتضب ٢ / ٢١١-٢١٢، الصحاح (غلم) ٥ / ١٩٩٧، اللسان (غلم).

(٤) ينظر: نوادر أبي زيد ٣٧٤- ٣٧٥، الأصمعيات ١١٦، شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٤٧، أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٨٤. والخَلَّة: الحاجة والفقر.

(٥) ينظر: اللسان (بني).

١- ذهب سيبويه[١] إلى أنه تصغير (أَبْنَى) واحدٌ مكبَّرٌ غير مكسَّر (اسم جمع) ووزنه (أفعَل) مثل (أعمى) ثم حُقِّر فصار (أُبَيْن) كأُعَيْم، ثم جُمع بالواو والنون، وحُذفت النون للإضافة، ووافقه الفارسي[٢] والأعلم في أحد قوليه[٣]، وابن الشجري[٤]، والمطرزي[٥]، وابن عصفور[٦]، وكأن سيبويه جعله مفردا غير مكسّر لثلاثة أمور[٧]:

أحدها: أن مذهبه في (ابْنٍ) أنه على (فِعْل) بدلالة تكسيرهم إياها على (أفعال)، وليس من باب فَعْل ولا فُعْل.

الثاني: أنه لو كان على وزن (أفعُل) لكان لمثال القلَّة، ولو كان هو لقَبُحَ جمعه بالواو والنون، وذلك أن هذا الجمع موضوع للقلَّة فلا يُجمع بينه وبين مثال القلة؛ لئلا يكون كاجتماع شيئين لمعنى واحد وهو مرفوض في كلامهم.

الثالث: أنه رأى في كلامهم أسماء جموع مفردة غير مكسرة على وزن (أفعَل) كأثابةٍ وأَثَاب، وأَضْحَاة وأضحَى، وما رواه أبو زيد:

ثم رآني لا أكونَنْ ذبيحةً  وقد كثُرت بين الأعمِّ المضائض

فالأعمّ في معنى الأعمام.

وفسَّر أبو العلاء المعرّي عبارة سيبويه تفسيراً آخر وكأنَّ سيبويه عندما ذكر هذا الجمع عبَّر عنه بعبارة تُوهم أنه جَمَع (أبنَى) على (أفعَل) ثم صَغَّر، وإنما أراد أن الألف التي في أبناء وبعدها الهمزة تُحذف فيصير تصغيره كتصغير (أفعل)،

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٥٦، ٤٨٦.

(٢) ينظر: كتاب الشعر ١/ ١٣٨.

(٣) ينظر: شرحه للحماسة ١/ ١٦٣.

(٤) ينظر: الأمالي ١/ ٦٥، ٢/ ٢٨٥.

(٥) ينظر: المغرب ١/ ٥١.

(٦) ينظر: المقرب ٤٥٨.

(٧) ينظر: خزانة الأدب ٨/ ٣٢.

والمعري يريد أن مكبَّر هذا الجمع ( أبنى ) والأصل أبناء على أفعال فالهمزة لام الكلمة وهي منقلبة عن واو، فلما حذفت الألف من ( أفعال ) رجعت اللام إلى ما كانت عليه فصارت ألفا في آخر الكلمة فصار ( أبنى ) كأعمى ثم صُغِّرَ على ما تقدَّم[١].

ورجَّحَ الرضيُّ أن يكون تصغير ( أَبْنَى ) مقدّرا كأضحى؛ لأنه لو كان تصغير ( بَنُون ) على لفظه لقلت: بُنَيّون[٢].

٢- وقال أبو زيد[٣]، والأعلم[٤] أيضا: إنه تصغير ( أبناء ) على غير قياس، ومجازه أن يُبْنى على غير لغةِ مكبَّره كما قالوا: لُيَيْلية وأُنَيْسيان إلخ....، أو يكون مقصورا من ( أبنا ) على زنة( أعمى ) ثم يُصغَّر: أُبَيْنا على زنة أُعَيْمى، ثم يجمع بالواو والنون، فيقال: أُبَيْنون كما يقال: أُعَيْمون، وكلا القولين نادر.

ومنع أبو علي الفارسي أن يكون مقصورا من ( أفعال ) لأنه لم يُقْصَر في موضع غير هذا فلا يستقيم أن يُدَّعى فيه شيء لا نظير له[٥]، وزاد فيه ابن الشجري، وابن الحاجب أنَّه لو كان تحقير ( أبناء ) لقيل: أُبيناء، ولم يردَّ إلى الواحد؛ لأنَّ أفعالا من جمع القلة فيُصَغَّر من غير رَدٍّ كقولك: أُجيمال[٦].

٣- ويرى بعض البغداديين أنه تحقير ( أفْعُل ) وأصله ( أبْنُوٌ ) و( أفعِلَة ) من ( فِعْلَة ) كـ ( أفعُل ) من ( أفعَال ) في أن كلَّ واحد جمعُ أدنى العدد، وجاء التكثير على أحدهما ووقع التحقير على الآخر، فقيل: ( صِبْيَة ) على ( فِعْلَة ) للكثير وللقليل، و( أبناء ) على ( أفعال ) كذلك للقليل والكثير، وجاء التحقير في أفعِلة

( ١ ) ينظر: السابق ٨ / ٣٥- ٣٦، والمضائض: الشرور.

( ٢ ) شرحه للكافية ٢ / ١٧٠، وللشافية ١ / ٢٢٥، ٢٧٧، وينظر: الفائق ٣ / ٧٤.

( ٣ ) ينظر: النوادر ٣٧٥.

( ٤ ) النوادر ٣٧٥، شرح الحماسة للأعلم الشنتمري ١ / ١٦٣- ١٦٤، وينظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٤٢.

( ٥ ) ينظر: كتاب الشعر ١٣٦.

( ٦ ) ينظر: أمالي ابن الشجري ١ / ٦٥، ٢ / ٢٨٥، أمالي ابن الحاجب ٤ / ١٤٥- ١٤٦.

فقيل: أُصَيْبِيَة كأنه تحقير أَصْبِيَة، وجاء التحقير كذلك في أفعُل فقيل: أُبَيْنُون، فكأنَّ كلَّ صيغةٍ اختصت بشيء، يقول أبو علي: ومما يقوِّي ذلك أنهما قد يتعاقبان على الكلمة الواحدة كأفرُخ وأفرَاخ، ولكنه رَدَّه لدخول (الواو والنون) كجمع المذكَّر الذي يعدُّه الفارسي من جموع القلة فلا يجمع بينها وبين بناء أدنى العدد؛ لاجتماع شيئين بمعنى واحد في الكلمة[١].

٤- وذهب أبو عبيد إلى أنه تصغير (بنين) شذوذًا[٢]، وتابعه ابن قتيبة[٣]، وعبدالغفار الفارسي، يقول[٤]: وهو تصغير بَنِيْن على غير قياس؛ لأنَّ القياس أن يصغَّرَ الواحدُ ثم تُزَاد عليه الواو والنون فيقال: بُنَيُّون لأن أصل الابن (بَنَوٌ) ويُصغّر فيقال: بُنَيّ، وجمعه بُنَيّون، إلا أنهم زادوا الألف في أوّله على غير قياس، وقيل إنهم زادوا في أول (ابن) ولم يردُّوه إلى الأصل في هذه الحالة، فتحذف منه الهمزة، فأما الواحد فردوا تصغيره إلى الأصل وحذفوا الهمزة منه.

٥- وقال الكوفيون إنه جمع (أُبَيْن) الذي هو تصغير (أَبْن) مقطوع الألف، فهو شاذٌّ عندهم من وجهين: كونه مصغَّرًا لم يثبُت مكبَّره، ومجيء (أَفْعُلٍ) من (فَعْل)، واعتصموا بقول الشاعر:

قُلَيِّصَات وأُبَيْكرينا

فهو تحقير (أبكُر) من أمثلة القلَّة، وقد جُمع بالواو والنون[٦]، وقال الجوهري: شذوذه بجعل همزة الوصل للقطع[٧].

(١) ينظر: كتاب الشعر للفارسي ١/١٣٨، أمالي ابن الحاجب ٤/١٤٥- ١٤٦، خزانة الأدب ٨/٣٣، ٣٥- ٣٦.

(٢) ينظر: النهاية لابن الأثير ٣/١٧، شرح الكافية للرضي ٣/٣٧٩، خزانة الأدب ٨/٣٠.

(٣) ينظر: تلقين المتعلم في النحو ١٢٧.

(٤) ينظر: مجمع الغرائب ومنبع الرغائب ١٩٧.

(٥) خزانة الأدب ٨/٣٤، وينظر: نوادر أبي زيد ٣٧٦، شرح الكافية للرضي٢/١٣٠، ٣/٣٧٩.

(٦) ينظر: الصحاح (بنا) ٦/٢٢٨٧.

(٧) أمالي ابن الحاجب ٤/١٤٥، و ينظر: خزانة الأدب ٨/٣٦.

٦- ورجَّح ابن الحاجب رأيا آخر، وهو أنه تصغير (بَنِيّ) على (فُعُول) أصله (بُنُوّ) ولمَّا ألحقت به ياء التصغير كرهوا اجتماع الياءات فقلبوا اللام (الواو) إلى موضع الفاء (الباء) فصار (وُبَيْنَى) ثم قلبت الواو المضمومة همزةً وهو جائز قياسا كما يقال: وُجوه وأُجوه[١].

وشاهد استعمال (أصيبية) من الشعر قول عبدالله بن الحجاج الثعلبي الذبياني يخاطب عبدالملك[٢]:

فارحمْ أُصَيْبِيتي الذين كأنهم حِجْلَى تدَرَّجُ في الشَّرَبَّة وُقَّعُ

وقال المتنبي[٣]:

وأُرْهِقَتِ العَذَارى مُرْدَفاتٍ وأُوْطِئَتِ الأُصَيْبِيَةُ الصِّغَارُ

فصغَّر (صبْيَة) وكأنه تصغير (أَصْبِيَة) ولم يتكلموا بهذا المكبّر، لكنه قياس جمع (فعيل) كقفيز وأقفزة[٤]. وذكر ابن الطراوة أنه خاص بالتحقير وكأنهم عدلوا عن أن يقولوا (صُبَيّة) لالتباسه بتحقير (صَبِيَّة) فردُّوه في التحقير إلى (أفعلة)[٥]. وقد جاء على القياس في قول رؤبة[٦]:

صُبَيَّة على الدُّخان رُمْكا

ومنه تصغير (رَجُل) على: رُوَيْجِل بزيادة الواو، وقياسه رُجيل وقد سُمِعَ، أنشد

(١) ينظر: التكملة للفارسي ١٠٤، ١٦٦، المحتسب ٢/٢٧١، المخصص ٨/١٥٦، ١٥/١٨٧، شرح شواهد الإيضاح ١/٥٤٥، ٢/٨١٣، شرح المفصل ٥/١٣٤.

(٢) اللسان (حجل، صبى)، الحِجْلى: اسم جمع لواحدة الحَجَل، والشرَبَّة: الأرض المعشبة لا شجر فيها، ووُقَّع: وصف للطير إذا كانت على شَجَر أو أرض.

(٣) ينظر: التبيان بشرح الديوان للعكبري: ٢/١٠٦، العذارى: جمع عذراء.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٤٨٦، المخصص ١٤/١١٤، شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي ١/٣٥٩، المساعد على تسهيل الفوائد ٤/٥٢٢.

(٥) ينظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٢٠٢.

(٦) ينظر: مجموع أشعار العرب (ديوان رؤبة) ١٢٠، الكتاب ٣/٤٨٦، المقتضب ٢/٢١٠، المخصص ١/٣١، ١٤/١١٤، والرَّامك: المقيم بالمكان لا يبرح.

الأصمعي لأُحَيْحَة بن الجُلاح[١]:

بَـنَـيْتُـهُ بعُصبـة من مَـالِـيَا
أخشى رُكَيْبا أو رُجَيلا غاديا

ومنه تصغير (عَشِيَّة) على (عُشَيْشِيَة) بزيادة شين ثانية، قال الشاعر[٢]:

عُشَيْشِية والليل قد كاد يستوي  على وَضَح الصحراء والشمس مطرف

وجاء في حديث جندب الجهني: «فأتينا بطن الكَديد فنزلنا عُشَيْشِيَة بعد العصر»[٣] وقياسها (عُشَيَّة) وحكاه ثعلب، وأنكر الأزهري أن يكون مسموعًا، قال: «وذلك أن عُشَيَّة تصغير العَشْوَة، وهو أول ظلمة الليل، فأرادوا أن يُفَرِّقوا بين تصغير العَشِيَّة وبين تصغير العَشْوة»[٤]. وقال المبرّد: أصله (عُشَيْيِيَة) كُرِهَ اجتماع الياءات فأبدل من الياء الوسطى شِيْنٌ؛ لاجتماع الشين والياء في المخرج[٥]، وردَّه أبو علي الفارسي بأنه يَفسد بنحو سُمَيَّة فكيف يبدل الياء ولا يبدل منه[٦].

ومنه تصغير (درهم) على: دريهيم وهو شاذ كأنما حقَّروا (درهاما) وإن لم يتكلموا به، هذا قول سيبويه[٧]، وحكى كراع النمل وابن كيسان وأبو عمر الزاهد في (شرح فصيح ثعلب) عن سلمة عن الفراء (درهاما) فيكون قياسا[٨]، وأورد عليه الجوهري قول الشاعر[٩]:

(١) ينظر: المقتضب ٢/١٠١، المسائل المشكلة (البغداديات) ٤٧٢- ٤٧٣، المنصف ٢/١٠١، شرح الشافية ٣/١٥٠، الصفوة الصفية ج٢القسم الأول٣٨٦.

(٢) ينظر: الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢٥٠، الوَضَح: البياض، ومُطرف: دنا غروبُها.

(٣) ينظر: مسند أحمد رقم ١٥٢٨٣ ج٣١/٤٨٩، الفائق ٢/٤٣٣، النهاية ٣/٤٨٠.

(٤) ينظر: اللسان (عشا).

(٥) المسائل البصريات ١/٣٧٥، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٢٤٣، الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٨٣، اللسان (عشا)، شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي ١/٣٥٩.

(٦) ينظر: المسائل البصريات ١/٣٧٥.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٤٢٥.

(٨) ينظر: المنتخب ٢/٥٣٩، تحرير ألفاظ التنبيه للنووي ١٠٥، خزانة الأدب ٤/٤٢٦.

(٩) ينظر: الصحاح (درهم) ٥/١٩١٨، سر الصناعة ١/٢٥، ٢/٧٦٩، اللسان (درهم).

لو أن عندي مائتي درهام  لجاز في آفاقها خاتامي

ويدل عليه قولهم في الجمع: دراهيم، قال الفرزدق(١):

تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرة  نفيَ الدراهيمِ تنقاد الصياريف

ويحتمل الإشباع.

ومنه قولهم في تصغير ( دانَق ): دُوَيْنيق، والقياس دُوَيْنِق(٢). وكأنهم حقروا ( دانَاق ) وإن لم يتكلموا به، وأثبته بعضهم لغة للعرب كما قالوا للخاتم: خَاتَام، وللدرهم: دِرْهام(٣)، وعليه فلا شذوذ. وقد شذُّوا في جمعه على ( دوانيق ) وفصل بعضهم فقال: جمع ( دانِق ): دَوَانِق، وجمع ( دَانَق ): دَوَانِيق وكذلك كلُّ جمعٍ على فواعل ومفاعل فإنه يجوز أن يُمَدَّ بياءٍ(٤).

ومن هذا القبيل ما حكاه الفراء في تصغير ( جعفر ومَعْمَر ) على: جُعيفير ومُعيمير، كأنهما تصغير: جعْفار ومِعْمار، وهذا شاذ(٥).

ومنه قولهم: أتيته مسيَّانًا، وهو تصغير ( مَسَاء )، قال ابن سيده: وجئته مُسَيَّانات، كقولك مُغَيْرِبَانات نادر ولا يستعمل إلا ظرفا(٦). يقول ابن عصفور: « كأنهم جعلوا كلَّ جزء من العشية والمغرب عشيةً ومغربًا »(٧). ومثله ( غُدَيَّانات ) في تصغير ( غَدَاة ) وهو مما حكاه سيبويه شاذًّا(٨).

---

( ١ ) ديوانه ٥٧٠، وينظر: اللسان ( درهم )، خزانة الأدب ٤ / ٤٢٦.

( ٢ ) ينظر: اللسان ( دنق ).

( ٣ ) ينظر: الكتاب ٣ / ٤٢٥، ٤ / ٢٤٩، أدب الكاتب ٥٩٦، المنتخب من غريب كلام العرب ٢ / ٥٣٨، المسائل المنثورة ٢٩٠، سر الصناعة ١ / ٢٥، الصحاح ( دنق ) ٤ / ١٤٧٧، خزانة الأدب ٤ / ٤٢٦.

( ٤ ) ينظر: الخصائص ٣ / ١١٩، اللسان ( دنق ).

( ٥ ) ينظر: ارتشاف الضرب ١ / ٣٦٠.

( ٦ ) ينظر: اللسان ( غدو ).

( ٧ ) المقرب ٥٤٧-٤٥٨.

( ٨ ) الكتاب ٣ / ٤٨٥، وينظر: اللسان ( غدو ).

ومنه تصغير كلمة (صَغِيْر) فإنها تصغَّر على (صُغَيّر) و(صُغَيِّير)، الأولى على القياس والأخرى على غير قياس كأنها تصغير (صِغْيَار) حكاهما سيبويه[١].

وقالوا في تصغير (كبد السماء): كُبَيداء، كما قالوا: سُويداء القلب، والقياس: كُبَيْد، وكأنهم صغَّروا كبداء، قال الخليل: إذا صغروا جعلوها كالنعت، وكذلك سويداء وهما نادرتان، رُويتا هكذا[٢]، وقال الأزهري: ولا ثالث لهما[٣]. وقال بعضهم: كُبَيْدات السماء بزيادة الألف والتاء[٤].

ومنها قولهم: أُضَيبع، ففي حديث أبي قتادة، قال أبو بكر رضي الله عنه: «... كلا لا يعطيه أُضَيبع من قريش ويدع أسدا من أُسد الله»[٥] بالضاد المعجمة والعين المهملة تصغير (ضَبُعٍ) على غير قياس أيضا[٦].

وقد اجتهد الصرفيون في محاولة ردِّ بعض الأمثلة إلى القياس، وإعطائها ما يجب لها من أحكام، فذهب معظم الكوفيين إلى أن (إنسانا) على (إفْعَان) أصله: إنْسِيَان على (إفْعِلان) من النسيان، فحروفه الأصول (النون والسين والياء) والهمزة عندهم زائدة كزيادتها في قولهم: إضْحِيَان، ولما كثُر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء ـ التي هي لام الكلمة ـ وفتحت السين؛ لأن الألف تطلب أن يفتح ما قبلها، والحذف لكثرة الاستعمال كثير كقولهم: أَيْشٍ في (أيّ شَيْء)، وعِمْ صباحا في (انْعَم صباحا)[٧].

(١) الكتاب ٣/ ٤٢٥، وينظر: اللسان (صغر).

(٢) العين ٥/ ٣٣٣.

(٣) المصباح المنير (كبد).

(٤) ينظر: العين ٥/ ٣٣٣.

(٥) ينظر: صحيح مسلم حديث ٣٦٩٦ج٩/ ١٩٥، اللسان (صبغ) ويُروى: أصيبغ.

(٦) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ١٠.

(٧) ينظر: لحن العوام للزبيدي ٢٦٢، رسالة الغفران ٢١٤– ٢١٥، الفوائد والقواعد ٧٩١، المخصص١/ ١٦، شرح مشكل شعر المتنبي ٣٥١، المثل السائر ١/ ٣١٧، ٢/ ٣٤٣، سفر السعادة للسخاوي ١٠٤٠، ارتشاف الضرب ١/ ٣٦٢.

واستدلُّوا على أن ذلك وزنه، بجمعه على ( أناسيّ ) وبتصغيره على ( أُنَيْسِيان )، والتصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها، ويكون التصغير على ذلك قياسيا[١]. ويعضده ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: إنما سمي إنسانا لأنه عُهد إليه فنَسِي، فهذا دليل على أنه ( إِنْسِيَان ) في الأصل[٢].

وذهب البصريون والشيباني ـ من الكوفيين ـ إلى أن إنسانا على ( فِعلان ) مأخوذٌ من الإنس لا النسيان عند البصريين، ومن الإيناس عند الشيباني، وأبطلوا حجة الكوفيين ـ من أنه حذف لكثرة الاستعمال ـ بأن ذلك الأصل غير مستعمل،ولو كان أصلا لجاز الإتيان به كما يجوز أن تقول: أيُّ شيء، وانْعَم صباحا، فلما لم يأت في شيء من كلامهم في حالة اختيار ولا ضرورة دلَّ على بطلان ذلك[٣]. وردُّوا عليهم الاستدلال بالجمع على ( أناسي ) فقالوا إن أصله ( أناسين ) فأبدلت الياء من النون[٤].

ويُشْعِر قول المتنبي يخاطب عضد الدولة[٥]:

وكان ابنا عدوٍّ كاثراه  له ياءَيْ حروفِ أُنَيْسِيَان

بأنه يوافق البصريين في زيادة الياء الثانية التي لا تلحق إلا مع ياء التصغير وهي بمنزلتها في الدلالة على التصغير وليست من جوهر التصغير، وكيف يكون ذلك وهي خامسة وياء التصغير لا تكون أبدا إلا ثالثة. والعلاقة المعنوية أن ( إنسانا )

( ١ ) ينظر: الاشتقاق لابن دريد ٢٦٥، رسالة الغفران ٢١٤ – ٢١٥، الفوائد والقواعد ٧٩٢، المخصص ١ / ١٦، شرح الشافية ١ / ٢٧٤، تذكرة النحاة ٦٦٨– ٦٦٩.

( ٢ ) ينظر: أدب الكاتب ٤٤٩، الفوائد والقواعد ٧٩٢، أبنية الأسماء والأفعال لابن القطّاع ٣٦٥.

( ٣ ) ينظر: رسالة الغفران ٢١٥، المسائل الحلبيات ١٧١، الإنصاف٢ / ٨٠٩–٨١٢، المتبع في شرح اللمع ٢ / ٦٩٠، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢ / ١٢١٧، اللسان ( أنس، فلن )، ارتشاف الضرب ١ / ٣٩٠، تذكرة النحاة ٦٦٨، توضيح المقاصد ٥ / ٩٥.

( ٤ ) رسالة الغفران ٢١٥.

( ٥ ) شرح ديوان المتنبي للعكبري٤ / ٢٦١.

اسمٌ مكبَّر فإذا صغَّرته زدت عليه ياءين فزادت حروفه ونقص معناه، فكذلك إذا كان لعدوٍّ سيف الدولة ابنان فكاثره بهما فيكونان زائدين في عدده ناقصين لسقوطهما وتخلُّفهما، وهذا معنى ابتدعه أبو الطيب، وأدَّاه مستعملا قواعد التصريف(١).

وردَّ البصريون على الكوفيين قولهم إن رد الياء في التصغير مراجعة أصولٍ، بأن هذا لا حجة فيه؛ لأن العرب قد صغَّرت الأشياء على غير قياس مكبَّرها، كما قالوا في تصغير (رجل) بمعنى راجل: رُويجل، وفي (لَيْلَة): لُيَيْلِيَة، وفي (عَشِيَّة): عُشَيْشِيَة، وهذا كُلُّه أُوْرِدَ مورد الشذوذ فلا تُبنى عليه قاعدة، وكذلك تصغير (إنسان) على (أنيسيان)(٢).

وذكر ابن الخباز أن ما ذهب إليه الكوفيون يَفْسُد من ثلاثة أوجه(٣):

١- أن اشتقاقه من (الأَنْس) أوسع مجالا من اشتقاقه من النسيان؛ لأنهم قالوا في معناه: إِنْس، وأنيس، وأَنَس، وأناسِيٌّ.

٢- أن ما قالوه يستدعي الإعلال بحذف لام الكلمة (الياء) في الإفراد والجمع إذا قلت: أناسي.

٣- أنهم ردُّوا اللام في التصغير من غير حاجة؛ لأن بناء التصغير يحصل دونها، ألا ترى أنك لو سمَّيْتَ بـ (تضع) قلت في تصغيره: تُضَيْع ولا تَرُدُّ فاء الفعل.

وقالوا عن لُيَيْلية: أخرجوا الياء الأخيرة مُخرجها من الليالي، وقال الفراء: ليلة كانت في الأصل (لَيْلِيَة) ولذلك صُغِّرت لُيَيْلِيَة، ومثلها الكَيْكَة كانت في الأصل كَيْكِيَة تصغر على: كُيَيْكَة كجُهَيْنَة وكُيَيْكِيَة، وجمعُها الكياكي(٤).

(١) ينظر: الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي لابن جني ١٨٢، شرح مشكل شعر المتنبي ٣٥١، المثل السائر ٢/ ٣٤٤، يتيمة الدهر ١/ ٢٢٩.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/ ٨١٢، تذكرة النحاة ٦٦٩.

(٣) ينظر: توجيه اللمع ٥٦٨- ٥٦٩.

(٤) تاج العروس (كيك)، وينظر: المخصص ١٤/ ١١٣، والكيكة: البيضة.

والجمع (لَيَالٍ) على غير قياس توهَّموا واحدته (لَيْلاة) ونظيره (ملامح)، وشذَّ تصغيرها على (لُيَيْلِية) كما شذَّ تكسيرها، هذا مذهب سيبويه[١]، وقيل إنها مبنية على (ليلاة)[٢]، وقد وَرَدَت في قول أبي زُغيب دَلَمٍ العبشمي[٣]:

في كلِّ يومٍ ما وكلِّ لَيْـــلاه
حـــتى يقـــولَ كـلُّ راءٍ إذ رَاه
يا ويحه من جَـمَلٍ ما أشقاه

وأرجع ابن جني وابن سيده تصغير (ليلة) على (لُيَيْلة) في قول أبي الطيب:

أُحَادٌ أم سُداس في أُحاد لُيَيْلَتُنا المنوطة بالتنادي

إلى معنى التعظيم بقرينة تدل عليه وهي قوله: المنوطة بالتنادي، أي: كأن ليالي الأسبوع قد جُمعت في هذه الليلة حتى طالت وامتدت إلى يوم القيامة، فهي مع قِصَر مُدتها طويلة عليه يسهر ويفكر في محاربة أعدائه[٤]، ولحّنه ابن هشام حين استعمل (لُيَيْلة) مع أنه لم يسمع عن العرب إلا (لُيَيْلِيَة) على غير قياس[٥].

وذكر الثمانيني في (مُغَيْرِبان) أنهم زادوا الألف والنون للمبالغة والتكثير وصغَّروه على ذلك، وجمعوه فقالوا: مُغَيْربانات[٦].

وعلَّلَ أبو عليّ الفارسي تصغير (غِلْمَة، وصِبْيَة) على: أُغَيْلِمَة، وأُصَيْبِيَة بأن ما كان حرف اللين منه ثالثا، نحو: رَغيف، وعجوز، و غُلام يكسَّر في العدد القليل

(١) ينظر: الكتاب ٣/٤٨٦.

(٢) ينظر: الاشتقاق لابن دريد ٢٦٥.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/٢٧٨، التبصرة والتذكرة ٢/٧٠٩، الخصائص ١/٢٦٧، المحتسب ١/٢١٨، الفوائد والقواعد ٧٩٠، المخصص ١٤/١١٤، شرح شواهد الإيضاح ٤١١، شرح الشافية ١/٢٧٧، اللسان (دلم، ليل)، المغني ٥٩- ٦٠، الدرر اللوامع ٢/٢٢٨.

(٤) ينظر: الفتح الوهبي ٥٤، شرح مشكل شعر المتنبي ٧٣.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٥٩.

(٦) ينظر: الفوائد والقواعد ٧٩٢.

على ( أفعلة ) فجاء التحقير على هذا الذي يجوز في أصل الجمع[١].

وقال الزمخشري: « وإنما قلت في تصغير( غِلمان ): أغيلمة؛ لأنك تقلبه إلى العدد اليسير، وكذلك تفعل إذا سئلت عن تصغير جمعٍ يدلُّ على الكثرة، وله جمع آخر يدلُّ على القلَّة، فلك تصغير ذلك الجمع القليل دون الكثير، مثال ذلك إذا سئلت عن تصغير الحمير، قلت: أُحَيْمِرَة، صغرت الأحمرة، وإذا سُئِلْت عن تصغير الفلوس، قلت: أُفَيْلِس صغَّرت الأفلُس؛ لأن التصغير يفيد التقليلَ، والتكثيرُ يخالف ذلك »[٢].

وعند ابن جني أن ( رُويجل ) ليس بتحقير ( رَجُل ) لكنه نقل من ( فَعُل ) إلى ( فاعل ) فصار إلى ( راجل ) وقيل في تحقيره: رُويجل، فهو فكٌّ للصيغة على الزيادة لا على النقصان[٣].

ويعضده أنه قد جاء ( رَجُل ) بمعنى ( راجل )، قال حُيَي بنُ وائل[٤]:

أَمَا أقاتِلُ عن ديني على فرسي ولا كذا رَجُلا إلا بأصحاب

أي: راجلا، فرويجل في الأصل تصغير راجل، ثم استُعمل في تصغير ( رَجُل ) مطلقا. وذكر العصام أن ( رُوَيْجل ) تصغير ( رَاجل ) إلا أنه أُهْمِل ( الراجل ) مطلقا، واستعمل الرجل دائما، وأُهْمِل مصغَّر ( رَجُل ) أبدًا واستُعمل مصغَّر ( راجل ) دائما تعادُلا[٥].

ويرى أكثر النحاة[٦] أن هذه الألفاظ مما استغني فيها بتصغير مهمل عن

( ١ ) ينظر: المسائل العضديات ٥٧، المخصص ١٤ / ١١٤.

( ٢ ) شرح الفصيح ١ / ٢٨٥- ٢٨٦، وينظر: المقتضب ٢ / ٢٧٩- ٢٨٦.

( ٣ ) ينظر: الخصائص ٣ / ١١٩.

( ٤ ) ينظر: النوادر ١٤٨.

( ٥ ) ينظر: شرح الشافية ٤٧.

( ٦ ) ينظر: الكتاب ٣ / ٤٨٤، المقتضب ٢ / ٢٧٧، التبصرة والتذكرة ٢ / ٧٠٩، شرح المفصل ٥ / ١٣٣، شرح عمدة الحافظ ٢ / ٩٦٢، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٢١، شرح الشافية ١ / ٢٧٥، تقريب المقرب ١١٠،=

تصغير مستعمل، فمُغيربان، وعُشَيَّان، وأُنَيْسيان، ولُيَيْلية، ورُوَيجل، وأُغَيْلمة، وأُبَيْنُون، وأُصَيْبِيَة، وعُشَيْشية كأنها تصغير: مَغْربان، وعَشِيَّان، وإنسيَان، ولَيْلاة، ورَاجِل، وأغْلَمَة، وأبْنِين، وأصْبية، وعَشَّاة.

في حين يرى الفارسي أن القياس في: مُغيربان، وعُشيان، وعُشيشية، وأُبَيْنون قد رفض فلا يجوز، وهو بمنزلة إعلال استحوَذ[١].

**ثالثاً: شذوذ بالتغيير:**

إذا كانت عينُ الثلاثي معتلّةً فإن كانت واواً أو ياءً ظهرتا في التصغير، تقول في جوزة: جُوَيْزة، وفي ناب: نُيَيْب، وقد قالوا: نُوَيب فشذُّوا بردِّ الألف إلى الواو وإن كان أصلها الياء، وهو شاذٌّ عند البصريين[٢]، وأجازه الكوفيون واحتجوا بسماع تصغير (بيضة) على: بُوَيْضة[٣]، وجوَّزه ابنُ طلحة وابنُ مالك على رجحان[٤].

وشذَّ أيضا قولهم في تصغير (عِيْد): عُيَيْد، مع أنَّ عينه واوٌ فهو من عاد يعود، وكان ذلك للفرق بينه وبين تصغير (عُوْد)، كما فرَّقوا بينهما أيضا في الجمع فقالوا في جمع (عِيد): أعياد، وفي جمع (عُود): أعواد[٥].

والأصل أن يكون التصغير بزيادة ياء ثالثة مفتوح ما قبلها، وعلَّلوا كونه بالياء لسُفل مخرجها وانخفاضه فناسب معنى المصغَّر وهو انحطاطه عن المكبَّر، وقيل: لو زيدت الألف لصار مثل (غُراب) فلم يَخْلُص للتصغير[٦]، ولأن الألف اختصّت

= ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٠، المساعد ٣/ ٥٢٠ - ٥٢٢، توضيح المقاصد ٥/ ٩٥- ٩٦، التصريح ٥/ ١٥٢- ١٥٣.

(١) ينظر: المسائل البصريات ١/ ٣٧٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٦٢، الأصول ٣/ ٣٨، المقرب ٤٤٣، توضيح المقاصد ٥/ ١٠٧، الهمع ٣/ ٣٤٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٩.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٨٤، المساعد ٣/ ٤٩٨، حاشية الصبان ٤/ ١٢٣، ابن طلحة النحوي ٧٨.

(٥) ينظر: الأصول ٣/ ٥٨، شرح التصريف للثمانيني ٣١٥، شرح المفصل ٥/ ١٢٤، اللباب ٢/ ١٦٦، ٣١٩، المقرب ٤٥٦، شرح الشافية للرضي ١/ ٢١١، اللسان (عود)، التصريح ٥/ ١٦٣.

(٦) ينظر: الصفوة الصفية ٢/ ٣٨٥.

بجمع التكثير، وهي مناسبة لمعنى الإشارة إلى الكثرة والسعة. ولم تكن واواً لأن الواوَ لا معنى لها في التصغير حيث تدخل في ضَرْبٍ من الجموع وهو (الفُعُول) فلم يكونوا ليجعلوها علامة في التصغير فيلتبس التقليل بالتكثير، ولأنه لابدَّ من كَسْر ما بعد علامة التصغير إذا لم يكن حرفَ إعراب، فتمتنع الواو لئلا يخرج منها إلى الكسر الذي هو ضدّها(١).

وجاء عن العرب تصغيرٌ بالألف بدلا من الياء، ولم يَرِدْ منه إلا حرفان ذكرهما أبو عمرو الشيباني عن أبي عمرو الهذلي، وهما: دُوَابَّة في تصغير دَابَّة(٢)، وهُدَاهِد في تصغير هُدْهُد(٣)، وزاد ابن عصفور: شُوَابَّة في تصغير شابَّة(٤).

وزعم بعض الكوفيين وابن الدهّان أن الألف قد تجعل علامة للتصغير، واستدلوا بقولهم: هُدَاهد(٥)، قال الراعي النميري(٦):

كهُداهد كَسَر الرُّماة جناحه  يدعو بقارعة الطريق هديلا

وقيل: شاذٌّ(٧)، وقيل: الهُدَاهِد لغةٌ في الهُدْهُد(٨)، وقيل: إنما عنى بـ (هُدَاهد) حَمامًا كثيرة الهَداهد، كما قالوا: جُلاجِل للكثير الجَلاجِل، يقال: هَدْهَدَ الحمامُ هدهدةً إذا رَدَّدَ الصوت(٩)، وقيل إن الهُدَاهِد اسمُ جمع وليس

(١) ينظر: نتائج الفكر ٨٩- ٩٠.

(٢) ينظر: ليس في كلام العرب ٧٥، المسائل المشكلة (البغداديات) ٣٩٥، سر الصناعة ١/ ٣٠٨، ٢/ ٦٦٩، المزهر ٢/ ٧٨.

(٣) ينظر: ليس في كلام العرب ٧٥، تذكرة النحاة ٣١٢، المزهر ٢/ ٧٨، الأشباه والنظائر ٢/ ٣١٧.

(٤) المقرب ٤٣٦- ٤٣٧، وينظر: تذكرة النحاة ٣١٢.

(٥) ينظر: البديع لابن الأثير ج ٢ مج ١/ ١٥٩، ارتشاف الضرب ١/ ٣٤٥، توضيح المقاصد ٥/ ٩٠، المساعد ٣/ ٤٩٤، الهمع ٣/ ٣٤٠.

(٦) ديوانه ١٧١، وينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٠٩، أمالي الزجاجي ٨٢، الخصائص ٢/ ٩٥، المقرب ٤٣٦-٤٣٧.

(٧) ينظر: النكت الحسان ٢٠٥، المصباح المنير (دبب).

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢١، توضيح المقاصد ٥/ ٩٠.

(٩) ينظر: المقرب ٤٣٦.

بتصغير[١]، فيكون مثل (عُراعِر) على رأي أبي زيد في قول مهلهل[٢]:

خَلَعَ الملوكَ وصار تحت لوائه شَجَرُ العُرى وعُراعِرُ الأقوامِ

أمّا دُوَابَّة وشُوَابَّة فالقياس: دُوَيْبّة وشُوَيْبَّة وألفهما مبدلة من ياء التصغير؛ لأن ياء التصغير قد تجعل ألفا إذا وليها حرف مشدَّد[٣]، يقول الفارسي: فجَعَل الياء ألفًا؛ لأن الياء سَكَنَتْ وانفتح ما قبلها، وذكر أمثلة من هذا القلب سمعها من أعرابي من نجران يقول: دخلت إلاه وعَلاه، يريد: إليه وعليه، ومنه قول أبي النجم[٤]:

طاروا عَلاهُنَّ فَشِلْ عَلاها

يقول أبو علي الفارسي: فهذا الإبدالُ في الياء على هذا الحدِّ قد جاء هنا كالمتسع[٥]، ونسب إلى خثعم، وزبيد، وكنانة، وأسد، وبلحارث وغيرهم أنهم يقلبون كل ياء ساكنة بعد فتحة ألفا[٦]. وذكر بعضهم أنه قياس في كلِّ ياءٍ ساكنة مفتوح ما قبلها، حتى في الحروف كما في بيت الشاهد[٧]، وقيل ليس بقياس[٨].

ويدخل في التغيير ما يتعلق بأوزران التصغير، وشاهده قول بهدل الراجز:

يا رَبِّ لا تَرْدُدْ إلينا طفْيَلا

(١) ينظر: النكت الحسان ٢٠٥، المصباح المنير (دبب).

(٢) ينظر: العين (عرو) ٢/٢٣٥، الاشتقاق لابن دريد ٢١٩، اللسان (عرر)، والعُراعر: السيّد، ومن رواه بالفتح (عَراعر) فهو جمع ك: (جُوالق وجَوالق) ينظر: درة الغواص ٢٢٢، تاج العروس (جرض).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٢٢، توضيح المقاصد ٥/٩٠.

(٤) ينظر: نوادر أبي زيد ٢٥٩، الخصائص ٢/٢٦٩، الفريدة في شرح القصيدة ١٢٥، اللسان (علا) خزانة الأدب ٧/١١٣.

(٥) ينظر: المسائل المشكلة (البغداديات) ٣٩٥.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/١٨٨، البحر المحيط ٦/٢٢٥، همع الهوامع ١/١٣٤، كشف الهم والباس ٩٠، ٩٥، خزانة الأدب ٣/٧، ٤٢٥.

(٧) ينظر: عنقود الزواهر ٣٠٩.

(٨) ينظر: إيجاز التعريف ١٦٥، النكت الحسان ٢٠٥، المصباح المنير (دبب).

ذهب ابن الأعرابي إلى أنه أراد ( طُفَيْلا ) ليصغره ويحقره فلمَّا لم يستقمْ له الوزن غَيَّر بناء التصغير وهو يريده، أو أنه استهواه المعنى فلم يُنعم النظر ولم يأت به على أمثلة التحقير[١]، وقال بعضهم إن طِفْيَلا بناءٌ وضعيٌّ كرجل طِرْيَم، وهو الطويل[٢].

ومن التغيير في الوزن قولهم لمن أخذ شيئا بالباطل: ( أخَذَه بأبدَحَ ودُبَيْدَح ) أصله ( دُبَيْح ) على التصغير فزادوا فيه دالا، وفتحُوا ما بعد ياء التصغير في الرُّباعي، وهذا غريب[٣]، قال ابن خالويه[٤]: « وأَرَاهُم زاوجوا بين اللفظين، فإذا وَلِيَ الحرفُ الذي بعد ياء التصغير حرفا مؤنّثا هاءً أو ألفًا فُتح، فيقال: حُبَيْلَى وحُمَيْدَى، لأنَّ الألفَ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا فشُبِّهَت الهاءُ بالألف ».

ومن التغيير عدمُ رَدِّ الحرف إلى أصله، كقولهم في تصغير ( أُمٌّ ): أُمَيْمَة، والصواب: أُمَيْهة بإعادة الميم إلى أصلها ( الهاء )، ومن قال أُمَيْمَة على لفظها فهم الذين يقولون في الجمع: أُمَّات[٥]، ومثله إبدال الهاء من الياء في تصغيرهم ( هَنَة ) على ( هُنَيْهَة ) وأصلها الأوّل ( هُنَيْوَة ) فَلامُ الكلمة في التصريف واوٌ، يقول الشاعر[٦]:

..... على هَنَوَاتٍ شأنها مُتَتَابِعُ

**رابعاً: تصغير الجمع:**

ويُصغَّر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد ( جموع القلة ) وهي: أفعال، وأفعُل، وأفعِلَة، وفِعْلَة، ولا تصغير في جموع الكثرة؛ لأنهما يتنافيان[٧]، وأما قول

( ١ ) ينظر: المبهج ١٥٧-١٥٨، اللسان ( حدد، طفل ).

( ٢ ) ينظر: اللسان ( حدد، طفل ).

( ٣ ) ينظر: مجمع الأمثال ١ / ٦٣، القاموس المحيط ( دبح ).

( ٤ ) ليس في كلام العرب ٢٢٨.

( ٥ ) ينظر: العين ( أم ) ٨ / ٤٣٤، اللسان ( أمم ).

( ٦ ) ينظر: سر الصناعة ٢ / ٥٥٩، اللباب للعكبري ٢ / ٣٣٧، والهنَة: الشيء اليسير.

( ٧ ) ينظر: المسائل المشكلة ( البغداديات ) ٤٧٢، والمسائل الشيرازيات ١ / ٣٠٤، شرح اللمع للباقولي ٣٧٠.

النابغة الذبياني[١]:

وقَفتُ فيها أصيلانًا أُسَائِلُها أَعْيَتْ جوابًا وما بالربعِ من أَحَدِ

ويُروى: أصيلالا باللام بدلا من النون لقرب مخرجيهما، ولأن النون قد تدغم في اللام والعكس، ولو كانت اللام الأصل لقالوا: أصيليل و أصيلين[٢]، وكان أبو علي الفارسي يسمي هذه المسألة: الحمقاء؛ لكثرة مخالفتها للأصول[٣]، حيث إن فيها شذوذا من ثلاثة أوجه[٤].

والبيت يحتمل ثمانية توجيهات:

١- أن يكون تصغير (أُصْلان) جمع (أَصِيل) كما قالوا: بَعِيْر وبُعْرَان، ونقله ابن السكيت عن الفراء[٥]، وقال به الصيمري والأعلم[٦]، وهو شاذ أو نادر؛ لأنه من جموع الكثرة[٧].

يقول ابن عصفور[٨]: «وكأن الذي سهَّل ذلك أنه ليس بجمعٍ حقيقي؛ لأنهم يقولونه في معنى (أَصِيْل) لكن جمعوه لَمَّا جعلوا كلَّ جزءٍ من الأصيل أصيلا مجازا».

وأجاز الكوفيون[٩] تصغير ما لَه نظير من أمثلة الآحاد، فأجازوا في رُغْفَان: رُغَيْفَان، كما يقال في عُثْمان: عُثَيْمان، وجعلوا منه البيت السابق، ويردُّه أمران:

(١) ديوانه ١٤، والرَّبع: الدار بعينها.

(٢) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٤٢.

(٣) ينظر: المتبع في شرح اللمع ٢ / ٢٩٠.

(٤) ينظر: الفوائد والقواعد ٧٩١، توجيه اللمع ٥٦٩.

(٥) الألفاظ ٢٩٦، وينظر: شرح المعلقات للنحاس ٢ / ١٥٨، الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢٥٠، وشرح المعلقات للتبريزي ٣٥٠، شرح شواهد الإيضاح ١٩١.

(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٧٠٩، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ / ٩٤٨.

(٧) ينظر: المخصص ١٤ / ١١٣، ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٦٥، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣١٨، البديع ج ٢ مج ١ / ١٨١، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٦٧-٢٦٨، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢ / ١٢١٧، تقريب المقرب ١٠٨، عنقود الزواهر ٣١٩، خزانة الأدب ٤ / ١٢٦.

(٨) المقرب ٤٤٠.

(٩) ينظر: شرح الشافية للرضي ١ / ٢٦٨، ارتشاف الضرب ١ / ٣٥٣، ٣٦٢.

الأول: أن معنى (أُصَيْلان) هو معنى (أصيل) فلا يصح كونه تصغيرَ جمع؛ لأن تصغير الجمع جمعٌ في المعنى.

الثاني: أنه لو كان تصغير (أُصّلان) لقيل: أُصَيْلين؛ لأن فِعلان وفُعلان ـ جمعان كمِصْران وعُقْبان ـ وكلُّ ما كُسِّر على فعالين يُصَغَّر على فُعَيْلين[١].

٢- وذكر الزجاجي أن (أُصْلانًا) جمعُ جمعٍ لـ (أُصُل) الذي هو جمع (أَصيل) كما قيل: كُثُب وكُثْبَان، ثم صُغِّر (أُصْلان) فقيل: أُصَيْلان، ثم أبدلت اللام من النون فقيل: أُصَيْلال[٢].

٣- ونُقل عن الفراء أنه يقول: إن أُصيلالا تصغير آصال، وأنهم جعلوا زيادة اللام عوضا مما حذفوه؛ لأنهم لو جاءوا به على الأصل لقالوا: أويصال، وكان يُشَبّه بقولهم: دهر وأدهر ثم قالوا: دهارير، وكأنه يذهب إلى أنهم أرادوا (داهرا)[٣].

٤- أن يكون تصغيرَ (أُصُل) المفرد، فيكون فيه زيادة ألفٍ ولام، أو ألفٍ ونون، وكأنه جيء به على غير بناء مكبره كأنيسيان، ولا استبعاد من وُرُود المصغَّر على بِنية مخالفة لبنية مكبَّره، كما وردت جموع مخالفة أبنيتها لأبنية آحادها[٤].

٥- أن يكون تصغير (أُصْلان) مفردا كقُرْبَان وإن لم يتكلموا به، فتصغيره على بابه[٥]. وذكر بعضهم أنه اسم معرفة صِيغ لهذا الوقت بعينه، وأُبطل بأنه لو كان كذلك لوجب منعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون[٦].

٦- وقال الأصمعي، وابن قتيبة، والمرزوقي، وابن السِّيْد: هو تصغير (أَصِيْل)

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩١٦، المساعد ٤/ ٥١٧، شرح الأشموني ٤/ ١٣٠.

(٢) ينظر: اللامات ١٥٦.

(٣) ينظر: الموضح للتبريزي ٢١١.

(٤) ينظر: شرح الألفية للأشموني ٤/ ١٣٠.

(٥) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٤٢، خزانة الأدب ٤/ ١٢٦.

(٦) ينظر: شرح اللمع للباقولي ٣٧٠.

على غير قياس[١]. وزاد العكبري أن قياسه (أُصَيِّل) إلا أنهم قالوا: أُصَيْلال فأبدلوا إحدى اللامين من الياء وفصلوا بالألف بينهما، ومنهم من يبدل من اللام الثانية نونا فيقول: أُصَيْلان، ولو قيل النون بدل من الياء لكان أوجه[٢]، وهي تبدل فيه وفي (أَبَنْته) قالوا: أَبَّلْتُه، يقول الشاعر[٣]:

بَنِيَّ إذا هلكتُ فأبِّلُوني فإني قد كفيتكمُ السّبابا

٧- وقال بعضهم إن (أُصلانا) اسم جمع دخله التصغير قياسا على (نفر ورهط) فقد قالوا فيهما: نُفَير ورُهَيط، وأُبطل بأن فُعلانا يأتي جمعا لـ (فُعُل)[٤].

٨- وقال ابنُ مالك إنه مما استُغني فيه بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل[٥].

ويدخل في تصغير الجمع قولهم في تصغير (أشياء): أُشَيَّاء، بناءً على رأي أبي الحسن الأخفش وبعض الكوفيين الذين يذهبون إلى أنها جمع على (أفعِلاء) وهو من شواذ الجمع كما جمعوا شاعراً وسمْحًا على فُعَلاء، وأصله (أَشْيِئاء) ثم حُذفت الهمزة الأولى من المتقاربين على حدِّ حذفها في سواية ومساية، ثم فُتحت الياءُ لمجاورتها الألف ووزنها (أفعاء) أو (أفلاء)، وكأنَّ الأخفشَ استبعد القلب فلم يحملها عليه، ورآها غير مصروفة فلم يحملها على أَفْعَال[٦].

وناظر المازنيُّ الأخفش فقال: فهلا رددْتَ إلى الواحد فقلت: شُيَيْئات؛ لأنه من جموع الكثرة فلا يُصغر على لفظه، وجموع الكثرة تصغَّر آحادُها ثم تُجمع بالألف

(١) ينظر: الألفاظ لابن السكيت ٢٩٦، تلقين المتعلم من النحو ١٢٧، الأزمنة والأمكنة ٢٥٠، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣١٨، خزانة الأدب ٤/ ١٢٦.

(٢) المتبَع في شرح اللمع ٢/ ٦٩٠، وينظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٢٧٧، شرح ألفيو ابن معط لابن القواس ٢/ ١٢١٧.

(٣) ينظر: الموضح للتبريزي ٢١٠- ٢١١، تذكرة النحاة ٦٩٥، والتأبين: الثناء على الشخص بعد موته.

(٤) ينظر: شرح اللمع للباقولي ٣٧٠.

(٥) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٩٦٢.

(٦) ينظر: شرح الملوكي لابن يعيش ٣٧٦.

والتاء، فلم يأتِ بمقنع، فقولهم: أشياء يدلُّ على أنها ليست (أفعلاء) لأنه بناء كثرة لا يصغَّر على لفظه(١).

والفراء على أن وزنها (أفعِلاء) ولكنه يختلف عن الأخفش بأن المفرد عنده أصله (شَيِّئ) على (فَيْعِل) فتكون مثل: هَيِّن خفَّفوه (هَيْن) وجمعوه فقالوا: أَهْوِنَاء(٢)، ورُدَّ عليه بأن هذا الأصل لم يُنطق به، وعليه وعلى الأخفش بأن (فَعْلا، وفَيْعِلا) جميعًا مما ليس بابُه أن يجمع على (أفعِلاء)(٣).

وقال بعض أهل النظر إن (أَشْيَاء) أصلها (أَشْيِئَاء) على (أَفْعِلاء) إلا أن واحدها (شَيِيْء) مثل: صديق وأصدقاء، وحذفت الهمزة من المفرد لكثرة الاستعمال فأصبح (شيء) وحسُن الحذف من الجمع لحذفها في الواحد وهو قول حسن في علة منعه من الصرف، ولكن يُعتَرَض عليه بتصغيره على (أُشيّاء) كما اعتُرِض على الأخفش(٤).

وذكر الفارسيُّ أن تحقير (أَفْعِلاء) لم يَجُز في غير هذا الموضع؛ لأنها صارت بدلا من جمع القِلَّة بدليل استجازتهم إضافة العدد القليل إليها كما يضاف إلى (أَفْعَال)، وتذكيرهم العدد المضاف إليها في قولهم: ثلاثة... عشرة أشياء، ولو كانت مفردا مؤنثا لما جازت الإضافة إلى الجمع ولا المخالفة، ولذلك صُغِّرت على لفظها؛ لأنها صارت بمنزلة (أَفْعَال) فلم يجتمع فيها ما يتدافع من إرادة التقليل والتكثير في شيء واحد(٥).

واعترض ابنُ الشجري على ما استدلَّ به الفارسي على مشابهتها لـ (أَفْعَال) بأنه

(١) ينظر: المنصف ٢/ ١٠٠- ١٠١، المخصص ١٦/ ٦٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٢١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٢، مشكل إعراب القرآن ٢٣٩، البيان للأنباري ١/ ٣٠٦.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٤١، التبيان للعكبري ١/ ٤٦٤.

(٥) ينظر: التكملة ٣٣٤.

مما لا تقوم به دلالة، لأن أمثلة القلَّة والكثرة تشترك في إضافة العدد إليها فيُضاف العدد إلى بناء الكثرة إذا عُدم بناءُ القلَّة فيقولون: ثلاثة شُسُوع. أما إلحاق الهاء في قولهم: ثلاثة أشياء فإنما كان لأن الواحد مذكَّر مثل أنبياء الواحد: نَبِي، وأشياء الواحد: شيء، ثم ذَكَر أن مما يُستدل به لمذهب الأخفش أن يُقال: إنه صُغِّر على لفظه (أفعلاء) وإن كان من جموع الكثرة؛ لأن وزنه نقصَ بحذف لامه فصار (أَفْعَاء) فشبَّهوه بـ (أفعال) فصغَّروه[1].

وكان الخليل وسيبويه والمازني والبصريون يذهبون إلى أن (أشياء) اسم مفرد يُراد به الجمع (اسم جمع) بمنزلة الباقر والجامل، ووزنه (لَفْعَاء) وهمزته الثانية زائدة للتأنيث، وأصله (شَيْئَاء) على (فَعلاء) وقُدِّمت الهمزة الأولى (لام الكلمة) إلى موضع الفاء استثقالا للجمع بين همزتين ولا حاجزَ بينهما إلا الألف وهو حرفٌ زائدٌ خَفِيٌّ ساكن، والذي يدلُّ على أنه مفردٌ أمران، أولهما: جمعه على (أشاوى) كما قالوا: صحراء و صحارى، وثانيهما قولهم في تصغيره: أُشيَّاء كصُحيراء[2].

وذهب الكسائي إلى أن (أشياء) على (أفعَال) كما يُقال: بَيْت وأبيات، واحتال لمنع الصرف بأنها لما جُمعت على (أشياوات) شابهت ما مفرده (فعلاء) وهمزته للتأنيث كصحراء وصحراوات، وهذا تعسُّف فإذا أمكن أن تحمل على (فعلاء) وليس فيها إلا القلب المكاني ـ وهو كثير في كلامهم ـ فهو أولى من الحمل على ما ذَكَر[3].

---

(١) ينظر: الأمالي ٢/٢٠٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٥٦٤، ٤/٣٨٠، المنصف ٢/١٠٠، أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٩-٢١٠، شرح الملوكي ٣٧٨-٣٧٩.

(٣) ينظر: المنصف ٢/٩٤-٩٩، الإنصاف ٢/٨١٢-٨٢٠، شرح الملوكي ٣٧٨، شرح الشافية للرضي ١/٢٩.

وأنشد أبو عبيد عن الأحمر(١):

قـــد رَوِيَتْ إلا دُهَيْـــدِهِيْنَا
إلا ثـــلاثينَ وأربعـــــينا
قُلَيِّـــــصَـاتٍ وأُبَيْكِـرِيْنَا

فـ(دُهَيْدِهِيْنَا) تصغير (دَهَادِه) واحدها (دَهْدَاه) وهي: صغار الإبل، وصُغِّر بعد أن رُدَّ إلى الواحد، وكان القياس فيما كان على خمسة أحرف رابعها مَدٌّ أن تقلب المَدة (الألف) ياءً ويجمع بالألف والتاء؛ لأنه لما لا يعقل فيقال: دُهَيْدِيْهَات، ولكنه نَقَصَ منه حرفَ الألف، وجَمَعَه جمع ما يعقل بالواو والنون.

أما حذف الياء فذكروا أنه ضرورة كحذفه في قول غيلان بن حريث:

والبَكَرَاتِ الفُسَّجَ العَطَامِسَا

فحذف الياء من العطاميس ـ وهو جمع عَيْطَمُوس ـ للضرورة(٢).

وفي قوله: (أُبَيْكِرِيْنَا) شاهد آخر، فهو عند الكوفيين تصغير لجمع القلة (أبْكُر) جمع (بَكْر) والقياس في مثله أن يُصغَّر على لفظه ولا تلحق به علامة الجمع، فيقال: أُبَيْكِر، كما يقال: أُفَيْلِس، فشذوذه عندهم من جهة جمعه بالواو والنون، وزاد الأعلم أن (أبكُر) جُمع على (أَبَاكِر) فلما صغَّره رده إلى (أَبْكُر) ثم صغَّره وكان القياس أن يجمع بالألف والتاء (أُبَيْكِرات) فجعل مكانها الواو والنون(٣).

أمّا عند البصريين فهو تصغير (أبْكَر) كأضحى مُقدّرا، فهو شاذٌّ من وجهين، أحدهما: كونه بالواو والنون، والثاني كونه جَمْعَ مُصَغَّرٍ لمكبّرٍ مقدَّر(٤).

(١) ينظر: الغريب المصنف ٢/ ٨٦٢، المخصص٧/ ٦١، ١٣٧، شرح الكافية ٣/ ٣٧٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ١١٩، ٣/ ٤٩٤، التكملة للفارسي ٥٠٨، المخصص ٧/ ٦١، إيضاح شواهد الإيضاح ٥٩٦، اللسان (دهده)، المقاصد الشافية ٧/ ٢٩٣، والعيطموس: التامة الخلق من الإبل والنساء.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٩٥٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية ٣/ ٣٨٠.

وعلَّل الفراءُ لجمعهما بالواو والنون أنه أراد العدد الذي لا يُحدّ آخره كما قال الشاعر:

فأصبحت المذاهبُ قد أذاعت بها الإعصارُ بعد الوابلينا

أراد المطر بعد المطر غير محدود[1].

وذكر ابن جني[2] والمالقي[3] أن (دُهَيْدِهينا، وأُبَيْكِرِينا) كان ينبغي أن يكونا بتاء التأنيث (دَهْدَاهة، وأبكُرة) كما جاء الهاء في قول الشاعر:

بأجرِيَةٍ بُقْعٍ عِظامٍ رءُوسُها لهُنَّ إذا حُرِّكْن في البطن أَزْمَلُ

فـ(أجرية) جمع (جِرو)، وهو على (أَفْعُلَة) فجُعِلَت التاء مقدَّرة فيهما، وجيء بالياء فيهما دالة على المحذوف، فجَرَيَا مجرى (أَرْض) حين جمعوها بالواو والنون فقالوا: أَرَضُون، فالواو والنون عوض من علامة التأنيث[4].

وسبقهما إلى هذا القول الفارسيُّ، إلا أنه قال عن (دُهَيْدِهينا) إنه يُشْبِه أن يكون لَمَّا حُذِفَ حرف اللين (الألف) وكان يجب إثباته شُبِّه بعلامة التأنيث، ولو جاء على أصله لقيل: دُهَيْديه؛ لأن واحد (دُهَيْدِهينا) إنما هو (دُهَيْده) وقد حذفت الألف من مكبَّره، فكان ذلك أيضا مسهِّلا للواو والنون[5].

وتجاوز ابنُ سيده ما في الكلمتين من شذوذ صرفيٍّ، وذكر أنه كان على الشاعر أن يقول: دُهَيْديهينا؛ لكنه أراد أن يسوِّي بينها وبين (أُبَيْكِرينا) فجعل الضرْبين جميعا أو العروضين (فَعُوْلن) كما قال الآخر:

قد جَرَتِ الطيرُ أيامنينا

(١) معاني القرآن ٣/٢٤٧، وينظر: اللسان (علا).

(٢) ينظر: سر الصناعة ٢/٦١٨، ٦٢١- ٦٢٢.

(٣) ينظر: رصف المباني ٤٩٢.

(٤) ينظر: خزانة الأدب ٨/٣٢، وما سبق في هامشي ٢٣٢-٢٣٣، البُقع: جمع أبقع وهو الأبيض، أو الذي يخالط بياضه لون آخر، والأزمَل: الصوت المختلط، أو صوت يخرج من قُنْب الدابَّة.

(٥) ينظر: كتاب الشعر ١/١٣٨-١٣٩.

والأصل (أياميننا) ولكنه أراد تسويته بقوله بعده:

قالت وكنتُ رجُلا فَطِيْنَا(١)

أما ابن مالك فقال إن جمعهما بالياء والنون تنزيل للشيء منزلة ما يعقل في الأُنْسِ به والحُنُوِّ عليه(٢).

**خامساً: شذوذ بالحذف:**

القياس عند تصغير اسم الجنس ـ الذي يمتاز عن واحدِهِ بترك التاء نحو: شَجَر ونَخْل ـ أن يقال فيه: شُجيرٌ ونُخيل؛ إذ لو قيل في تصغيرهما: شُجيرة ونخيلة لالتبسَ بتصغير شجرة ونخلة.

أما إذا كان المصغَّر مؤنثا لا يُلْبِس فلا تُتْرك التاء؛ لأنه وُضِعَ على التأنيث ولم تكن في المكبَّـــر عـــلامـــة له، فلو لم تُرَدّ لم يَبْقَ في اللفظ شيء من أحكام التأنيث(٣)، ولأن التصغير ينوب عن الوصف بالصِّغَر، ولو جئت بالصفة لأدخلت فيها التاء، كقولك: قَدَم صغيرة، ولا تقول: قَدَم صغير(٤)، ولأن التصغير يرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها ألا تراهم قالوا في تصغير باب: بُوَيْب فردُّوا الألف إلى أصلها وهو الواو بدليل جمعها على أبواب، فالأصل في نحو (شمس) أن تكون بعلامة التأنيث للفرق بين المؤنث والمذكر فوجب ردُّها في التصغير، واختص رَدُّ التاء بالثلاثي دون الرباعي لخفَّة لفظِه، أمَّا الرُّباعي فلم يُرَدَّ فيه لطوله(٥).

وذكر النيليُّ عِلَّة وجوب رَدِّ علامة التأنيث في التصغير بأن التصغير خلاف

(١) ينظر: اللسان (يمن).

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٧٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٣ / ٤٨١، المذكر والمؤنث لابن التستري ٨٩، ١٠٦.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٧٠٠.

(٥) ينظر: أسرار العربية ٣٦٤-٣٦٥، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٨٣، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢ / ١٢٢٠، الأشباه والنظائر ١ / ٢١٨.

الأصل، وتقدير العلامة أيضا على خلاف الأصل، فلو لم تُردَّ العلامة في التصغير لزم مخالفة الأصل من جهة التصغير ومن جهة التقدير، وقال إنه أولى من تعليلهم بأن التصغير بمنزلة الصفة(١).

وشذَّت من ذلك ألفاظ صغَّروها بحذف تاء التأنيث، وهي: ذَوْد(٢)، وناب ـ للمسنِّ من الإبل ـ، وحَرْب، وفَرَس، وقَوْس، وعَرَب، ودِرْع ـ للحديد ـ وعِرْس ـ امرأة الرجل ـ وعُرس ـ طعام الوليمة ـ، وضُحًى، وقِدْر، وشَوْل(٣)، ونَعْل، وامرأة نَصَف: كهلة، وملحفة خَلَق: بالية، وحَرْف، وضَرَب، وسُؤْر الشيء: بَقِيَّتُه.

قالوا في تصغيرها: ذُوَيد، ونُييب، وحُريب، وفُريس، وقُويس، وعُريب، ودُريع، وعُريس، وضُحَيٌّ، قُدير، وشُويل، ونُعَيْل، ونُصَيف، وخُليق، وحُرَيف، وضُرَيب، وسُؤير(٤).

وإليك ما اعتل به الصرفيون لإسقاط التاء من هذه الكلمات، والشواهد التي وردت على ذلك:

- ذَوْد: مؤنثة، وتصغيرها بإسقاط الهاء على غير قياس؛ لأنها في الأصل مصدر(٥).

- ناب: مؤنثة وتصغيرها (نُييب) بضم النون وكسرها وإسقاط الهاء؛ لأنه اسم مذكر جعل للهَرِمة من الإبل(٦)، ويرى بعضهم أنها شُبِّهَت بناب الإنسان وهو

(١) ينظر: الصفوة الصفية ج٢ القسم الأول ٤٠٩.

(٢) الذَّوْد: من ثلاث إلى عشر من الإبل، أو خمس عشرة، أو عشرين أو ثلاثين، أو ما بين الثنتين والتسع، وهو واحد وجمع، أو جمع لا واحد له، أو واحد جمعه أذواد.

(٣) الشَّوْل: التي خَفَّ لبنُها من النُّوق، أو التي أتى على نِتَاجها سبعة أشهر أو ثمانية.

(٤) تنظر في: المذكر والمؤنث للفراء٧٤، ولابن التستري٥٤، ٩٠،التبصرة والتذكرة ٢ / ٧٠٠، المخصص ١٧ / ٩، إسفار الفصيح ٢ /٧٨٨- ٧٨٩، ٧٩١، التصريح ٥ /١٧٢- ١٧٧، حاشية الصبان ٤ /١٢٧.

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٧٧، ولابن التستري ٧٧، المقرب ٤٤٣، اللسان (ذود)، المقاصد الشافية ٧ /٤٠٩.

(٦) ينظر: الكتاب ٣ /٤٨٣، المذكر والمؤنث للفراء ٧٩، ولابن التستري ١٠٥، وللأنباري ٧٠٥، علل النحو ٤٨٢، ارتشاف الضرب ١ / ٣٦٠.

مذكَّر فغلب التذكير(١)، وقال ابن عصفور(٢): «حُمِلَ على معنى عظائم؛ لأن المسنَّ من الإبل إنما سُمِّي نابا لِعِظَمِه».

- حَرْب: وصغِّرت على حُريب لئلا يشبه تصغير حَرْبَة(٣)، أو لأنه في الأصل مصدر كالعدل سُمِّي به، والتسمية بالمصدر لم تخرجه عن معناه، فلذلك جاز أن يبقى حكم المصدر فيه(٤)، وقال العكبري: ذهبوا به إلى معنى القتال أو الحرب، وهو الغضب؛ لأنه يلازمها(٥).

- فَرَس: وتصغيرها فُرَيْس، وذهب به العكبري إلى معنى المركوب(٦). وقال التبريزي(٧): «الفرس يقع على الذكر والأنثى إلا أنك تقول في التصغير للذكر: فريس، وللأنثى: فريسة، هذا قول البصريين».

- قَوْس: وتصغيرها: قُوَيْس بلا هاء شذوذا، قال خالد بن معاوية بن سنان(٨):

أفـواهُ أفـراسٍ أَكَلْنَ هَشْـمـا
تركتُهم خيرَ قُوَيْسٍ سَهْـمـا

وقال الوراق، وابن الأنباري، والعكبري، وابن عصفور(٩): حملوه على معنى العُوْد.

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٧٠٠، البيان ٣٤٩، أسرار العربية ٣٦٦، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٤١.

(٢) شرح الجمل ٢ / ٢٩٧.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث لابن التستري ٧٠- ٧١، حاشية الصبان ٤ / ١٢٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٣ / ٤٨٣، علل النحو ٤٨١، التبصرة والتذكرة ٢ / ٧٠٠، شرح القصائد العشر للتبريزي ١٩٩، أسرار العربية ٣٦٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٩٧، شرح الشافية ١ / ٢٤٢، اللسان (حرب)، المساعد ٤ / ٥١٢.

(٥) ينظر: اللباب ٢ / ١٧٠، المتبع في شرح اللمع ٢ / ٦٨٨.

(٦) ينظر: السابق.

(٧) شرح القصائد العشر ١٩٧، وينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٧٠٠، إسفار الفصيح ٢ / ٧٩١، المقاصد الشافية ٧ / ٤٠٦-٤٠٧.

(٨) ينظر: جمهرة الأمثال ١ / ٤٢٠، والهشْم: اليابس أو الأجوف.

(٩) ينظر: علل النحو ٤٨٢، أسرار العربية ٣٦٦، اللباب ٢ / ١٧٠، شرح الجمل ٢ / ٢٩٧.

- عَرَب: مؤنثة، وتصغيرها بغير هاء نادر، قال أبو الهدي (عبدالمؤمن بن عبدالقدوس)[١]:

ومَكْنُ الضِّبَابِ طعامُ العُرَيـ ـب، لا تشتهيه نفوسُ العَجَم

وكأنهم لحظوا فيه معنى رهط وقوم إذ كانت من أسماء الجموع[٢].

- ضُحى: مؤنثة، ومن تصغيرها بلا هاء قول النابغة الجعدي[٣]:

كأنَّ الغُبارَ الذي غادر تضُحَيًّا دواخنُ من تَنْضُبِ

وصغرت على (ضُحَيٍّ) بإسقاط الهاء؛ لئلا تلتبس بتصغير ضَحْوة[٤]، وذكر التبريزي[٥]، وابن بري[٦] أنَّ قولهم: (ضُحَيّ) يمكن أن يكون تصغير (ضَحْو) قال الشاعر:

طربتَ وهاجتك الحمامُ السواجعُ تَميلُ بِها ضَحْوًا غصونٌ يوانعُ

وقال ابن طلحة إنها تصغّر بالتاء ويبدو أنه انفرد بهذا الرأي[٧].

على أنَّه قد سُمع في بعضها القياس، وهي: عُرْس، ودِرْع، وقَوْس، وقِدْر، قالوا فيها: عُريسة[٨]، ودُريعة[٩]، وقُويسة[١٠]، وقُديرة[١١].

(١) ينظر: المخصص ١٦/ ٨٣، ١٧/ ١٠، شرح المفصل٥/ ١٢٧، اللسان (عرب)، والمَكْن: بَيْضُ الضَّبَّة والجرادة ونحوهما.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٧/ ٤٠٨.

(٣) شعره ١٦، وينظر: الكتاب ٣/ ٤٨٥، المخصص ١٤/ ١١٣، التنْضُب: شجر حجازي شوكه كشوك العوسَج.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٧٤، ولابن التستري ٩١، ولابن الأنباري ٧٠٥-٧٠٦، شرح القصائد العشر للتبريزي ٤٧، تثقيف اللسان وتنقيح الجنان ١٦٧، اللسان (ضحو).

(٥) ينظر: الموضح في شرح شعر المتنبي ٢١١.

(٦) ينظر: اللسان (ضحو).

(٧) ينظر: ابن طلحة النحوي ٧٩.

(٨) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٧٥، المقرب ٤٤٣.

(٩) ينظر: المذكر والمؤنث لابن التستري ٧٥.

(١٠) ينظر: المبهج ١١٦، المقرب ٤٤٣.

(١١) ينظر: اللسان (قدر)، المقاصد الشافية ٧/ ٤١١.

ويقول الفراء[١]: «ولو أدخلت الهاء في الناب، والحرب، والقوس وتوهَّمْت أنهن لم يكُنَّ أسماءً إلا لِما سُمِّيْن به كنتَ مُصيبا».

وسُمع فيها التذكير فيكون إسقاط التاء غيرَ شاذ، يقول ابن عصفور[٢]: «وتذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذكَّر؛ لأنَّ التذكيرَ أصلُ التأنيث، فإذا ذكَّرْت المؤنثَ ألحقتَه بأصله، وإذا أنَّثْتَ المذكَّر أخرجته عن أصله».

أمَّا الكلمات التي سُمع فيها التذكير فهي: (عُرس، وعِرس)[٣]، و(فَرَس)[٤]، و(حَرْب) حكاه في الأخيرة ابن الأعرابي وأنشد[٥]:

وهْوَ إذا الحَرْبُ هَفَا عُقَابُه كَرْهُ اللقاءِ تلتظي حرابه

و(قَوْس) فمن أنَّث قال في تصغيرها: قُويسة، ومن ذكَّرَ قال: قُوَيْس[٦]، و(قِدْر) قال الفراء: إنَّ بعض قيس يُذَكِّرها، قال وأنشدني النميري[٧]:

بقِدْرٍ يأخذُ الأعضاءَ تمًّا بحَلْقَتِه، ويلتَهِمُ الفِقَارا

و(دِرْع) قال ابن السِّيْد[٨]: قميص المرأة مذكَّر، وإذا أردت الحديد أنَّثْت وذكَّرْت، قال رؤبة:

مقلِّصًا بالدّرع ذي التغضُّن
يمشي العِرِضْنَى في الحديد المُتْقَنِ

ونقل ابن الأنباري عن أبي حاتم أن قومًا من فصحاءِ تميمٍ ذكَّروا الدِّرْع[٩].

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٧٠٥.

(٢) ضرائر الشعر ٢٧٩.

(٣) ينظر: اللسان (عرس).

(٤) ينظر: المقتضب ١/١٨٧، ٢٤١، المذكر والمؤنث لابن التستري ٩٦، شرح المفصل ٥/١٢٧.

(٥) ينظر: اللسان (حرب)، هفا العُقاب: خفق بجناحيه، تلتظي: تلتهب.

(٦) ينظر: اللسان (قوس)

(٧) المذكر والمؤنث للفراء ٧٣، وينظر: المخصص ١٧/١٦.

(٨) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٣٢٨، التغضُّن: التثَنِّي، العِرَضْنَى: مشية فيها بغيٌ من نشاط.

(٩) المذكر والمؤنث ١/٤٣١.

والملاحظ من تخريجات الصرفيين لبعض الكلمات التي صُغِّرت بلا هاءٍ مع كونها مؤنثة أنهم جعلوها من قبيل الحمل على المعنى، والحمل على المعنى واردٌ في كتاب الله وفصيح الكلام منثورا ومنظوما، وقال به عدد من النحاة[١]، وأوردوا عليه جملة من الشواهد فقد قرئ ﴿ومَنْ يَقْنُت منكُنَّ لله ورسولِه وتَعْمَلْ صالحا﴾[٢] بالياء في (يقنت) حملا على لفظ (مَنْ)، وبالتاء حملا على معناها، ومثله (تعمل)[٣]. وقال أبو عمرو بن العلاء سمعت أعرابيا يمانيا يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له أتقول: جاءته كتابي ؟! فقال: أليست بصحيفة[٤].

وعلَّلوا لترك التاء في بعضها أيضا بإرادة التفريق بين الكلمات فتكون مذكَّرة دالَّة على معنى يخالف دلالتها مؤنثة كـ(حرب، وحربة)، وبأن بعضها مصادر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث[٥]؛ لأنه يدل بلفظه على القليل والكثير كأسماء الأجناس، فإن اختلفت الأنواع أو كَثُر استعماله فإنه يجوز تأنيثه[٦].

وأضيف إلى ذلك أمرًا لم يذكروه وقد نقله الخَطَّابيُّ عن أبي عمر الزاهد عن ثعلب عن سَلَمَة عن الفراء قال: العرب تجترئ على تذكير كلِّ مؤنث ليس فيه عَلَمُ التأنيث كالبئر والحرب، وأنشد:

فلا مُزْنَةَ ودَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقَلَ إبقَالها[٧]

وذكر محمد بن القاسم الأنباري مثله في قول الأعشى:

(١) ينظر: الكتاب ٣/٥٦٥، الخصائص ٢/٤١١، الصاحبي ٤٢٥، الإنصاف ٢/٧٦٣ فما بعدها.

(٢) سورة الأحزاب من الآية ٣١.

(٣) ينظر: التبيان للعكبري ٢/١٠٥٦.

(٤) ينظر: الخصائص ٢/٤١٦، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٥، اللسان (كتب).

(٥) ينظر: باهر البرهان ١/٥٢١، الدر المصون ٥/٣٤٥.

(٦) ينظر: إسفار الفصيح ٥٥٩-٥٦٠، ٥٦٥، شرح الفصيح للزمخشري ١٩٦.

(٧) ينظر: غريب الحديث ٢/٦٦٩.

أرى رجلا منهم أسِيْفًا كأنما  يَضُمُّ إلى كَشْحَيْه كفًّا مُخَضَّبا

فذكَّر (مُخَضَّبا) وهي للكفِّ وهي مؤنَّثة؛ لأنَّ الكفَّ لا علامة للتأنيث فيها(١).

وهناك حكم ذكره الكوفيون أيضًا في نعوت مؤنثة أسقطت منها الهاء كطالق وحائض وطامث وهو أنها تخصُّ المؤنثَ ولا حَظَّ للمذكَّر فيها، فلم يحتاجوا إلى الهاء؛ لأن الهاء إنما تدخل فيما يشترك في المذكر والمؤنث مثل: قائم وقائمة؛ ليُفْرَق بها فلمَّا لم يكن في هذه النعوت للمذكر حَظٌّ لم يحتاجوا إلى الفرق(٢).

ومن النقص قولهم في المثل: (تَسمع بالمُعَيْدِي لا أن تراه) فخُفِّفَ عن القياس اللازم في هذا الضرب، وهو نادر، وسيبويه على أنه إنما حذف منه الدال لأنه كثُر في كلامهم هذا المَثَل فحُذف منه استخفافًا كما حُذفت الهاءُ من العُذرة في قولهم: هذا أبو عُذْرَتها(٣).

وكان الكسائيُّ يرى التشديد في الدال فيقول: بالمعيدِّي، ويقول: إنما هو تصغير رجل منسوب إلى مَعدّ، يُضرب لمن خَبَرُه خيرٌ من مَرْآته(٤).

قال أبو عبيد: ولم أسمع هذا من غيره. وقال ابن درستويه: الأصل في (مُعَيْدِيّ) تشديد الدال؛ لأنه في تقدير المُعَيْددي فكُرِهَ إظهار التضعيف فأدغم الدال الأولى في الثانية ثم استُثقل تشديدُ الياء بعدها فخفّفت الدال وبقيت الياء مشددة(٥).

وغير الكسائي يخفِّف الدالَ ويشدِّد ياءَ النّسبة، قال ابن السكيت(٦): «وهو

(١) ينظر: المذكر والمؤنث ٢٧٩، ٢٨٣، خاتمة المصباح المنير ٣٦١، الأسيف: رقيق القلب سريع الحُزن، الكَشْح: ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع الخلف.

(٢) ينظر: شرح الفصيح للزمخشري ٢/٥٨٩، إسفار الفصيح ٢/٧٨١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٤٤.

(٤) ينظر: اللسان (معد).

(٥) ينظر: شرح شواهد شرح التحفة الوردية ١٨٢.

(٦) إصلاح المنطق ٢٨٦، وينظر: إسفار الفصيح ٢/٨١٩.

تصغير معدِّي؛ إلا أنه إذا اجتمعت الياء الشديدة في الحرف وتشديدةُ ياء النسبة خُفِّفَ الحرفُ المشدَّد مع ياء التصغير».

ومن شذوذ الحذف تصغير (إبراهيم وإسماعيل) على: بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل بحذف الهمزة منهما؛ لأنه حَذْفٌ لحرفٍ أصليٍّ، فالهمزة على رأي أبي عثمان المازني والمبرّد أصلية ووزنهما (فِعَّاليل) لأنها لا تُزاد في بنات الأربعة فهي مثلها في (إصطبل) وكانا يصغرانهما على: أُبَيْرِيه و أُسَيْمِيع بحذف الخامس (الميم واللام) وتعويض الياء عنهما، وعلى الترخيم: أُبَيْرِه وأُسَيْمِع[1].

ومذهب سيبويه أن الهمزة زائدة ووزنهما (إفعاليل) ووجه زيادتها عنده أنهما اسمان أعجميان ولا يُنكَر أن يأتيا على غير أبنية العرب، ويصغِّرهما على: بريهيم وسميعيل، واستدلَّ على ذلك بتصغيرهما في الترخيم على: بُرَيْه وسُمَيْع، بحذف الميم واللام مع أنهما في موضع لا تزادان فيه غالبا[2]، والقياس يقتضي ما قاله المبرد والمسموع ما قاله سيبويه[3].

وأيَّدَ ابنُ ولاد سيبويه فيما قال من كون هذين الاسمين أعجميين، والأعجمي لا يُشتق فيُعلَم زائده من أصليه، ثم رَدَّ على المبرّد لو اعتلَّ بأن الميم من زوائد كلامها، بأن زيادة الهمزة أوَّلا أكثرُ من زيادة الميم آخِرًا، والهمزة تُزاد أوَّلا وآخِرًا، ومع هذا فإن الياء في (إبراهيم وإسماعيل) إذا حُذفت الهمزة صارت رابعة فتثبت وتكون على مثال (دنينير)، وإذا حذفنا الميم واللام احتَجْنا إلى حذف الياء؛ لأنها لا تكون حينئذ رابعة، وإذا حذفنا حرفين من موضع واحد كان تغيير الكلمة بحذف حرفين من موضع واحد أشدَّ منه، وصارت الدلالة على المعنى أبعد، ألا

(١) ينظر: الأصول ٢ / ٤١٤، الصحاح ٥ / ١٨٧١.

(٢) ينظر: الكتاب ٣ / ٤٤٦، ٤٧٦.

(٣) ينظر: المسائل المنثورة ٢٩٣، المسائل الحلبيات ٣٧٩، المقرب ٤٤٨، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٦٣- ٢٦٤، ٢٨٣- ٢٨٤، قصد السبيل ١ / ١٥٧، حاشية الصبان ٤ / ١٢٦.

ترى أن (إبراهيم) أدلُّ على المعنى من (أُبَيْرِه) فلو تساوت الزيادتان ـ أعنى الهمزة والميم ـ في الكثرة لكان الحذف للهمزة أولى؛ لأنه لا يتغير الاسم كتغيره مع حذف الميم، وكذلك حذف الألف أولى من حذف الياء؛ لأنها أُمُّ الزوائد(١).

وذكرَ الرضيُّ أنه يمكن أن يكون حَذَفَ الحرفَ الأصلي شذوذًا؛ لأن تصغير الترخيم شاذٌّ، والاسم الأعجمي غريب شاذ في كلامهم فشبَّهوا الميم واللام الأصليتين، لكونهما من حروف (اليوم تنساه)، بحروف الزيادة وحذفوهما حذفًا شاذًّا لإتْبَاع الشذوذِ بالشذوذ(٢). وقريب منه ما قاله الشاطبي أنه حذفٌ شاذٌّ أدى إليه محافظتهم على حذف الزوائد من غير استثناء شيء، فحذفوا بعض الأصول الشبيهة بالزوائد لمجرد الاشتراك اللفظي مع حروف الزيادة وإن لم تكونا زائدتين(٣).

ومن الحذف تصغير الترخيم، وسُمِّيَ بذلك لما فيه من الحذف المؤدّي إلى الضعف، يقال: صوت رخيم إذا لم يكن قويًّا(٤)، وإذا كان الاسم في التصغير مُغَيَّر الصيغة بتغيير أصواته (ضم الأول وفتح الثاني) فهو أيضا مشتمل على الإلصاق (زيادة ياء ساكنة قبل آخره) فهناك وسيلتان من وسائل التعبير في اللغة (الصيغة واللصق)(٥)، وعند ترخيمه تكون هناك وسيلة ثالثة وهي الحذف، أي: حذف الزوائد من مكبَّر الاسم، والاعتداد بأصول الكلمة فقط، وليس له إلا صيغتان (فُعَيل) لما كانت أصوله ثلاثة أحرف، و(فُعيعل) لما كانت أصوله أربعة.

ويشترك النداء مع التصغير في الترخيم إلا أن المحذوف في باب التصغير هو الحرف الزائد، فيُزال في التصغير غير تاء التأنيث من زوائد المزيد فيه إن رُخِّم،

(١) ينظر: الانتصار ٢٢٤.

(٢) ينظر: شرح الشافية ١/ ٢٨٣.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية٧/ ٣٩٠، ٣٩٢.

(٤) ينظر: التصريح ٥/ ١٦٨.

(٥) ينظر: المغني الجديد في الصرف ٣٤٣ -٣٤٤.

تقول في تصغير ( قِرْطاس ) على الترخيم: قُرَيْطِس، وعلى غير الترخيم: قُرَيطِيس، وتقول في تصغير ( مُقْعَد ) على الترخيم: قُعَيْد، ولو صُغِّرَ بغير ترخيم لقيل: مُقَيعِد(١). وفي المؤنث تقول في تصغير ( مريم وعائشة ): رُيَيْمَة وعُيَيْشة(٢)، ولا يُصغَّر على الترخيم نحو ( جعفر، وسفرجل ) من الرباعي والخماسي الأصول لتجرُّدهما من الزوائد(٣).

وإنما وجب حذفُ الزائد لأن الأصلي أثبتُ منه وأظهرُ في الدلالة على المعنى من حيث هو ألزم له، أما في النداء فيحذف الحرف الأخير أصليًّا أو زائدا؛ لأنه منتهى الثقل(٤).

وحذف الزائد واجب حتى لو لم يبقَ عليه دليل ألا ترى أنك لو حقَّرت ( تسرولا ) وقد همزته ( تسرؤل ) تحقير ترخيم لقلت: سُرَيْل، ومع أن هذا الهمز جائز إلا أنهم اجتنبوه لئلا تثبت الهمزة فيُظَنَّ أنها أصلية وليست بدلا، فهي حشو أثبت منها مبتدأة، ألا تراهم قالوا في تصغير قائم: قويئم، فتثبت الهمزة في التصغير مع زوال الألف الموجبة لها، كما تثبت الألف الأصلية في تصغير سائل وثائر من سأل وثأر(٥).

وذكر ابن سيده أن تصغير الترخيم قليل في كلامهم(٦)، وحمله بعض النحويين على الشذوذ(٧)، وضعَّفَه ابن جني لما يقضي به، ويفضي إليه من حذف الزوائد مع إقرار العرب لها إقرارهم للأصول كقولهم حوشب، لم يستعمل إلا بزيادة

( ١ ) ينظر: رسائل أبي العلاء المعري ١ / ٦٣، اللسان ( ثبت ).

( ٢ ) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢ / ٩٦٥.

( ٣ ) ينظر: التصريح ٥ / ١٦٨.

( ٤ ) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ج٤ / ل ٦١ب.

( ٥ ) ينظر: الخصائص ١ / ١٤١- ١٤٢.

( ٦ ) ينظر: اللسان ( كهل ).

( ٧ ) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٢ / ١٠٠٩، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٨٣- ٢٨٤، المصباح المنير ( زهر، صهب، كمت )، ارتشاف الضرب ١ / ٣٩٩، المقاصد الشافية ٧ / ٣٩٢،عنقود الزواهر ٣٩٥.

الواو[1]. وجعله بعضهم من الحذف لغير موجب[2].

وربما كان تضعيفه عند بعضهم لما يؤدّي إليه من الإلباس كقولك: حُمَيْد في تصغير: محمد، وأحمد، ومحمود، وحامد، وحمدان، وحمدون، وحمّاد، فلا يُعرف مكبّر ذلك المصغر المرخّم، وإن كان المعتمد في ذلك على القرائن.

وحكي أن التصغير لغة لبعض العرب، وذكر الشاطبي[3] أن المصغِّر مخيَّر بين التصغير على الوجه الأعم أو التصغير على الترخيم، وأنه المفهوم من عبارة سيبويه، يقول سيبويه[4]: «اعلم أنَّ كلَّ شيء زِيْدَ في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف؛ لأنها زائدة فيها فيكون على مثال فُعَيْل وذلك قولك في حارث: حُرَيْث، وفي أسود: سُوَيد، وفي غِلاب: غُليبة، وزعم الخليل أنه يجوز في ضَفَنْدَد: ضُفَيْد، وفي خَفَيْدَد: خُفَيْد، وفي مُقْعَنْسِس: قُعَيْس، وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة.

وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه، ويكون على مثال فُعَيْعِل؛ لأنه ليس فيه زيادة، وزعم أنه سمع في إبراهيم وإسماعيل: بُرَيْه وسُمَيع».

وهو المفهوم أيضا من كلام أبي علي حين تحدث عن تصغير (باذنجانة) فذكر الخلاف فيها حيث يصغرها بعضهم على: بُذَيْنَجانة ـ بفتح النون الأولى ـ ومنهم من يقول: بُذَيِنجانة ـ بكسرها ـ وذكر علة الكسر بأنهم جعلوها مثل تصغير المركّب كحضرموت وكان القياس (بُوَيذِنْ جَانة) يُحقَّر الصدر ثم يُضم إليه الثاني، والصدر على (فاعل) وتحقيره على (فويعل) إلا أنه يجوز في هذا الموضع

(١) ينظر: الخصائص ١/٢٢٨، ٢٧١، ٢/٤٧٩، المبهج ٢١٢.

(٢) ينظر: عنقود الزواهر ٣٩٥.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٧/٣٨٨.

(٤) الكتاب ٣/٤٧٦، وينظر: شرح عيون كتاب سيبويه ٢٤٠ - ٢٤١، شرح المفصل ٥/١٣٧.

تحقير الترخيم لطول الاسم كما قالوا في حارث: حويرث(١).

ونَصَّ السيرافيُّ على جوازه في الكلام والشعر، وقال بعد أن أورد بعض أمثلته: «ولا حاجة بنا إلى استقصائه هاهنا؛ لأن الشعر غير مختص به دون الكلام»(٢).

والظاهر من كلام المبرد، والصيمري، وابن خروف، وابن مالك، والهرمي قياسيته(٣). وذكر ابن القواس أنه مقيس عند جمهور النحاة(٤).

والبصريون يجيزون ترخيم التصغير في الصفات والأعلام، وخصَّه الكوفيون بالأعلام، فإذا قالوا: رجل مُسْتَحِثّ جاز على قول البصريين فقط أن يُصغَّر في الترخيم فيقال: حُثَيْث، فإذا سَمَّوا رجلا بمُسْتَحِثّ جاز أن يقال في ترخيم تصغيره: حُثَيث على المذهبين(٥).

وإنما قاسه الكوفيون في الأعلام لأمرين:

١- أنَّ ما يبقى منها دليل على ما أُلقي لشهرته.

٢- أنه كترخيم المنادى خاصٌّ بالأعلام(٦).

نقل السيرافي عن الفراء قوله: «العرب إنما تفعل ذلك في الأعلام، فلو صغَّرَتْ (فاطمة) من فَطَمَت المرأةُ صبيَّها، أو حارثا من حرث يحرث لقالوا: فُوَيْطِمة، وحُوَيْرث، ولم يُفَرِّقْ أصحابُنا بين هذين»(٧).

(١) ينظر: المسائل الحلبيات ٣٨١.

(٢) ضرورة الشعر ٩٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/٢٩٣، التبصرة والتذكرة ٢/٧٠٨، شرح الجمل ٢/١٠١٢، ١٠٢٨، شرح عمدة الحافظ ٢/٩٦٤ - ٩٦٥، الصفوة الصفية ج ٢ القسم الأول ٤٠١، ٤٠٤، المحرر في النحو ١/٤٢١.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط للقواس ٢/١٢١٦.

(٥) رسائل أبي العلاء ١/٦٣، وينظر: التبصرة والتذكرة ٢/٧٠٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٠٨.

(٦) ينظر: المبهج ١٣٧، ٢١١، شرح المفصل ٥/١٣٧، شرح الشافية ١/٢٨٣، النكت الحسان ٢٠٨، توضيح المقاصد ٥/١١٣، المقاصد الشافية ٧/٣٩٢، الهمع ٣/٣٥٤.

(٧) ينظر: هامش الكتاب (بولاق) ٢/١٣٤.

ورَدَّ ابنُ جني على الفراء برواية ( رويدَ ) منوَّنًا من قول وداك بن ثميل المازني :

رويداً بني شيبان بعضَ وعيدكم تُلاقوا غدا خيلي على سَفَوَان

فهو من قبيل تحقير المصدر على الترخيم(١).

ونقل الزجاجي مثله عن ثعلب، قال المبرد: سمعت أحمد بن يحيى يزعم أنه إذا صَغَّر أحمر أو حارثا أو نحوهما مما فيه زيادة، قال: إن كان اسما صغرته على لفظه، وعلى حذف الزيادة فأقول في ( حارث ) اسما: حُويرث، وحُريث، وكذلك ( أحمر ): أحيمر وحُمَيْر إذا كان اسما، وإذا كان شيء من ذلك نعتًا لم يَجُز في تصغيره إلا التمام، ولا نجيز فيه وهو نعت تصغير الترخيم(٢).

واحتج المجيزوه ـ وهم البصريون ـ في غير الأعلام ( الصفات ) بقول العرب: ( جاء بأم الرُّبيق على أُرَيْق )(٣) وهو تصغير ( أورق )، زعمت العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق، ولما صغّره أبدل من واوه المضمومة همزة كما يقال: وُجوه وأُجوه(٤)، واستدلّوا أيضا بقولهم: ( يجري بُلَيْق ويُدَم )(٥) وهو تصغير ( أبلق )، وبقولهم: ( عَرَف حُمَيْق جَمَلَه )(٦) قالوا تصغير ( أحمق ) .وردّ عليهم الشاطبي ذلك بأنه مَثَل فلا يقاس عليه، وبأن ما قالوه يفتقر إلى سماعٍ مما لم يحفظه الفراء(٧).

وعندي أن مذهب الكوفيين ـ حين قالوا بقياسيته في الأعلام ـ يرجح بأمرين سوى ما ذكره الكوفيون، وهما:

( ١ ) ينظر: المبهج ١٣٧– ١٣٨ الهامش، سَفَوان: موضع بالبصرة.

( ٢ ) مجالس العلماء ٩٨، وينظر: اللسان ( جهن )، المساعد ٣ / ٥٣٠، التصريح ٥ / ١٦٩.

( ٣ ) ينظر: الصحاح ٤ / ١٤٨٠، مجمع الأمثال ١ / ١٦٩، جمهرة الأمثال ١ / ٤٣.

( ٤ ) ينظر: المستقصي ٢ / ٤١، ارتشاف الضرب ١ / ٤٠٠، توضيح المقاصد ٥ / ١١٦.

( ٥ ) ينظر: الصحاح ٤ / ١٤٥١، جمهرة الأمثال ٢ / ٣٣٠.

( ٦ ) ينظر: جمهرة الأمثال ٢ / ٤٤، مجمع الأمثال ٣ / ٥٢٠.

( ٧ ) ينظر: المقاصد الشافية ٧ / ٣٩٣–٣٩٤.

١- أنَّ الأعلام يكون فيها من التغيير ما لا يكون في غيرها، ألا ترى إلى إمالة (الحَجَّاج والعَجَّاج) ما داما علمين للثقفي ووالد رؤبة، فإذا خرجا إلى الوصف فقلت: مررت برجل حجَّاج، أي: كثير الحج، وببحرٍ عجَّاج، أي: له عجيج لشدة تلاطم أمواجه لم تجز الإمالة، ومن ذلك قولهم: مَحْبَب بفكّ الإدغام للعَلَم، فإذا لم تُرِدْ العَلَم لم يَجُز فكُّ الإدغام، وكذلك قالوا في العَلَم: مَوْهَب بفتح الهاء، ولو بنيت من وَعَدَ أو وَرَدَ مصدراً ميْمِيًّا لم تقُلْ فيه: مَوْعَد، وإنما تبنيه على مَفْعِل: مَوْعِد ومَوْرِد[١].

٢- أنه جاء مطّردا في كلامهم رَدُّ المرخَّم في التحقير إلى أصله كقول الأعشى مخاطبا يزيد بن مسهر الشيباني، وكنيته (أبو ثابت)[٢]:

أبا ثابت، لا تعْلَقَنْكَ رماحُنا  أبا ثابت، واقعدْ وعِرْضُك سالم

وقال أيضا على الترخيم[٣]:

أبلغ يزيدَ بني شيبان مألُكَة  أبا ثُبَيْتٍ ! أما تنفكُّ تأتكِلُ

ومن خلال تتبُّع ما ورد من صيغ التصغير المرخَّم وجدتُ أنه يكثر في صيغة (أفعَلٌ) فقد جاء منه: مُعَيط، وخُثَيم، وشُييم، وشُرَيف، وعُلَيم، وعُرَيج، وبُرَيد، وسُحَيم، وحُوَيّ، وفُقَيم، ودُرَيد، وشُتَير، وقُشَير، وصُهَيب، وحُوَيص، وصُعَير، وقُنَيع، وصُلَيع، ونُبَيط، ورُقَيم، ودُلَيم، وأُرَيق، وزُنَيم، وعُفَير، وخُشَين، وحُمَيس[٤]، وسُوَيد، وغُطَيش، وعُمَيّ، وعُوَير، وغُرَير[٥]، وخُصَيف[٦]، ودُهَيم[٧].

(١) المرتجل ٢٠٠-٢٠١، وينظر: المبهج ٢٤، ٢١١.

(٢) ديوانه ١٧٩، وينظر: المسائل الشيرازيات ١/٥٧، ٨٠-٨١، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٦٠٠- ٦٠١.

(٣) ديوانه ١٤٨، المألُكَة: الرسالة، وتأتكل: تُفْسد أو تتحرق.

(٤) تنظر على الترتيب في: الاشتقاق لابن دريد ١٦٧، ١٨٣، ١٩١، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٩٣، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٣٥، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٩٦، ٤٤٠، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٧٧، ٥٣١، ٥٤٤، ٥٤٩.

(٥) تنظر الخمس في موادّها من لسان العرب.

(٦) ينظر: المغرب للمطرزي ١/٢٥٧.

(٧) ينظر: معجم البلدان ٢/٤٩٤.

وجاء على غيرها كقولهم: ظُلَيم في تصغير ظَلُوم، وسُكَيت في تصغير سُكَّيت، وعُبَيس في تصغير عَابِس أو عبَّاس، ولُقَيم في تصغير لقمان، وهُتَيم في تصغير هَاتِم، وجُهَينة في تصغير جُهَانة(١)، ومُلَيَّة في تصغير مُلاءَة(٢)، وغُبَير في تصغير غبرة أو غُبار أو غَابِر، وصُبير في تصغير صابر، ومُرَيْد في تصغير مَارِد(٣)، ورُوَيْد في تصغير إِرْوَاد(٤)، وطُهَيَّة في تصغير طَاهِيَة(٥).

ومن الترخيم قول النابغة الذبياني يخاطب يزيد بن الصعق:

فإن يقدِرْ عليك أبو قُبيس  يحطُّ بك المعيشةَ في هَوَان

يريد: أبا قابوس، وهي كنية النعمان بن المنذر بن امرئ القيس، وجعله (أبا قُبَيْس) فصغَّرَه تصغير الترخيم(٦).

ومنه حذف آخر الاسم المعرف بالألف واللام، قال كُثَيِّر:

خليليَّ إنْ أمُّ الحكيم تباعدت  فأَخْلَتْ بخيماتِ العُذَيْب ظِلالَها

يريد: العُذَيْبة فرخَّمها وفيها ألف ولام(٧).

والذي يظهر أن العرب يفزعون إلى هذا النوع من التصغير طلبًا للخفَّة والتمليح، ويدلُّ على ذلك قولهم: بُرَيْه وسُمَيْع في تصغير إبراهيم وإسماعيل، فقد تجرءوا على حذف الأصول مع أنَّ ذلك ليس من مواضع زيادة الميم واللام، والميل إلى التخفيف ظاهر في تصغير (أسود) على (سُويد) بخلاف ما إذا صُغِّر من غير

(١) تنظر الست في موادّها من لسان العرب، والجُهانة: الجارية الشابَّة.

(٢) ينظر: المغرب ٢/٢٧٢، والمُلاءة: الريطة.

(٣) تنظر الثلاث على الترتيب في: معجم البلدان ٢/٤٢٩، ٣/٣٩٢، ٥/١١٧.

(٤) ينظر: كتاب الشعر للفارسي ٢٢، الروض الأنف ٢/١٦٤، الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٠٧، التصريح ٤/١٥٤.

(٥) ينظر: الاشتقاق لابن دريد ٢٣٣.

(٦) ينظر: اللسان (قبس)، قصد السبيل ٢/٣٥٤.

(٧) ينظر: الفوائد والقواعد ٧٨١، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٠، اللسان (عذب)، العُذيب: ماء لبني تميم على مرحلة من الكوفة، الظِّلال: الكبير من الأخبية.

حذف الزوائد على ( أُسَيِّد أو أُسَيْوِد ) فهما صيغتان لا تخلوان من الثقل[١].

وهنا عدد من الملحوظات على تصغير الترخيم، وهي:

١- أنه يدخل في الزيادة المحذوفة في ترخيم التصغير حروف ليست ضمن حروف الزيادة العشرة كالكاف في ( سُكَّيت ) قالوا في ترخيمه: سُكَيْت، وتاء التأنيث كقولهم في تصغير ( غُبْرَة ): غُبَير، مع أنهم يلحقون بالمؤنث الرباعي عند تصغيره على الترخيم تاءَ التأنيث فيقولون في تصغير ( زينب، وسعاد ): زُنَيْبَة وسُعَيْدة، وعلى غير ترخيم: زُيَيْنب وسُعَيِّد، قال متمم بن نويرة على الأوَّل[٢]:

صرمت زُنَيْبةُ حبلَ من لا يَقطعُ  حبلَ الخليلِ ولَلأمانة تَفجعُ

ولعلهم عندما فعلوا ذلك أعطوه حكم الثلاثي حين صغَّروه برَدِّ تاء التأنيث كما قالوا: دُوَيْرة وعُيَيْنة في تصغير: دارٍ وعَيْن[٣].

٢- أننا وجدنا كلمات مصغرة تصغير ترخيم ولا حذف فيها وإنما يكون التغيير ببناء الكلمة على صيغة التصغير ( فُعَيْل ) والإتيان بياء التصغير ثالثةً مكان الياء المحذوفة كقولهم في تصغير: زَنِيْم[٤]، وغَدِير، وغَمِيس، وفَقِير[٥]، ونَحِيْف[٦]: غُدَيْر، وغُمَيس، وفُقَير، ونُحَيف، يقول المبرد[٧]: «فإن لم تكن فيه زائدة صغرته بكماله».

٣- هناك كلمات يحتمل أن يكون تصغيرها على الترخيم وعلى غيره، ولعل هذا يرجح أنَّ تصغير الترخيم قياسي، ومن هذه الكلمات ( رُوَيْد ) فيرى بعضهم

( ١ ) ينظر: المخصص ١١ / ٦٥، همع الهوامع ٣ / ٣٥٤، شرح الأشموني للألفية ٤ / ١٢٦.

( ٢ ) ينظر: شرح المفضليات للأنباري ٦٣.

( ٣ ) ينظر: التكملة للفارسي ٥١٤، ارتشاف الضرب ١ / ٣٧٩، ٤٠٠.

( ٤ ) ينظر: الحلل في شرح أبيت الجمل ١٧٧.

( ٥ ) تنظر على الترتيب في: معجم البلدان ٤ / ١٨٨، ٢٢٣، ٢٦٩.

( ٦ ) ينظر: خزانة الأدب ١١ / ٩٢.

( ٧ ) المقتضب ٢ / ٢٩٣.

أنها تصغير ( رُوْد ) الذي لم يُستعمل إلا في بيت واحد وهو قول الشاعر:

كأنها مثل مَنْ يمشي على رُوْدِ

قال ابن الأنباري: رُوَيْد تصغير ( إرواد )(١)، وقال السهيلي: رُوَيد ليس له مُكبَّر؛ لأن مصدره إرواد، إلا أن يكون من باب تصغير الترخيم(٢).

ومن الكلمات المحتملة: ( ثُمَيْل ) تصغير: ثَمْل أو ثَمَل أو ثامل، و( عُقَيْل ) تصغير: عَقْل أو عَقَل أو عَقِيْل، و( سُهَيَّة ) تصغير: سَهْوَة أو ساهية، و( أُبَيّ ) تصغير أبٍ، أو آب، أو أَبِيّ، و( عُجَيْر ) تصغير عُجْر أو أَعْجَر، و( زُهَيْر ) تصغير زَهْر أو أزهر، و( حُجَيَّة ) تصغير: حَجَاة أو حَجْوة أو حِجَا أو حاجٍ أو حَجْو أو مُحْتَاج أعلام لمؤنث، و( طُرَيْح ) تصغير طَرْح أو طارح أو طَرُوح أو طَرِيْح أو نحو ذلك من الثلاثية ذوات الزيادة(٣)، و( عُمير ) تصغير عمرو، أو مرخما من عامر أو عمّار أو مَعْمَر، و ( نُصَيب ) تصغير نُصُب أو نَصَب أو نَصْب أو مرخما من نِصَاب أو نَصِيْب، و( زُبَيْد ) تصغير زُبْد أو زَبَد أو زابد أو مزبود أو مَزْبَد(٤).

وعلى هذا جوَّز الفارسيُّ أن يكون عُمَيّا من قول العرب ( لقيته صَكَّة عُمَيّ )(٥) تصغير: أعمى أو عَمًى، أمَّا ( رُكيبا ) في قول أُحَيْحَةَ بنِ الجُلاح:

..... أخشى رُكَيْبًا أو رُجَيْلا عاديا

فهو عنده محقَّرُ ( راكب ) على حذف الزيادة وليس تحقير رَكْب(٦)، ولعلَّه في هذا موافق للأخفش الذي خالف في اسم الجمع إذا كان له واحد من لفظه فإنه يُرَدّ

---

( ١ ) ينظر: جمهرة الأمثال ١ / ٤٨٣ .

( ٢ ) ينظر: الروض الأنف ٢ / ١٦٤ .

( ٣ ) تنظر على الترتيب في: المبهج ٤٩، ٦١، ٨٦، ١٠٣، ١٢٨، ١٣٧، ١٦٤، ٢٠٢ .

( ٤ ) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ٥١، ١٠٠- ١٠١، ٢١٦ .

( ٥ ) وهو أشد ما يكون الحر حتى يكاد يعمي، ينظر: نكت الهميان ١١، ١٦ .

( ٦ ) ينظر: المسائل البغداديات ٥٩١- ٥٩٢ .

إلى واحده فيقال: رُوَيْكب وصُوَيحب(١)، وغيره ـ وهو الصواب ـ على أنه اسم جمع ويصغر على لفظه، ومثله رُجَيْل تصغير (رَجْل)(٢).

٤- تصغير الترخيم يرد الأشياء إلى أصولها فلو صَغَّرت (أُقَتَة) وقد نقلتها إلى التسمية فصارت (أُقَّتَة) تحقير ترخيم لقلت: وُقَيْتَة، فتظهر الواو التي هي فاء الكلمة، ويجوز: أُقَيْتَة(٣).

كما يُستدل بتصغير الترخيم على معرفة الأصلي من الزائد، ويظهر هذا فيما ذكروه من فوائت الكتاب حين قالوا إنه فات سيبويه بناء (مُهْوَأنّ) ووزنه (مُفْوَعَلّ) والواو زائدة وكأنه جارٍ على اهْوَأنَّ كـ(اكْوَهَدَّ)؛ لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة إلا عن تضعيف كغوغاء وضوضاء(٤).

وفي معرض إحسان الظن بسيبويه ونصرته وتجميل أثره أجاز ابن جني وجها آخر وهو أن تكون الواو فيه أصلية فهو مثل (مُطْمَئنّ) وذلك بأن يكون سيبويه سأل جماعة من الفصحاء عن تحقير (مُهْوَأنّ) على الترخيم فحذفوا الميم وإحدى النونين ولم يحذفوا الواو البتة فقَطَعَ سيبويه بأنها أصل فلم يذكره(٥).

٥- تصغير المعدول يُوجب صرفَه لزوال سبب المنع بالتصغير، فتقول في تصغير (أُحَاد، وعُمَر): أُحَيْد، وعُمَيْر، ولو صُغِّر (أَفْعَل) الممنوع من الصرف على غير الترخيم بقي على منعه كأحمر: أحيمر، ولو صُغِّرَ على الترخيم صُرِفَ: حُمَيْرٌ(٦).

(١) المصدر السابق ٤٧٣، شرح ألفية ابن معط للقواس ٢/١٢٠٥.

(٢) ينظر: المنصف ٢/١٠١، المخصص ١٤/١٢٢، شرح المفصل ٥/٧٧، الصفوة الصفية ج٢ القسم الأول ٣٨٦، ارتشاف الضرب ١/٣٨٢، شرح شواهد الشافية للبغدادي ١٥٠.

(٣) الخصائص ١/١٤١، وينظر: المسائل الشيرازيات ١/٥٧، ٨٠.

(٤) ينظر: الأصول ٣/٢٢٥، فوائت كتاب سيبويه للسيرافي ٧٠، اللسان (هان، هوأ)، القاموس المحيط (هوأ) وذكروا أن الجوهري وهم فذكره في (هوأ) وحقه أن يكون في (هان) لأن الواو زائدة، والمهوأن: الصحراء الواسعة.

(٥) الخصائص ٣/١٩٥-١٩٦، وينظر: الكتاب٣/٤٤٧، الأصول٣/٦٠، شرح الشافية للرضي١/٢٤٩.

(٦) ينظر: توجيه اللمع ٤١٠ - ٤١١، الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢١، شرح الكافية للرضي١/١٧٨.

وتصغير الترخيم في الأعجمي يقتضي الصرف نحو: بُرَيْهٍ وسُمَيْعٍ في (إبراهيم، وإسماعيل) لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير، والعُجْمَة لا تؤثر فيما كان كذلك، نَبَّهَ عليه أبو حيان(١). أما عند تصغيره لغير ترخيم فيمنع من الصرف كالمكبَّر: بُرَيْهِيم وسُميعيل، وأُبيريه وأُسيميع(٢).

٦- توجد كلمات لا تصغَّر لأنها جاءت على لفظ التصغير كـ (مُبَيْطِر ومُسَيْطِر) ولكنها تصغر تصغير ترخيم على: بُطَيْر وسُطَيْر بحذف الميم والياء الزائدتين منهما(٣).

٧- العلم المصغَّر على الترخيم تبقى علميته (تعريفه) كما قال الأعشى يهجو الحارث بن وعلة الوائلي(٤):

أتيتُ حُرَيثًا زائرًا عن جنابة وكان حُرَيثٌ عن عطائي جامدا

٨- هناك كلمات مصغَّرة تصغيرَ ترخيم لا مكبَّر لها ككُمَيْت فمكبَّرها (أَكْمَت وكَمْتَاء) غير مستعمل، ويدلُّ على أنه تصغيره جمعهم إياه على (فُعْل): كُمْت، وهو جمع لـ (أَفْعَل فَعْلاء)(٥)، ويمكن أن يلحق بالمرخَّم الذي لا مكبَّر له: العُقَيْب، والرُّضَيْم، واللُّبَيْد، والرُّغَيْم، طيور. والكُحَيْل: القَطِران، والكُعَيْت: البُلْبل(٦).

**سادساً: شذوذ بالزيادة:**

إذا كان المؤنث مجاوزاً ثلاثة أحرف لم يردُّوا عليه التاء، نحو: زُيَيْنِب، وعُقَيْرِب

(١) ينظر: همع الهوامع ١/ ١٢٠، قصد السبيل ٢/ ١٩٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٠، المساعد ٣/ ٤١.

(٣) ينظر: المخصص ١٤/ ١٠٧، شرح الشافية للرضي ١/ ٢٨٣.

(٤) ديوانه ٤٣، وينظر: المبهج ٤٢، ٢١٣، الدرر اللوامع ١/ ٤٨ - ٤٩، الجنابة: البُعد.

(٥) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ١٥٠، شرح عمدة الحافظ ٢/ ٩٦٢، شرح الشافية للرضي ١/ ٢٨١- ٢٨٢، وشرحها لركن الدين الأستراباذي ١/ ٣٦٢، المساعد ٣/ ٥٢٠.

(٦) ينظر: تفسير رسالة أدب الكاتب للزجاجي ٨٩، البديع لابن الأثير ج٢ مج ١/ ١٨٣.

في تصغير: زينب وعقرب؛ لأن الحرف الرابع قد طالت به الكلمة حتى صار عوضا من تاء التأنيث، والدليل عليه منع (سعاد) من الصرف كما مُنع ما فيه الهاء، فلما حَلَّ الحرفُ الأخيرُ من الرباعي المؤنث محلَّ الهاء من الثلاثي لم يَجُزْ أن تدخل عليه الهاء كما لا تدخل على هاء التأنيث هاءٌ أخرى(١).

وشذَّ من الخماسيّ بإلحاق تاء التأنيث: (قُدَّام) قالوا: قُدَيْدِيْمَة، فالياء الأولى ياء التصغير، والثانية مبدلة من المَدَّة، وشاهد تصغيرها بالتاء قول القطامي(٢):

قُدَيْدِيْمَةَ التجريبِ والحِلْمِ إنني أرى غَفَلاتِ العيش قبل التّجَارِبِ

وقول علقمة بن عَبَدَة(٣):

وقد عَلَوتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُني يومٌ قُدَيْدِيْمَةَ الجوزاء مسمومُ

وقال الكسائي: قُدَّام مؤنثة، وإن ذُكِّرَتْ جاز، ويقوِّي التذكير أنه قد قيل في تصغيره: قُدَيْدِيم(٤)، أمَّا كُرَاعُ النمل فقد جعل التصغير لغةً في (قُدَّام) حين ذكر فيه أربع لغات، وهي: القيدام، والقيدوم، والقُديديمة، والقُدَّام(٥).

وشذَّ من الرباعي (وراء) وفي تصغيرها خلاف مبنيٌّ على همزتها، فمنهم من يجعلها أصلا فتكون من (وارأت بكذا..) أي: ساتَرْت به، فيقال في تحقيرها: وُرَيِّئة(٦)، قال أبو علي الفارسي: فتصغيرهم لـ (وراء) مهموزة دلالة على أنها ليست من (ورا)

(١) ينظر: المسائل المنثورة ٢٦٤، درة الغواص ١١٢، تصحيح التصحيف ٣٨٤.

(٢) ديوانه ٥٠، وينظر: المقتضب ٢/٢٧٢، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٣٣، أمالي ابن الشجري ٢/٤١٦، غفلات العيش: لذَاذته قبل أن يجرب الأمور ويكون له عقل ينهاه عن القبيح.

(٣) ديوانه ٧٣، وينظر: المقتضب ٢/٢٧٣، دلائل الإعجاز ٢٠٥، المخصص ٩/٩٠، ١٦/٨٣، شرح المفضليات للأنباري ٨١٩ والرواية فيه (يوم تجيء به الجوزاء...)، شرح شواهد الإيضاح ٣٤٩، قُتُود الرَّحْل: خَشَبَه، يسفعني: يحرقني ويغير لوني من شمسه وحرّه، الجوزاء: برج للشمس يشتد الحَرُّ بنزولها فيه، مسموم: شديد السَّمُوم.

(٤) ينظر: اللسان (قدم).

(٥) ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب ٢/٥٤٥.

(٦) ينظر: توجيه اللمع ٥٦٥.

من التواري، وإنما هو اسم الهمزة فيه لازمة فلذلك ثبتت في التصغير(١).

والهمزة عند ابن جني من البدل الجاري مجرى الزائد، فهي بَدَلٌ من حرف علَّة؛ لأنها في معنى (تواريت) إلا أنها لما أُبْدِلَتْ همزةً أشبهت الزائدة في (ضَهْيَأَة) فكما أنك لو حقرتها لقلت: ضُهَيِّئة فأقررت الهمزة فكذلك قالوا في تحقير (وَرَاء): وُرَيِّئة، ويؤكِّد ذلك قول بعضهم فيها: وُرَيَّة، كما قالوا في صلاءة: صُلَيَّة. أمَّا ما ذهب إليه الفارسي فقال عنه: وهذا ـ لعمري ـ وجْهٌ من القول إلا أنك معه تَدَعُ الظاهر والقياس جميعا، أما الظاهر فلأنها في معنى (تواريت) وهذه اللام حرفُ علَّة لا همزة، وأن تكون ياءً واجبٌ لكون الفاءِ واوًا، وأمَّا القياسُ فما تقدَّم من تشبيه البدل بالزائد(٢).

ومنهم من يجعلُ الهمزةَ بدلا من الياء فيكون من وَرَيْت الخبرَ أي: سترته وأظهرت غيره، فيقال في تصغيرها: وُرَيِّيَة بثلاث ياءات فتحذف الأخيرة فتصير وُرَيَّة، وعلى هذا تلحق تاء التأنيث قياسًا؛ لأنها صارت بالحذف إلى بنات الثلاثة المجرَّدة كـ(قِدْر) وكذلك كُلّ اسمٍ مؤنثٍ جاء على هذا البناء(٣).

قال السيرافي(٤)، والفارسي(٥)، وابن الشجري(٦)، والواسطي(٧)، والعكبري(٨)، وابن عصفور(٩)، وابن هشام اللخمي(١٠): إنهم إنما أدخلوا الهاء

(١) ينظر: المسائل المنثورة ٢٥٨.

(٢) ينظر: الخصائص ٣/٢٧٨- ٢٧٩.

(٣) ينظر: توجيه اللمع ٥٦٥، شرح الشافية للرضي ١/٢٤٤، وشرحها للعصام ٥٦.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي ١/٢٤٣، وشرحها لنقره كار ٥٦.

(٥) ينظر: المسائل المنثورة ٢٥٨.

(٦) ينظر: الأمالي ٢/٤١٦.

(٧) ينظر: شرح اللمع ٢٥٩.

(٨) ينظر: اللباب ٢/١٦١، المتبع في شرح اللمع ٢/٦٨٨.

(٩) ينظر: المقرب ٤٤٥، ٤٤٧.

(١٠) ينظر: خزانة الأدب ٧/٨٨.

في تصغير ( وَرَاء وقُدَّام ) وإن كانتا قد جاوزتا ثلاثة أحرف فرقا بينهما وبين غيرهما؛ لأن باب الظروف التذكير، فلما شذتا عن بابهما وجاءتا مؤنثتين أظهروا التاء معهما؛ لئلا يُظَنَّ أنهما مذكرتان؛ إذ لا يُعلم تأنيثهما بالإخبارعنهما حيث يلازمان الظرفية، ولا بوصفهما، ولا بإعادة الضمير عليهما، بل بالتصغير فقط[١].

وذكر الأنباري وجهًا ثانيًا وهو: أنهم زادوا التاء تأكيداً للتأنيث، وذَكَرَ أنّه يحتمل وجهًا ثالثا هو: أنهم أثبتوا التاء تنبيهًا على الأصل المرفوض كما صحَّحوا الواو في ( القَوَد ) فالحركة تنبيه على الأصل غير المستعمل؛ لأن أصل ( باب ودار ): بَوَبٌ ودَوَرٌ، وهو أصل مرفوض على كل حال[٢].

وجعل الفارسي جمعَ ( حَرَّة ) و ( إِوَزَّة ) بالواو والنون في قولهم: إحَرُّون، وإِوَزُّون وكلاهما على أربعة أحرف وما كان كذلك لا ينبغي أن يجمع بالواو والنون؛ جعله في الشذوذ كشذوذ تصغير ( وراء ) و( وقدام ) بإثبات التاء فيهما وإن كانا على أربعة[٣].

ومن الرباعيِّ أيضًا ( أمام ) قالوا في تصغيرها: أُمَيِّمَة، وحكى أبو حاتم أن بعضهم قال فيه: أُمَيْمَة بالتخفيف، وقال: وليس بَثَبَت[٤]. أمَّا من جعله ظرفًا مذكَّرًا فإن إلحاق التاء به عند التصغير شاذٌّ من وجهين: أنَّه مذكَّر، وأنه فوق الثلاثيِّ، وحكى الفراء في تصغيره: أُمَيِّم[٥]. وحكى بعضهم: ذُرَيْعة في تصغير ذراع وهو شاذّ[٦].

( ١ ) ينظر: شرح شواهد الإيضاح٣٤٩، المتبع في شرح اللمع ٢ / ٦٦٨، المقاصد الشافية٧ / ٤١٣، التصريح ٥ / ١٧٤.

( ٢ ) أسرار العربية ٣٦٧، وينظر: المتبع في شرح اللمع ٢ / ٦٨٨، الصفوة الصفية ج٢ القسم الثاني ٤٢٧، شرح ألفية ابن معط للقواس ٢ / ١٢٣٨.

( ٣ ) ينظر: كتاب الشعر ١ / ١٤٠– ١٤٣.

( ٤ ) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ / ١٠٢٣، شرح الشافية للرضي ١ / ٢٤٣، تذكرة النحاة ٣١٢، ارتشاف الضرب ١ / ٣٧٨.

( ٥ ) ينظر: المذكر والمؤنث ٩٩.

( ٦ ) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢ / ١٢٣٨.

وإذا تأتَّى (فُعَيْل) بما بقي من المنقوص لم يُرَدّ إلى أصله نحو (مَيْت وخَيْر) قالوا في تصغيرهما: مُوَيْت وخُيَيْر، وقالوا في تصغير (هائر): هُوَيْر بعدم رَدِّ عينه المحذوفة، ويونس يقول: هُوَيْئِر برَدِّ المحذوف الذي هو الواو، حيث إن أصلها (هَاوِر) فحذفت الواو على غير قياس فصار (هارٍ) ووزنه بعد الحذف (فَالٍ)، وكان القياس قلبها همزة، وقد جاءت على القياس (هائر)، وقال بعضهم: حذفت الألف الزائدة وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنها (فَعْل)[1]. والردُّ شاذٌّ عند سيبويه[2]، وذكر يونس أن أبا عمرو أجازه أيضا، وهو مذهب المازني[3].

وقال ابن ولاد إنه ليس في (هَارٍ) علة تُوجب الرّدَّ؛ لأنه على ثلاثة أحرف وقد صار بمنزلة (باب) وإن كانت الألف منه زائدة، فلما كان بعد الحذف في وزن ما يُحقَّر من بنات الثلاثة لم يلزم الردّ، ولو وجب ذلك لوجب أن يُرَدَّ كلُّ محذوف إلى أصله من غير سبب يضطر إليه، ولا داع يدعو إليه[4].

ومنه تصغيرهم (أَيْنُق) على: أُيَيْنِقات عن يعقوب، والقياس (أُيَيْنِق) لأنه من جموع القلَّة مثل أكلُب وأُكَيْلِب[5].

ومنه قولهم: (ذو الثُّدَيَّة) عَلَم لأحد الخوارج، والثَّدْي مذكَّر وتصغيره (ثُدَيّ)، قال الجوهري[6]: «إنما أدخلوا الهاء في التصغير لأن معناه اليد، وذلك أن

(١) ينظر: حاشية الصبان ٤/١٢٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٤٥٧.

(٣) ينظر: الأصول ٣/٥٧، المسائل الحلبيات ٩٢، ١٧٢- ١٧٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩٨، شرح عمدة الحافظ ٢/٩٥٢، شرح الشافية للرضي ١/٢٢٤ - ٢٢٥، ارتشاف الضرب ١/٣٦٥، توضيح المقاصد ٥/١١٢، المساعد ٣/٥٠٣، حاشية الصبان ٤/١٢٤.

(٤) ينظر: الانتصار ٢٢٧.

(٥) ينظر: اللسان (أنق).

(٦) الصحاح (ثدي) ٦/٢٢٩١.

يَدَهُ كانت قصيرةً مقدار الثدي، يدلُّ على ذلك أنهم يقولون فيه: ذو اليُدَيَّة، وذو الثُدَيَّة جميعًا».

وإنما أدخل فيه الهاء. وقيل: ذو الثدية وإن كان الثدي مذكَّرا؛ لأنها بقية ثدي قد ذهب أكثره فقلَّلَها كما يُقال: لحُيْمَة وشُحَيمة فأنثها على هذا التأويل، وقيل كأنه أراد قطعة من الثدي. وقيل: هو تصغير الثُّنْدُوة ـ بحذف النون ـ لأنها من تركيب الثدي، وانقلاب الياء فيها واواً لضمَّةِ ما قبلها، ولم يضرَّ ارتكابُ الوزن الشاذ لظهور الاشتقاق، وعلى هذا يكون الشذوذ بالنقص(١).

ومنه ما حكاه الأصمعي من تصغيرهم (عَنْكَبُوت) على: عُنَيْكِبيت، وهوشاذ؛ لأن ما كان رباعيا ومع الأربعة مَدَّة رابعة فتصغيره على (فُعَيْعِيل)(٢). وربما كان تصغيره على بناء الجمع فقد سُمع فيه: عَنَاكِبِيْت(٣).

ومنه ما سمعه الأخفش من قولهم في تصغير (سَفَرْجَل): سُفَيْرِجَلٌ، والقياس سقوط لامه فيقال: سُفَيْرِج؛ لأنه خماسي غير مزيد وتصغيره مثل تكسيره، وحكى سيبويه عن بعض النحاة في التصغير والتكسير: سُفَيْرِجَل وسَفَارِجَل بفتح الجيم فيهما(٤).

وقال الخليل: لو كنتُ محقِّرا للخماسي بلا حذف شيء منه لسكَّنْتُ الحرف الذي قبل الأخير، فقلتُ: سُفَيْرِجْل قياسًا على ما ثبت في كلامهم، نحو: دُنَيْنِيْر(٥).

(١) ينظر: المغرب للمطرزي ١/٦٦، اللسان (ثدي).

(٢) ينظر: سر الصناعة ٢/٧٦٩، المنصف ٣/٢٢، شرح الملوكي لابن يعيش ١٣٤، شرح الشافية للرضي ١/٢٠٢، ٢٦٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/١١٩، شرح الملوكي لابن يعيش ١٣٤، شرح الشافية للرضي ١/٢٠٢،٢٦٩، المقاصد الشافية ٧/٢٩٦، تاج العروس (عنكب).

(٤) ينظر: الكتاب ٢/١٠٧، ١٢١، شرح الشافية للرضي ١/٢٠٥.

(٥) ينظر: الكتا ب ٣/٤١٨، البديع لابن الأثير ج٢ مج ١/١٦١، الصفوة الصفية ٢/٣٨٨، شرح المفصل ٥/١١٧، توجيه اللمع٥٥٩–٦٦٠، شرح الشافية للرضي ١/٢٠٥، وللنيسابوري ١/٩٤، نزهة الطرف لابن هشام ١١٧، التصريح ٥/١٤٨.

**سابعاً: أخطاء العرب في التصغير:**

يرى بعض اللغويين أن العرب يغلَطُون، يقول ابن جني[١]: «كان أبو عليٍّ - رحمه الله - يرى وجهَ ذلك، ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد».

وكان سيبويه استخدم هذا التعبير، فقال[٢]: «واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون...» وفُسِّرت عبارته على أنه أراد ما عبّر عنه غيره بالتوهُّم، على أن ابن مالك اعترض عليه بأنا متى جوَّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئا نادرا لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلطَ.

وذهب الجمهور إلى أن أغلاط العرب ليست من قبيل الضرورة، وأنها لا تُغفر لهم ولا يُعْذَرون فيها، ولا يُتَابعون عليها كما يتابعون في الضرائر[٣]، ومما أُوْرِدَ موردَ الخطأ ما ذكره ابنُ جني من أن الأخفش سأل أعرابيا عن تحقير الحُبَارى، فقال: حُبرور، فقد أتى به على الغرض من التصغير، ولم يحفل بصناعة الإعراب[٤].

ومثله سؤال ابنِ جني للشجريِّ: كيف تجمع المُحْرَنْجِم؟ فقال: وأيشٍ فَرَّقَهُ حتى أجمعه! وسأله كيف يُحَقِّر الدمَكْمَك؟[٥] فقال: شَخَيْت[٦]، فجاء بالمعنى ولم يراع الصناعة[٧].

وحَمل الفيرزآبادي على الغلط قول العرب في تصغير (لدَة) للتِّرْب: لُدَيَّات ولُدَيُّون، وقال إن القياس: وُلَيْدَات ووُلَيْدُون، وفي التاج أنه شاذٌّ لا غلط[٨].

(١) الخصائص ٣/٢٧٣، وينظر: الصاحبي ٤٠، المزهر٢/٤٩٤.

(٢) الكتاب ٢/١٥٥، وينظر: شرح الكافية الشافية١/ ٥١٥، مغني اللبيب ٤٥٥.

(٣) ينظر: الضرائر للآلوسي ٣٢.

(٤) ينظر: الخصائص ٢/٤٦٦، البديع لابن الأثير ج٢ مج ١/١٥٦.

(٥) الدمكمك من الرجال والإبل: القوي الشديد.

(٦) الشخيت: النحيف الجسم الضئيل.

(٧) ينظر: الخصائص ٢/٤٢٢، توجيه اللمع ٥٦٣.

(٨) ينظر: القاموس المحيط وتاج العروس (ولد).

**ثامناً: الشذوذ بين التصغير والتكسير:**

حين قال النحاة إن التصغير والتكسير من وادٍ واحد فإنه يحْسُن النظر في أمثلة الشواذ من البابين لنرى تأثُّر أحدهما بالآخر، ولنقفَ على حقيقة أنَّ الشذوذ يدعو إلى الشذوذ، فهل شذوذُ كلمة في باب يترتب عليه شذوذها في الآخر ؟.

أما مسألة التأثر فإن سيبويه رتّب أحكام التصغير على التكسير فكان يقول: يصغّر هذا على كذا لأنه كسِّر على كذا[1]، وسأل ابن جني أبا علي الفارسي عن ردِّ سيبويه كثيرا من أحكام التصغير إلى التكسير؛ فعلّله الفارسي بأنهما وإن كانا عارضين للواحد إلا أن التكسير بعيدٌ عن رُتبة الآحاد وفيه زيادة في العِدَّة فيُعْتَدُّ بما يعرض فيه فهو أقوى التغييرين، والتحقير جارٍ مجرى الصفة فهو مُبْقٍ للواحد على إفراده فكأنه لم يحدث بالتحقير أمر يُحمل عليه غيره، فنقول: سُرَيْحين لقولنا: سراحين، ولا نقول: عُثَيْمين لأننا لا نقول: عثامين[2].

ويوضح الشاطبي هذه المسألة بأن التصغير جارٍ على التكسير في (مفاعل) و(مفاعيل) من صيغ منتهى الجموع، فالكلام فيها وفي التصغير واحد، ثم بيّن أن ما يلحق الجمع من أحكام معتدٌّ بها ويُتناسى فيه حكم المفرد؛ بخلاف التصغير فإن العرب حافظت فيه على أحكام المفرد، ومثّل بكلمة (قائم) فهي تصغّر على لفظها (قُويئم) بالهمز لا بأصله (الواو) اعتدادا بحكم المفرد، أما لو جمع مكسّرا فتُرد إلى أصلها فيقال: (قُوّم، وقُوّام) اعتدادا ببنية التكسير، فلما كان الأمر كذلك جعلوا التكسير أصلا والتصغير فرعا[3].

ووُرُود الجمع شاذًّا ليس بمسوغ لمجيء التصغير الشاذ كما يذكر الفارسي فإن من

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٢٠- ٤٢٢.

(٢) ينظر: الخصائص ١/ ٣٥٤، ٢/ ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) المقاصد الشافية ٧/ ٢٢٧، ٣٦٣، وينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٩٤-١٨٩٥.

أصولهم أن يأتوا بالجمع على غير بناء الواحد كما قالوا في جمع حُسْن: مَحَاسن وإن قالوا في تصغيره: حُسَيْن، وقالوا في تصغير ذَكَر: ذُكَيْر وجمعوه شاذًّا على: مذاكير، فلا يلتفت إلى الجمع هنا(١).

وإذا ما نظرنا في الأمثلة التي قيل بالشذوذ في تصغيرها فإننا لا نرى إلا في القليل منها شذوذًا في جمعها، فهي شاذّةٌ جَمْعًا وتصغيرًا، وهي: كَرَوَان جمعوها على: كِرْوَان وكَرَاوِيْن، وقيل في تصغيره: كُرَيْوين، وعن الفارسي: كُرَيِّين(٢). وذكر الرضي أنهم صغروا (عشيا) على غير قياس فقالوا: عشيشان، وجمعوا هذا المصغَّر الشاذ على غير قياس فقالوا: عُشَيَّانات(٣).

و(عِيد) جمعوه على أعياد شذوذا، وصغَّروه على: عُيَيْد والقياس فيهما: أعواد وعُوَيْد؛ لأن عينه واو، ودعاهم إلى ذلك خوف التباس جمعه وتصغيره بجمع وتصغير (عُوْد)(٤). ومن الأمثلة التي شذَّت تصغيراً وجَمعًا (ليلة) صُغِّرَت على: لُيَيْلِيَة، وجُمِعَتْ على: لَيَالٍ.

وحُمِل التصغير على التكسير حين صغّروا جدولا وأسودا على: جُدَيْول وأُسَيْوِد بتصحيح الواو في التصغير كما صُحِّحَت في الجمع فقيل: جَدَاول وأسَاوِد، وكان قياس التصريف يُوجب إذا وقعت ياء التصغير قبل الواو التي هي عين الكلمة أن تُقلب الواو ياءً وتدغم في ياء التصغير فيقال: جُدَيِّل وأُسيِّد(٥).

وعندما خَرَّج الصرفيون بعضَ أمثلة التصغير الشاذة (مُغَيْربان، وعُشَيْشِيَة، ورُوَيجل...) على أنها جاءت على خلاف مكبَّرها، قالوا: إن هذا نظير جمع

(١) ينظر: المسائل المنثورة ٢٩٠، وينظر: حاشية الصبان ٤/١١٩.

(٢) التكملة للفارسي ٥٠٦، وينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٥٦.

(٣) ينظر: شرح الشافية ١/٢٧٥.

(٤) ينظر: دقائق التصريف ٤٠٢، اللباب للعكبري ٢/١٦٦، ارتشاف الضرب ١/٣٧٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٤٦٩، المتّبَع في شرح اللمع ٦٨٥- ٦٨٦، إيجاز التعريف ١٣٨، ١٥٠، التعريف بضروري التصريف ١٦٥، ١٨٧-١٨٨.

التكسير الذي جاء على خلاف تكسير المفرد كقولهم في جمع (ليلة، وذَكَر، وعروض): لَيَالٍ، ومَذَاكير، وأعاريض[1].

وكما أن في التصغير نوعا يُسَمَّى (تصغير الترخيم) فكذلك في جمع التكسير نوع يُسَمَّى (جمع الترخيم) كجمع ظريف وخبيث على: ظُرُوف وخُبُوث، قال الفارسي: كسَّرُوه على حذف الزوائد وهو مذهب الجرمي والمبرّد يَرَيَان هذا في كلِّ ما فيه زيادة من الثلاثي الأصل، وشبَّهَاه بتصغير الترخيم فقالا: هذا النوع هو جمع الترخيم وهو عند الخليل وسيبويه مما جمع على غير واحده المستعمل؛ لأنه مخالف لما يجب في تكسيره، فيريانه تكسيرا لما لم يُنْطَق به كما يقولان ذلك في التصغير[2].

أهم نتائج البحث:

١- توقُّف الصرفيين في بعض المسائل وعدّها مما يصعب توجيهه كمسألة تصغير فعل التعجب فلا هو أُلْحِق بالأسماء بناء عليه، ولا بالأفعال إذ دخله التصغير. وكذا أقوال النحاة في تصغير (أبينون)، و (أصيلان) و(أشياء).

٢- ترجيح الإعمال فيما يعمل عمل الفعل مصغَّرا بالقياس على (أفعل التعجب) وهذا يقوي - في رأيي - مذهب الكوفيين ومن وافقهم الذين قالوا بالإعمال في اسم الفاعل، وأورد البحث شواهد لإعمال أسماء مصغّرة وعملت سوى ما ذكره الكوفيون.

٣- اشتمل البحث على رؤية جديدة فيما يتعلق بتصغير الاسم الموصول (الذي) تتلخص في أنه لا دليل على التصغير فيه، ولا قرينة تحيط بالكلمة تلحقها بالتصغير، وربما كان لغة من لغات هذا الاسم.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٢٠، الأشباه والنظائر ٢ / ٣١٣.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر ٢ / ٣١٣، النكت للسيوطي ٢ / ٣٠١، ٣١٤.

٤- الأخفش يقيس تصغير الاسم الموصول للجمع المؤنث مخالفا سيبويه، ولعل قوله يرجح بسماع تصغير اسم الإشارة جمعًا.

٥- أن أكثر ما ورد فيما صُغّر على غير حروف مكبره هو من أسماء الزمان، ووردت أمثلة من غيرها لكنها قليلة.

٦- اختلافهم في تخريج ألفاظ الشواذ، فمما ذكروه أنه مما استُغني فيه بتصغير مهمل عن مستعمل، أو أنه من الأصول المرفوضة، واهتمامهم بجانب الدلالة والفروق اللغوية.

٧- تخريجات الصرفيين لبعض كلمات وردت مصغرة بحذف علامة التأنيث وكان القياس إلحاقها بأنه بالحمل على المعنى، وأضفتُ: أن العرب تذكّر كل مؤنث ليس فيه علامة تأنيث، وأيضا أن منها نعوتا خاصة بالمؤنث ولا حظَّ للمذكر فيها فلم يُحتَج إلى إدخال العلامة.

٨- أنه قد اجتمع في بعض الكلمات أكثر من شذوذ كقولهم: أبيكرين على رأي البصريين شاذ من جهة كونه جمعا مصغرا لمكبَّر مقدّر، وجمعه بالواو والنون. وقولهم: أُبين على رأي الكوفيين شاذ من وجهين كونه مصغّر لم يثبت مكبره (أَبْن)، ومجيء (أفعُل) من (فَعْل)، وزاد فيه الجوهري أن شذوذه بجعل همزة الوصل قطعا. وكاجتماع شذوذ حذف حروف أصلية في اسم أعجمي في تصغير (إبراهيم وإسماعيل) على: بُريه وسُميع.

٩- ترجيح أن يكون تصغير الترخيم قياسيا لا شاذا كما ذهب إليه عدد من الصرفيين، وكذا ترجيح قول الكوفيين حين قاسوه في الأعلام على مذهب البصريين الذين أجازوه في الصفات وذِكر أدلّة الترجيح.

١٠- أورد البحث جملة من الاستنتاجات في تصغير الترخيم لم يسبق إليها - بحمد الله - ككثرته في صيغة (أفعل)، وكحذف حروف ليست من حروف

الزيادة، وكلمات لا حذف فيها، وكلمات يحتمل أن يكون تصغيرها على الترخيم وعلى الوجه العام، وأن تصغير الترخيم يردُّ الأشياء إلى أصولها، وأثر تصغير الترخيم في الممنوع من الصرف وفي العَلَم، وكلمات جاءت على لفظ التصغير صُغِّرت مرخمة، وكلمات مصغرة على الترخيم لا مكبَّر لها.

١١- التصغير لدى المتنبي من أهم اللوازم الصرفية حين نراه مولعا به، واقتصر البحث على الشواذ منه وإلا فالديوان زاخر بالكثير، وكان إيرادها من قبيل الاستئناس ولأنها كثرت كثرة تستدعي النظر، وهذا ما تنبَّه له المتقدمون؛ ففي ردٍّ المعريِّ على تساؤل ابن القارح عن استخدام المتنبي للتصغير يقول: «وكان الرجل مولعا بالتصغير لا يقنع منه بخُلْسَة المُغير، ولا ملامة عليه إنما هي عادة صارت كالطبع تُغتفر مع المحاسن» ويبدو أنها انعكاس لحالته النفسية وشخصيته المتعالية المتعاظمة، التي تصغُر أمامها الأشياء، المنطوية على شوقٍ للمجد لا يخفّ أواره ولا تخبو جذوته؛ بحثا عن مجدٍ لا محدودٍ ولا موصولٍ إليه. أو أنه من قبيل الاختيار الحر الذي يمارسه المبدعون وتضيق عنه القواعد.

١٢- بعض الأمثلة ورد مصغرة على القياس وعلى الشذوذ، كصُبية وغُليمة على القياس، وأُصيبية وأُغيلمة على الشذوذ، وأيضا: عُرس، ودرع، وقوس، وقِدر، جاءت على القياس فقيل: عُريسة، ودُريعة، وقُويسة، وقُديرة ، وجاءت شاذة بإسقاط التاء منها جميعا.

١٣- بعض الأمثلة يمكن أن يخرج من دائرة الشذوذ لزوال علة ذلك كسماع التذكير في نحو: عرس، وفرس، وحرب، وقوس، وقدر، ودرع فيكون تصغيرها بإسقاط التاء غير شاذ لأنها مذكَّرة.

# المصادر والمراجع

**أوّلا: المخطوطات والرسائل الجامعية:**

١- البيان (شرح لمع ابن جني)، إملاء أبي البركات الكوفي، تحقيق / علاء الدين حمويه، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٤هـ.

٢- شرح الشافية للنيسابوري، تحقيق / ثريا عقاب، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣- شرح كتاب سيبويه للرماني (مخطوط) مصورتي عن نسخة مكتبة داماد إبراهيم باشا بتركيا برقم ١٠٧٥.

٤- مجمع الغرائب ومنبع الرغائب لعبدالغفار الفارسي، دراسة وتحقيق / عبدالله القرني، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

**ثانيا الكتب المطبوعة:**

١- ابن طلحة النحوي، تأليف د/ عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٢- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطّاع، تحقيق د/ أحمد عبد الدائم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.

٣- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط٤، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

٤- ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د/ رجب عثمان، مطبعة الخانجي، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٥- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، تحقيق د/عبدالله الحسيني ود/ محسن

العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٦- الأزمنة والأمكنة للمرزوقي، تحقيق / خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٧- الاستغناء في الاستثناء للفارقي، تحقيق / محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٨- أسرار العربية للأنباري، تحقيق / محمد البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ=١٩٥٧م.

٩- إسفار الفصيح للهروي، تحقيق د / أحمد قشاش، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٠- الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق/عبدالإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق، دت.

١١- الاشتقاق لابن دريد، نحقيق / عبدالسلام هارون، دارالجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ=١٩٩١م.

١٢- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي، تحقيق د/ حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٣- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق / أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٣.

١٤- الأصمعيات للأصمعي، تحقيق / أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م.

١٥- الأصول لابن السرّاج، تحقيق د/ عبدالحسين الفتلي، مطبعة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨.

١٦- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٧- الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عبدالله عم الحاج إبراهيم، إصدارات المجمع الثقافي بالإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.

١٨- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، تحقيق د/ عياد الثبيتي، الناشر مكتبة التراث، مكة المكرمة، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٩- الألفاظ لابن السكيت، تحقيق / فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٢٠- أمالي ابن الشجري، تحقيق د/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.

٢١- أمالي الزجاجي، تحقيق / عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٢- أمالي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٣- الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق د/ هادي حمودي، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٢٤- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تحقيق د/زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٢٥- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد، دارالفكر، دت

٢٦- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق د/ محمد المهدي سالم، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٢٧- الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب، تحقيق د/موسى العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٩٧٦م.
٢٨- البديع لابن الأثير، تحقيق د/ صالح العايد ود/ فتحي علي الدين، طبع مطابع جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.
٢٩- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، تحقيق د/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
٣٠- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق د/ طه عبدالحميد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٣١- تاج العروس للزبيدي، تحقيق/عبدالستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ط٢، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م
٣٢- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د/ فتحي علي الدين،دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
٣٣- التبيان شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للعكبري، ط الحلبي، ١٩٣٦م.
٣٤- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق/ علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي،١٩٧٦م.
٣٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٣٦- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان للصقلي، تحقيق /مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
٣٧- تحرير ألفظ التنبيه للنووي ٦٧٦هـ، تحقيق / عبدالغني الدقر، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ.
٣٨- التخمير ( شرح المفصل ) للخوارزمي، تحقيق د/عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

٣٩- تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق د/ عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الراسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٤٠- التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق د/ حسن هنداوي،دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

٤١- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي، تحقيق /السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

٤٢- التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، تحقيق د/ عبدالفتاح بحيري، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٤٣- التعريف بضروري التصريف لابن إياز، تحقيق د/ هادي نهر ود/هلال ناجي، دار الفكر، عمّان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٤٤- التعريفات للجرجاني، تحقيق / إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٤٥- تعليق الفرائد للدماميني، تحقيق د/ محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.

٤٦- تفسير رسالة أدب الكاتب للزجاجي، تحقيق د/ عبدالفتاح سليم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م =١٤١٤هـ.

٤٧- تقريب المقرب لأبي حيان، تحقيق د/ عفيف عبدالرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤٨- التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق / كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٤٩- تلقين المتعلم في النحو المنسوب لابن قتيبة، تحقيق / عبدالله الناصر، المكتب الإسلامي، بيوت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٥٠- تهذيب الخواص لابن منظور، تحقيق د/ عبدالله الحسيني، مطبوعات نادي مكة الأدبي، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م،

٥١- توجيه اللمع لابن الجباز، تحقيق د/ فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٥٢- توضيح المقاصد للمرادي، تحقيق د/ عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢.

٥٣- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق د/أحمد عبدالسلام، دارالكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٥٤- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ملتزم الطبع والنشر / عبدالحميد أحمد حنفي، مصر، دط،دت

٥٥- حاشية الصبان على الأشموني، ضبطه / مصطفى حسين أحمد، دارالفكر للطباعة والنشر، دت.

٥٦- الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق / بدر الدين القهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٥٧- الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي، تحقيق د/ مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٧٩م.

٥٨- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق / عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.

٥٩- الخصائص لابن جني، تحقيق/ محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

٦٠- درة الغواص على أوهام الخواص للحريري، تحقيق د/ عبدالله الحسيني، مكتبة الفيصلية، مكة، ط١.

٦١- الدرر اللوامع للشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٦٢- دقائق التصريف للمؤدب، تحقيق د/أحمد القيسي وآخرين، المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
٦٣- دلائل الإعجاز للجرجاني، تحقيق / محمود شاكر، الناشر مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط٢، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.
٦٤- ديوان الأعشى، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٦٥- ديوان الفرزدق بشرح / عبدالله الصاوي، القاهرة، ١٣٥٤هـ-١٩٦٣م.
٦٦- ديوان القطامي، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي ود/ أحمد مطلوب، ط١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.
٦٧- ديوان الكميت، تحقيق د/ محمد نبيل طريفي، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٦٨- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ١٩٧٧م.
٦٩- ديوان الهذليين، طبعة دار الكتب، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٥هـ- ١٩٥٦م.
٧٠- ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب، تحقيق / وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت،ط١، ١٩٧٩م.
٧١- ديوان علقمة الفحل، تحقيق / لطفي الصقّال ودرية الخطيب، راجعه / فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي - حلب، ط١، ١٩٦٩م.
٧٢- ديوان لبيد العامري، تحقيق / إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام، الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
٧٣- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق/ عبدالستار أحمد فراج، مكتبة مصر - القاهرة، دط، د ت.

٧٤- رسائل أبي العلاء المعري، تحقيق / إحسان عباس، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
٧٥- رسالة الغفران، تحقيق د/محمد الإسكندراني ود/ إنعام فوال، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠٢م.
٧٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
٧٧- الروض الأُنف للسهيلي، تحقيق / مجدي الثوري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٧٨- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
٧٩- سنن ابن ماجة، تحقيق/ محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٣٧٣هـ.
٨٠- سنن النسائي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م.
٨١- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق د/ محمد الريّح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.
٨٢- شرح أبيات سيبويه للنحاس، تحقيق د/ زهير زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
٨٣- شرح الألفية للأشموني، تحقيق / مصطفى حسين أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر، دت.
٨٤- شرح الألفية للأندلسي، تحقيق د/ عبدالحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، دار التوفيق للطباعة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٨٥- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/عبدالرحمن السيد ود/محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٨٦- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق د/ إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

٨٧- شرح ديوان المفضليات للأنباري، تحقيق / كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعسسن، بيروت، ١٩٢٠م.

٨٨- شرح الشافية للرضي، تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٨٩- شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي، تحقيق د/ عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٩٠- شرح الشافية للعصام، مطبعة أحمد كامل، إستانبول، ط٢.

٩١- شرح الشافية لنقرة كار، ضمن مجموع الشافية، دط، دت.

٩٢- شرح الفصيح للزمخشري، تحقيق د/ إبراهيم الغامدي، طبع مطابع جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٧هـ.

٩٣- شرح ألفية ابن معط للقواس، تحقيق د/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

٩٤- شرح القصائد السبع الطوال للأنباري، تحقيق / عبدالسلام هارون، دار المعارف - مصر، ط ٥، دت.

٩٥- شرح القصائد العشر للتبريزي، ضبط وتصحيح / عبدالسلام الحوفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٩٦- شرح القصائد المشهورات لابن النحاس، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.

٩٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبدالمنعم هريدي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٩٨- شرح الكافية للرضي، تحقيق / يوسف حسن عمر، دط، دت.
٩٩- شرح اللمع للباقولي، دراسة وتحقيق د/ محمد مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.
١٠٠- شرح اللمع للواسطي، تحقيق د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.
١٠١- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، مكتبة المتنبي، دط، دت.
١٠٢- شرح المفضليات للأنباري، تحقيق / كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٠م.
١٠٣- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق د/ تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض ـ ط١، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
١٠٤- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.
١٠٥- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تحقيق د/ سلوى عرب، مطابع جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ.
١٠٦- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠.
١٠٧- شرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري، تحقيق د/ علي المفضل حمودان، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي - دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
١٠٨- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره / أحمد أمين وعبدالسلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ط٢، دت.
١٠٩- شذور الذهب لابن هشام، تحقيق / محمد محيي الدين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

١١٠- شرح شواهد الإيضاح لابن بري، تحقيق د/ عيد مصطفى درويش، نشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١١١- شرح شواهد التحفة الوردية للبغدادي، عني بتحقيقه وقدم له / نظيف محرم خواجة، إستابنول، مطبعة كليةالآداب، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١١٢- شرح شواهد الشافية للبغدادي، تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

١١٣- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق / عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

١١٤- شرح عيون كتاب سيبويه للمجريطي، تحقيق د/ عبدربه عبداللطيف عبدربه، دار الكتب، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١١٥- شرح مشكل شعر المتنبي لابن سيده، تحقيق د/ محمد رضوان الداية، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.

١١٦- شعر النابغة الجعدي، تحقيق / عبدالعزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٦٤م.

١١٧- الصاحبي لابن فارس، تحقيق / السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، دت.

١١٨- الصحاح للجوهري، تحقيق / أحمد عبدالغفور عطار، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١١٩- صحيح البخاري، دار الشعب، مصر، ١٣٧٨م.

١٢٠- الصفوة الصفية شرح الدرة الألفية للنيلي، تحقيق د/ محسن العميري، مطابع جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ.

١٢١- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق /السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠هـ.

١٢٢- الضرائر للألوسي، شرحه / محمد بهجة الأثري، المطبعة العربية، بغداد، المطبعة السلفية، القاهرة.

١٢٣- ضرورة الشعر ( ما يحتمل الشعر من الضرورة ) للسيرافي، تحقيق د/ رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

١٢٤- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، تحقيق / محمود شاكر، الناشر/ داراالمدني، جدة، د ت.

١٢٥- عروس الأفراح للسبكي، تحقيق د/ خليل إبراهيم خليل، مكتبة عباس الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٢٦- علل النحو للوراق، تحقيق د/ محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

١٢٧- عنقود الزواهر للقوشجي، تحقيق د/أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، ط١، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

١٢٨- العين للخليل الفراهيدي، تحقيق / مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

١٢٩- غريب الحديث للخطّابي، تحقيق / عبدالرحمن العزباوي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ

١٣٠- الغريب المصنف لأبي عبيد، تحقيق د/محمد العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، دار سحنون، ط٢، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

١٣١- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق / علي البجاوي وآخرين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٩٧١م.

١٣٢- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي لابن جني، تحقيق د/ محسن فياض، وزارة الإعلام العراقية، دار الحرية للطباعة - بغداد، ١٩٧٣م.

١٣٣- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري، تحقيق د/ إحسان عباس ود/ عبدالمجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

١٣٤- الفريدة في شرح القصيدة لابن الخباز، تحقيق / عبدالرحمن العثيمين، الناشر مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٣٥- فوائت كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق / محمد عبدالمطلب البكاء، نشر وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ٢٠٠٠م.

١٣٦- الفوائد والقواعد للثمانيني، تحقيق د/ عبدالوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢هـ- ١٩٩٢م.

١٣٧- القاموس المحيط للفيرزآبادي، ترتيب / الطاهر الزاوي، الدار العربية للكتاب، ط٣، ١٩٨٠م.

١٣٨- قصد السبيل فيما في العربية من الدخيل للمحبي، تحقيق د/ عثمان الصيني، مكتبة التوبة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٣٩- كتاب الشعر للفارسي، تحقيق د/ محمود الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٤٠- الكتاب لسيبويه (وبهامشه شرح السيرافي وشرح شواهده للأعلم) طبعة بولاق، ١٣١٦هـ

١٤١- الكتاب لسيبويه، تحقيق / عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٤٢- كتب الألغاز والأحاجي اللغوية، أحمد محمد الشيخ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٨م.

١٤٣- كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني، تحقيق / هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٤٤- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي، تحقيق د/ محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

١٤٥- الكنّاش في فنَّي النحو والصرف لصاحب حماة، تحقيق د/ رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٤٦- اللؤلؤة في علم العربية وشرحها للسرمري، تحقيق د/ أمين عبدالله سالم، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

١٤٧- اللامات للزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة اعلربية، دمشق، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

١٤٨- اللباب للعكبري، تحقيق د/ غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

١٤٩- لحن العوام للزُّبيدي، تحقيق د/ رمضان عبدالتواب، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٥٠- لسان العرب لابن منظور، تحقيق / أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي،، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

١٥١- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق / أحمد عبدالغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

١٥٢- ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري، تحقيق/ أحمد حسين بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٨٢م.

١٥٣- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٥٤- المتبع في شرح اللمع للعكبري، تحقيق/ عبدالحميد حمد الزوي، منشورات قاريونس، بنغازي، ط١،١٩٩٤م.

١٥٥- المثل السائر لابن الأثير، تحقيق د/أحمد الحوفي ود/بدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٥٦- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق / عبدالسلام هارون، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، مطبعة المدني، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٥٧- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١٥٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تحقيق د/ علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

١٥٩- المخصص لابن سيده، تحقيق / لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٦٠- المذكر والمؤنث لابن التستري، تحقيق /أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٦١- المذكر والمؤنث لأبي بكر لأنباري، تحقيق د/طارق الجنابي، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٧٨م.

١٦٢- المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق د/ رمضان عبدالتواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩م.

١٦٣- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق / علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

١٦٤- المزهر للسيوطي، شرح وتعليق / محمد أحمد جاد المولى وغيره، دار الفكر، بيروت، دت.

١٦٥- المسائل البصريات للفارسي، تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد، القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ.

١٦٦- المسائل الحلبيات للفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٦٧- المسائل الشيرازيات للفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، مكتبة كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١٦٨- المسائل العضديات للفارسي،تحقيق د/ علي جابر المنصوري، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٦٩- المسائل المشكلة (البغداديات) للفارسي، تحقيق / صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

١٧٠- المسائل المنثورة للفارسي،تحقيق / مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، دت.

١٧١- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٧٢- المستقصي في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

١٧٣- مسند أحمد بن حنبل، المطبعة الميمينية، مصر، ١٣١٣هـ.

١٧٤- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، تحيق / حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٧٥- المصباح المنير للفيومي، تحقيق / يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٧٦- معاني القرآن للفراء، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الدار المصرية للكتاب.

١٧٧- معجم البلدان لياقوت الحموي، تحقيق /محمود خاطر، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٧٨- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق / حمدي السلفي، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨م.
١٧٩- معجم ما استعجم للبكري، تحقيق / مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
١٨٠- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، تحقيق / محمود فاخوري وعبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب،ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٩٧م.
١٨١- المغني الجديد في الصرف، د/ محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، بيروت.
١٨٢- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق / مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٨٣- مفتاح العلوم للسكاكي، منشورات المكتبة العلمية الجديدة، بيروت، د ت.
١٨٤- المقاصد الشافية للشاطبي ج٧، تحقيق د/ محمد البنا وآخرين، طبع معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٧م.
١٨٥- المقتضب للمبرد، تحقيق / محمد عضيمة، عالم لكتب، بيروت.
١٨٦- المقرب لابن عصفور، تحقيق / أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
١٨٧- منال الطالب في شرح طوال الغرائب لابن الأثير، تحقيق / محمود الطناحي، مركز البحث العلمي وإحياء الثرات بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٨٨- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل، تحقيق د/ محمد العُمري، نشر معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
١٨٩- المنصف لابن جني، ت / إبراهيم مصطفى وعبدالله الأمين، وزارة المعارف العمومية، ط١، ١٣٧٣هـ.
١٩٠- الموضح في شرح شعر المتنبي للتبريزي، تحقيق د/ خلف رشيد نعمان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ط١، ٢٠٠٠م.

١٩١- نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق د/ محمد البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٩٢- نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام، تحقيق د/ أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٩٣- نظام الغريب للربعي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط٢، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٩٤- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان، تحقيق د/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٩٥- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي، تحقيق د/ فاخر جبر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٩٦- نكت الهميان في نُكت العميان للصفدي، طبع بالمطبعة الجمالية، القاهرة، ١٣٢٩هـ- ١٩١١م.

١٩٧- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق / محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.

١٩٨- النوادر لأبي زيد، تحقيق / محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨١م.

١٩٩- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق / أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٨٨م.

٢٠٠- الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط٣، دت.

٢٠١- يتيمة الدهر للثعالبي، تحقيق د/ مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.